جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

أزمة الديون السيادية العالمية

تقدير اقتصادي إسلامي

Global sovereign debt crisis-an Islamic economic evaluation

إعداد

علاء محمد سليم عبد الجواد

إشراف

الأستاذ الدكتور رياض عبد الله محمد المومني

حقل التخصص- الاقتصاد والمصارف الإسلامية

٧ محرم ١٤٣٥هـ

١١/١١/٢٠١٣م

أزمة الديون السيادية العالمية

تقدير اقتصادي إسلامي

Global sovereign debt crisis-an Islamic economic evaluation

إعداد

علاء محمد سليم عبد الجواد

ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية- جامعة اليرموك ٢٠٠٨م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص فلسفة الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

رياض عبد الله محمد المومني .... رئيساً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

علي حسين علي مقابلة .... عضواً

أستاذ المالية الدولية والإدارة المالية، جامعة الأميرة سمية

أحمد محمد أحمد السعد .... عضواً

أستاذ في السياسة الشرعية، جامعة اليرموك

قاسم محمد نزال الحموري .... عضواً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

عبد الجبار حمد عبيد السبهاني .... عضواً

أستاذ في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك

٧ محرم ١٤٣٥هـ

تاريخ تقديم الأطروحة ٢٠١٣/١١/١١م

الإهداء

إلى إمام الخلق وسيد المرسلين .... من بلغنا الرسالة وحفظ الله به الدين

محمد ﷺ صلاة دائمة إلى يوم الدين

إلى سندي وقدوتي..... أبي الذي أعتز به أدامه الله لنا عزاً

إلى سيدتي الأولى وقرة عيني ..... صاحبة القلب الحنون ..... أمي الغالية حفظها الله

إلى أخواتي العزيزات ..... وإلى أخي العزيز

إلى شقيقة روحي وسكني وأنسي ..... التي أسأل الله أن يجمعني بها دائماً على خير .... زوجتي الحبيبة كللها الله بالرعاية والحفظ

إلى أستاذي الذي تعلمت من خلقه قبل أن أتعلم من علمه..... أستاذي وقدوتي

الأستاذ الدكتور عبد الجبار السبهاني حفظه الله.

إلى أستاذي الأول الذي وضع لي أولى خطواتي في الاقتصاد وتنبأ لي بمستقبل مزهر في حقل الاقتصاد وأنا ما زلت في صفوف الدراسة الثانوية أستاذي تيسير النادي حفظه الله.

اهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أتوجه بوافر الشكر والتقدير لأستاذي الذي تشرفت بإشرافه على أطروحتي الذي استفدت كثيراً من علمه وتوجيهاته القيمة أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور رياض المومني حفظه الله.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذي لم يبخلوا علي بملاحظاتهم سائلاً المولى عز وجل أن يجعل هذا في ميزان حسناتهم.

ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي العون بإخراج هذه الأطروحة على هذا الوجه، وأخص بالذكر الأستاذ معمر القريوتي الذي قام بتدقيق الأطروحة لغوياً وإملائياً، وكذلك أخص بالذكر الأستاذ الدكتور سامي السويلم الذي لم يبخل علي ببعض الملاحظات التي ساعدتني في مستهل رسالتي فله جزيل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر إلى من لم تبخل علي بوقتها ولم تزل تأخذ بيدي حتى أنهيت هذه الأطروحة، زوجتي الغالية.

ه

المحتوى

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

عبد الجواد، علاء محمد. أزمة الديون السيادية العالمية. تقدير اقتصادي إسلامي. أطروحة دكتوراه بجامعة اليرموك. ٢٠١٣ (المشرف: أ.د. رياض عبد الله محمد المومني).

تكمن مشكلة الدراسة في فهم الأسباب الحقيقية التي كانت وراء أزمة الديون السيادية العالمية، ومدى إمكانية علاجها وتجنب وقوعها في ظل معطيات المذهب الاقتصادي الإسلامي، والوقوف على أثر هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي عموماً وعلى الدول العربية والإسلامية خصوصاً، مع الوقوف على إمكانية تجنب آثار هذه الأزمات عليها مستقبلاً.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان آليات علاج أزمة الديون السيادية وسبل تفادي وقوعها مستقبلاً في ظل مرتكزات الاقتصاد الإسلامي مع بيان مواطن الضعف في السياسات الاقتصادية الحالية التي باتت عاجزة عن الاستمرار في توجيه عجلة الاقتصاد العالمي بشكل مناسب.

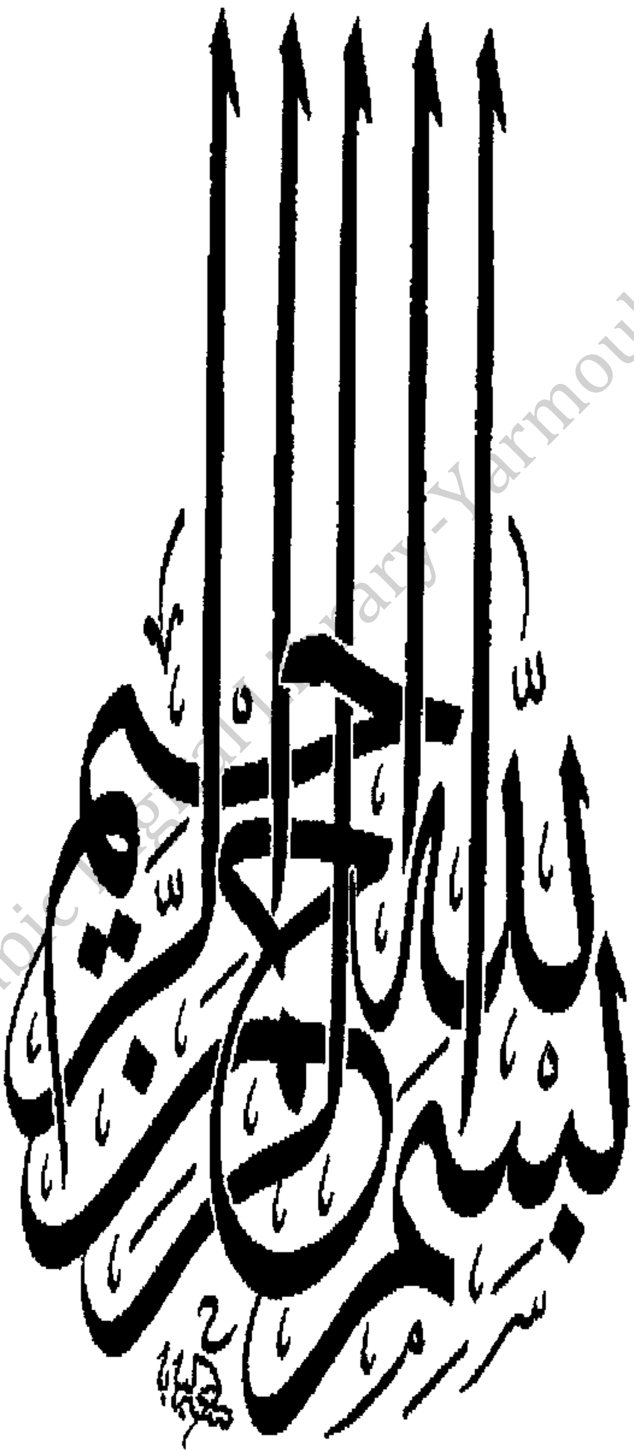
وفي ضوء ما سبق تتبلور أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على ضعف النظام الحالي في التعامل مع هذه الأزمة، وتقديم نظام بديل يتمثل بالنظام الاقتصادي الإسلامي، وبيان وجود سياسات تمكن الدول العربية والإسلامية من التحوط ضد هذه الأزمات في ظل العولمة.

وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي للوقوف على الأسباب الفعلية التي كانت وراء هذه الأزمة واستقراء آليات الاقتصاد الإسلامي البديلة عن آليات النظام الرأسمالي في مجال الإدارة الاقتصادية والتمويل، وقد تم استخدام المنهج الاستنباطي وذلك لاستنباط وتحليل أسباب هذه الأزمة وبيان كفاءة الاقتصاد الإسلامي وسياساته وقدرتها على علاج هذه الأزمة وتجنب وقوعها مستقبلاً.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أحد أهم الأسباب وراء هذه الأزمة كان الفساد والإفساد المالي والأخلاقي وهو الذي أدى إلى تفاقم الأزمة وخروجها عن السيطرة، وكذلك غياب الشفافية في المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها دول منطقة اليورو، وقد توصل الباحث أيضاً إلى ضعف السياسات الاقتصادية الحالية القائمة على سعر الفائدة، والبعيدة كل البعد عن الكفاءة والعدالة الاقتصادية والتي لم تفلح في علاج الأزمة المالية العالمية وإنما قامت بنقلها من الأسواق المالية إلى الدول متمثلة بأزمة ديون سيادية خانقة، وبهذا فإنه لا بد للاقتصاد العالمي من نظام اقتصادي بديل يكرس مبدأ الكفاءة والعدالة والمتمثل بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

وفي هذا الصدد يوصي الباحث بالتوجه قدماً نحو الاقتصاد الإسلامي بإتباع مبادئه وآلياته التي تتسم بالكفاءة والعدالة وذلك لتفادي حصول أزمات اقتصادية عالمية في المستقبل، وكذلك يوصي بالتوجه قدماً نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي وذلك للتقليل من تبعيتها الاقتصادية للدول الغربية وتقليل تأثرها بأزماتها الاقتصادية نتيجة هذه التبعية.

الكلمات المفتاحية: ديون سيادية، أزمات اقتصادية، منطقة اليورو، الدول العربية والإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، التمويل الإسلامي، الدين العام.


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على إمام المرسلين، وسيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين، أما بعد:

فقبل التعافي من الأزمة المالية الأمريكية في منشئها العالمية في مآلاتها (٢٠٠٨م)، بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة جديدة قادمة من أوروبا، وتتمثل في الارتفاع المفرط في مستويات المديونية العامة لعدد من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك كمحاولة لسد العجز المزمن في موازناتها.

ومن بين ما تعزى هذه العجوز -في موازنات دول الاتحاد الأوروبي- إليه سياسات إنقاذ القطاع المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث قامت دول أوروبا بالاقتراض لحماية القطاع المصرفي من الإفلاس، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي خلال الأزمة كمحاولة لإنعاش الاقتصاد، وهذا الذي أدى إلى وقوع الحكومات في أزمة ديون خانقة، بدأت من اليونان، وها هي تنطلق إلى باقي دول الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى مبادرة البنك المركزي الأوروبي والمنظمات الدولية إلى وضع سياسات وخطط الإنقاذ للخروج من هذه الأزمة.

إن الأزمة المالية العالمية وما تبعها من أزمات أخرى أكدت ضعف النظام وعدم إمكانية ديمومته، ما أشار إليه أرباب النظام الرأسمالي؛ فيقول (تيم جايتنر) -وزير الخزانة الأمريكية-:" لقد أخفق نظامنا من نواحي جوهرية، لقد برهن النظام أنه في غاية الهشاشة وعدم الاستقرار"[(١)]. وقال رئيس البنك المركزي الأوروبي، جين كلاودي كريتشيه، في كلمة له في مؤتمر دولي عام ٢٠٠٩م: "يجب تصليح الاختلالات الكبيرة في النظام المالي التي أصبحت ظاهرة للعيان". وقال: "ما نحتاج إليه هو رؤية جديدة"[(٢)].

---

(١) نقلاً عن: السويلم، سامي بن إبراهيم، **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ٢٠١٠م، ص٧.

(٢) نقلاً عن: السويلم، سامي بن إبراهيم، **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، المرجع السابق، ص٧.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في السعي لفهم أسباب أزمة الديون السيادية العالمية، وتقييم سياسات الإنقاذ المتبعة لعلاج الأزمة، وبيان آثارها، والإجراءات الواجب مراعاتها للوقاية من هذه الأزمات من قبل الدول الإسلامية، وتقدير ذلك في ظل اقتصاد إسلامي، من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو التالي:

١. هل لسياسات الإنقاذ التي أتبعت في معالجة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م دور في ظهور أزمة الديون السيادية العالمية ؟
٢. ما هي سياسات وخطط الإنقاذ المتبعة لحل أزمة الديون السيادية العالمية، وما مدى صلاحيتها؟
٣. هل كان بالإمكان تجنب وقوع أزمة الديون السيادية وهل يمكن علاجها من خلال الاقتصاد الإسلامي؟
٤. ما أثر أزمة الديون السيادية على الاقتصاد العالمي ؟
٥. ما أثر أزمة الديون السيادية العالمية على الدول الإسلامية، وهل يمكن الحد من تأثرها بهذه الأزمة؟
٦. كيف يمكن للدول الإسلامية حماية اقتصادياتها ووقايتها من هذه الأزمة في ظل العولمة؟

فرضيات الدراسة

١. لأزمة الديون السيادية أسباب تعود إلى النظام الرأسمالي ذاته، حيث إن سياساته أثرت سلباً على النظام الاقتصادي العالمي، الذي كان في منأ عنها لو التزم أحكام النظام الاقتصادي الإسلامي.
٢. الاقتصاد الإسلامي قادر على تقديم حل لهذه الأزمة من خلال مبادئه التوجيهية والعلاجية القائمة على الكفاءة والعدل.

أهداف الدراسة

١. بيان ارتباط أزمة الديون السيادية بالأزمة المالية العالمية وعلاقتهما بالنظام الرأسمالي وسياساته الهشة في إدارة الاقتصاد العالمي.
٢. بيان أسباب أزمة الديون السيادية العالمية الراهنة في الاتحاد الأوروبي.

٣. تقييم سياسات وخطط الإنقاذ المتبعة من قبل الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية، والإجراءات الداخلية للدول المتضررة.
٤. تقدير هذه الأزمة من حيث الأسباب والآثار في ضوء الاقتصاد الإسلامي.
٥. بيان أن الاقتصاد الإسلامي من حيث مبادئه وسياساته محصن من الوقوع في هذه الأزمات.
٦. بيان آثار هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي والدول العربية والإسلامية في ظل العولمة، وبيان طرق حماية اقتصادياتها من هذه الأزمات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في بيان ما يلي:

١. تسليط الضوء على بعض جوانب الضعف في النظام الاقتصادي الرأسمالي، وذلك من خلال عدم تمكنه من الخروج من الأزمة المالية العالمية التي عصفت وما زالت تعصف به، وضعف سياساته في التعامل مع هذه الأزمة كونها أدت إلى أزمة جديدة، ولكن من ناحية الديون السيادية لدول الاتحاد الأوروبي هذه المرة، لا من القطاع المصرفي.
٢. التنويه بوجود نظام اقتصادي بديل يتمثل بالنظام الاقتصادي الإسلامي (Islamic Econ.System) وذلك لتفوقه على الأنظمة الحالية في معالجة وتجنب أزمات الديون السيادية.
٣. بيان مدى إمكانية تحوط الدول العربية والإسلامية عن هذه الأزمات في ظل العولمة.

منهج البحث

تجتهد هذه الدراسة في تقديم رؤية واضحة لأزمة الديون السيادية العالمية في الاتحاد الأوروبي، وتقييم سياسات الإنقاذ المتبعة للخروج من هذه الأزمة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، وبيان آثارها على العالم العربي والإسلامي في ظل العولمة، وبهذا فإن الدراسة ستتبع:

١. **المنهج الاستقرائي:** وذلك للتعرف على حقيقة أزمة الديون السيادية وأسبابها، وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، وآثارها على الدول العربية والإسلامية.
٢. **المنهج الاستنباطي:** وذلك لتتناول أسباب أزمة الديون السيادية وتحليلها، وبيان كيفية وقاية الاقتصاديات العربية والإسلامية من هذه الأزمة، وبيان التقدير الشرعي لأسباب الأزمة وسياسات الإنقاذ من منظور الاقتصاد الإسلامي، وتقديم الاقتراحات حول الخروج من هذه الأزمة، وبيان التدابير الوقائية والعلاجية لها في ظل معطيات الاقتصاد الإسلامي.

حدود الدراسة

تتجه الدراسة إلى بيان أزمة الديون السيادية العالمية الراهنة في ظل الأطر الزمانية والمكانية كما يلي:

١. **الحدود الزمانية:** تتمثل في الفترة من بدايات عام ٢٠٠٩م وحتى نهاية عام ٢٠١١م، التي بدأت بأزمة اليونان، ومن ثم تبعتها كل من إيطاليا والبرتغال في الاتحاد الأوروبي، وما زالت تداعيات الأزمة مستمرة على باقي دول الاتحاد الأوروبي.
٢. **الحدود المكانية:** تتجه الدراسة إلى بيان أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي، وخاصة الدول المتضررة (اليونان، والبرتغال، وايرلندا، وإسبانيا، وإيطاليا، وباقي دول المنطقة)، وأثرها على بعض الدول العربية والإسلامية، وتداعياتها على الاقتصاد العالمي.

الدراسات السابقة

وقف الباحث على بعض الدراسات السابقة التي بينت الجانب الفني للأزمة، وكذلك الجانب التحليلي ببيان أسبابها، وتداعياتها، وآثارها على الاتحاد الأوروبي، والاقتصاد العالمي، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

١) بحث أبو الفتوح، نجاح عبد العليم: **"موقع العدل من الأزمة المالية العالمية المعاصرة"**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر. ١٥(٤٤) ٢٠١١م:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأزمة المالية العالمية من حيث أسبابها وسبل الوقاية منها، حيث تعرضت هذه الدراسة لموضوع الأزمة المالية العالمية بأسلوب مختلف عن طريقة البحوث السابقة والدراسة التي تناولت الأزمة المالية العالمية، وأبرز ما فيها هو تطرقها إلى الأسباب بالتفصيل الدقيق الواضح حيث قسمتها إلى أسباب ظاهرية وأسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة ولكن الأهم في كل هذا هو عودتها إلى الأسباب الجذرية للازمة المالية العالمية التي إعادتها الدراسة إلى أمر مهم هو فلسفة النظام الرأسمالي نفسه الذي انبثقت عنه أسباب جوهرية هي:

- الفلسفة الفردية التي يعمل في إطارها النظام الرأسمالي التي تجعل من الفرد هو المحكم الوحيد للمصلحة حيث من خلال تحقيق الفرد لمصلحته تتحقق المصلحة الحاكمة.

- النفعية وهي مبدأ يقضي بأن الفرد يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة بأقل ضرر ممكن.

ترى الدراسة أن من الأسباب الهامة لنشوء الأزمة هو غياب ضوابط السلوك من قبل الفرد والمجتمع والدولة معا، مما أدى إلى غياب العدالة عن النشاط الاقتصادي، وقد تجلى غياب العدالة في كل مناحي الاقتصاد حيث ظهر في الأسواق المالية، وفي النظام المصرفي، وفي عدالة توزيع الدخول والثروات، وفي تحقيق التوازن بين المصلحة العاملة والمصلحة الخاصة، وكذلك في موضوع التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية.

ترى الدراسة أن العلاج والوقاية يكمنان في تفعيل مؤسسات العدل في الاقتصاد الإسلامي وفي كافة ضوابط السلوك الإسلامي حيث إنه لابد من تفعيل العدل في كل المؤسسات السابقة؛ حتى يصبح الاقتصاد المالي في خدمة الاقتصاد الحقيقي، وحتى يعود للدولة دورها الفعال الذي يعمل على ضبط الاقتصاد، ومراقبته، والإشراف على فعالياته وتوجيهها. عندها يتم بناء له مؤسساته وضوابطه مما يساهم في قيادة المجتمع نحو التقدم والازدهار بعدالة تامة.

٢) بحث المومني، رياض عبد الله، **"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها، وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي"**، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م:

تضمن هذا البحث بيان أساب الأزمة من ناحية التمويل ومدى ارباطها بالنظام الرأسمالي من الناحية الفلسفية والحضارية للنظام، ومن ثم بين أسباب الأزمة من المنظور الإسلامي في ظل المنطلقات الأساسية للاقتصاد الإسلامي والتي تقوم في الأساس على مبدأ الكفاءة والعدالة، وقد كان في مقدمة هذه الأساس الربا، والعقود الوهمية في الأسواق المالية، وما تبع ذلك توليد النقود واقصاء الدولة عن وظائفها الاقتصادية، وسوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ويندرج كل هذا تحت مفهوم الفساد والإفساد المادي والروحي، وقد بين البحث مدى إمكانية تجنب هذه الأزمة من منظور إسلامي بالرجوع إلى الأخلاق الاقتصادية والإلتزام بالضوابط الاقتصادية الإسلامية في الإستهلاك والبيوع والديون والمشاركات ومنع المقامرات والتوزيع العادل للدخل، وتعزيز دور الدولة في الاقتصاد من حيث التوجيه والمراقبة للأسواق، وبين البحث أيضاً موقف المصارف الإسلامية بالأزمة العالمية من حيث تأثرها بها فلا بد من

مراجعة المصرفية الإسلامية لتعزيز نقاط القوة وتصويب نقاط الضعف بمجاراتها لأساليب التمويل التقليدية التي أدت إلى ظهور الأزمة، فلا بد من المحافظة على الأصول الإسلامية للمعاملات المصرفية والتماشي مع متطلبات العصر.

٣) بحث الزرقا، محمد أنس بن مصطفى، **"الأزمة المالية العالمية: المديونية المفرطة سبباً والتمويل الإسلامي بديلاً"**، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م:

يرجع هذا البحث الأزمة المالية العالمية بالدرجة الأولى للمديونية المفرطة والتي تعود إلى قبول الدين اجتماعياً، وإلغاء قوانين الربا في أمريكا، وإلغاء القيود الرقابية على المشتقات المالية، والمزية التي تمنحها القوانين للمديونية، وبين البحث أن الدين ليس أمراً فيه حرج وإنما له ضوابط وأسس يقوم عليها، وبين البحث أهم الأضرار الجانبية للمديونية، ومن ثم دعا إلى المديونية النافعة التي تقوم على معاوضات حقيقية وعدم الزيادة على الدين بعد نشوءه ومعونة العاجز عن السداد، وأن تكون داعمة للاستقرار الاقتصادي، ومن ثم دعى إلى دعم صيغ التمويل بالمشاركة ومنع بيع الديون تماماً.

٤) دراسة قسم الدراسات في جمعية البنوك الأردنية، تحت عنوان: **"أزمة الديون الأوروبية: الحلقة الأولى"** مجلة البنوك في الأردن، العدد (٦) مجلد (٢٩) حزيران ٢٠١٠م:

عزت الدراسة جذور المشاكل المالية في أوروبا إلى الطرق التمويلية للاحتياجات المالية للحكومات الأوروبية التي تعتمد على الديون، وانطلقت من اليونان التي هي كسائر الدول إذ قامت باللجوء للاقتراض لسد العجز الحاصل في موازنتها، وذلك عن طريق إصدار السندات الحكومية المفضلة للمستثمرين التي تتميز بفائدة محددة، وتمتاز بالاستقرار والأمان لكونها صادرة عن الحكومة. والمشكلة هي عندما تقترض الحكومة بمعدلات أكبر مما تستطيع سداده، وهذا ما حدث في اليونان. ثم تطرقت الدراسة إلى أزمة الديون اليونانية، ودور التصنيف الائتماني لديونها في تفاقم الأزمة، بسبب تضاعف معدلات الفائدة على سنداتها الناجمة عن ضعف تصنيفها الائتماني، وارتفاع العجز في موازنتها. ثم بينت الدراسة أهم إجراءات التصحيح الاقتصادي في اليونان، وهي: تقليل العجز في الموازنة من خلال السياسات المالية، وسياسات التقشف في الإنفاق العام لتحقيق وفورات، وزيادة إيرادات الحكومة من خلال زيادة الضرائب، ثم القيام ببعض التصحيحات في إدارة الإيرادات وضبط

النفقات، وخصخصة المؤسسات العامة، وتقليل الإنفاق العسكري. ثم تناولت الدراسة الدول الأخرى التي شملتها الأزمة، وهي: البرتغال، وإسبانيا، وأيرلندا، بشيء من الإيجاز.

٥) دراسة قحف، منذر: **"تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية"**، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط٢، ٢٠٠٠م:

دراسة تطبيقية على الميزانية العامة لدولة الكويت من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، عرض فيها الباحث الميزانية العامة في الكويت ومشكلة العجز فيها، ثم بين الإطار النظري لتغطية عجز الميزانية في الاقتصاد الإسلامي من حيث الأساليب الشرعية كإنتاج السلع والخدمات العامة من قبل المؤسسات غير الرسمية كمؤسسة الوقف والقطاع الخيري والتبرعي الذي يرفع بعض العبء عن كاهل الدولة، ثم بين المبادئ الشرعية لتغطية العجز في الميزانية العامة كتمويل الحكومة بصيغة البيع لأجل، أو عن طريق التمويل بالمشاركة والمضاربة، أو من خلال القرض الشرعي الذي لا يقوم على الربا إما بالاقتراض المباشر الإلزامي من الأفراد أو المؤسسات أو المصارف التجارية استناداً إلى مبدأين: أحدهما تخصيص الودائع بالحساب الجاري للإقراض القصير الأجل للدولة استنادا إلى أن الانتفاع من الودائع في الحساب الجاري يكون لصالح المجتمع بكامله، وثانيهما أن الاقتراض من البنوك التجارية لاستخلاص المنافع المقابلة لما يسمى بحق السيادة على إصدار النقود، ثم بين الباحث في القسم الثالث تمويل عجز الميزانية العامة في دولة الكويت من خلال الاقتراحات العملية في ضوء التصور الإسلامي.

٦) دراسة مجدي محمود شهاب، بعنوان: **"الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية"**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٨م:

دراسة بين فيها الباحث طبيعة أزمة الديون الخارجية من حيث تطورها وأعباء خدمتها متطرقاً لأسباب تطورها، وإعادة جدولة الديون الخارجية من حيث الأطر، ودور صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، وتطرق لأهم الوسائل الحديثة للتمويل وإعادة هيكلة الديون الخارجية من خلال التعرض لحالات عملية لبعض البلدان العربية.

٧) دراسة المسعودي، أحمد أسعد، بعنوان: **"الاقتراض الحكومي للإنفاق على المصالح العامة في الشريعة الإسلامية"** رسالة ماجستير نوقشت في جامعة اليرموك، ١٩٩٨م:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الاقتراض الحكومي للإنفاق على المصالح العامة في الاقتصاد الإسلامي في الماضي، وتصور لما يمكن أن يكون عليه نظام الاقتراض الحكومي في المستقبل. وحتى تقوم الحكومة بواجباتها لا بد لها من إيرادات، فكان الاقتراض هو أحد مصادر هذه الإيرادات لتغذية الخزانة العامة للدولة للإنفاق على مصالح المسلمين.

وتضمنت الرسالة المصالح العامة من حيث المفهوم والأقسام، والإنفاق الحكومي من حيث المفهوم والأولويات والأقسام وأوجه إنفاقه على المصالح العامة. ثم تطرقت إلى مفهوم القرض ومشروعيته والاقتراض الحكومي في العهد النبوي وما بعده، وآراء علماء المسلمين في الاقتراض. ثم بينت أهم إيرادات الدولة الإسلامية الدورية: كالجزية والخراج، وغير الدورية: كالغنائم والاقتراض، وبينت أوجه إنفاق هذه الإيرادات على المصالح العامة. ثم بينت طبيعة الاقتراض العام وتطوره وأنواعه في النظم المعاصرة مع بعض المقارنة بالنظام المالي الإسلامي. ثم بينت الدراسة ضوابط الاقتراض الحكومي في الاقتصاد الإسلامي وأولويات الاقتراض الحكومي للمصالح العامة، والأساليب والبدائل والطرق الشرعية لتمويل المصالح العامة.

٨) دراسة محمد علي سميران، بعنوان: **"الديون الخارجية بين الإسلام والنظم الوضعية"** رسالة ماجستير نوقشت في جامعة اليرموك، ١٩٩١م:

تناولت الدراسة مفهوم القرض وحكمه ودليل مشروعيته وشروطه والموقف الإسلامي من الاقتراض بفائدة، ثم تتطرق الدراسة إلى بيان الأسباب التي تدفع الدول للاستدانة الخارجية كاستهداف التنمية الاقتصادية والتخلف الناتج عن تباين توزيع الموارد الاقتصادية والمالية في الأقطار الإسلامية وبالتالي حاجة كل من هذه الدول للدول الأخرى وبالتالي لن يتحقق الخلاص من الاقتراض الخارجي إلا بالتكامل الاقتصادي، وبسبب العلاقات الاقتصادية الدولية من حيث التجارة الدولية، وكذلك بسبب غياب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لبرامج التنمية، وكذلك الابتعاد على الأحكام الشرعية، وكذلك بينت أن المديونية الخارجية تؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني وإضعاف المدخرات المحلية، وكذلك تطرقت الرسالة إلى

الحديث عن حلول المشكلة إسلامياً ووضعياً، وقدمت دراسة تطبيقية لآثار المديونية على الاقتصاد الأردني.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1) Heinz-Dieter Smeets, **"Staatsschuldenkrise in Europa – Ist die Finanzierung der Schuldnerländer alternativlos?"**, Universität Düsseldorf, Wirtschafts wissenschaftliche Fakultät, Düsseldorf Institute for Competition Economics, Düsseldorf 2011[(1)]:

تقدم هذه الدراسة مقارنة بين السيطرة المسبقة على تمويل الدول المدينة من ناحية، وإعسار هذه الدول المرتبط بإعادة تمويل البنوك من جهة أخرى. وتتضمن الدراسة المقارنة بين التكاليف المرتبطة بهاتين الاستراتيجيتين في ظل فرضيات أكثر واقعية. وينصَبُّ تركيز هذه الاعتبارات على اليونان، لأن المشاكل هناك أخطر، ومع ذلك فإن المقارنة تأخذ بعين الاعتبار الآثار المتعاقبة التي قد تصيب الدول الأعضاء في منطقة اليورو بشكل أكبر من اليونان. وتضمنت الدراسة الأوضاع المالية في منطقة اليورو، وحُزم الإنقاذ، ونشاط الدَّيْنْ الحكومي، وحُزمة المساعدات اليونانية، وإعادة جدولة ديون اليونان في الوقت المناسب، ونظام المخاطر، وتطرقت لمسألة خروج اليونان من الاتحاد النقدي الأوروبي، ثم تطرقت إلى التوقعات على المدى الطويل، وكيفية تجنب الأزمات في المستقبل.

2) Adrian Blundell-Wignall and Patrick Slovik, **"A Market Perspective on the European Sovereign Debt and Banking Crisis"**, OECD Journal: Financial Market Trends , Issue 2, February 2011[(٢)]:

يتوجه البحث إلى بيان أزمة الديون السيادية الأوروبية والسندات الحكومية من وجهة نظر الأسواق المالية، مع التركيز على أربع دول أوروبية، هي في مقدمة الدول التي تتعرض للأزمة وهي: اليونان والبرتغال من جهة؛ حيث إنها في الطليعة، ومن ثم أيرلندا وإسبانيا في الدرجة الثانية؛ حيث كانت الأزمة المصرفية الخاصة بالرهن العقاري مؤشراً في السوق على حساب الديون السيادية، فيبحث عن الآثار المترتبة على التفاعل بين خسائر البنوك والعجز المالي من جهة، وردود الفعل على أنّ أي توقع لإعدام الديون في الأسواق يكون على حساب ملاءة البنك من جهة أخرى، وخلصت الدراسة إلى أن الاحتمالات في السوق ضمنية وذات

---

(1) هاينز ديتر سميتس: **"أزمة الديون السيادية في أوروبا هي تمويل الدول المدينة من دون بديل؟"** معهد الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دوسلدورف، ألمانيا، نوفمبر ٢٠١١م.

(٢) أدريان بلونديل وباتريك: **"وجهة نظر السوق الأوروبية من الديون السيادية والأزمة المصرفية"**، مجلة منظمة التعاون والتنمية: اتجاهات السوق المالية، العدد ٢، فبراير ٢٠١١م

سيادة في الواقع، ولا تميز بوضوح بين البلدان على أساس المعايير الخمسة التي تؤثر على احتمال إعادة هيكلة الديون. وتلقي الضوء على بعض آثار النظام المصرفي على حماية النظام من الخسائر المتوقعة، وبيان الآثار المحتملة لإعادة الهيكلة ضمناً في تحليل السوق.

3) Jürgen Kaiser, "**Résoudre les crises de la dette souveraine Vers un cadre international de désendettement équitable et transparent**", Friedrich Ebert Stiftung, Janvier 2011(1):

تنشأ أزمة الديون السيادية في الدول الأوروبية الأكثر فقراً في أوروبا، وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية حتى بعد المبادرات المقدمة من أطراف متعددة لتخفيف عبء الديون، وعلى الرغم من وجود خبرة طويلة في إعسار الدول إلا أنه لا توجد آلية لمعالجة الهياكل الرئيسية للديون في كثير من الدول. وتعرض الدراسة الإجراءات الحالية لإعادة هيكلة الديون في البلدان الفقيرة من خلال نادي باريس. وتقدم المبادئ والإجراءات الداخلية لمعالجة مشاكل الإعسار في الديون للدول؛ للتوصل إلى إعادة جدولة عادلة وشفافة للديون السيادية التي لا يمكن تحملها. وتقدم المشورة الفنية للبلدان التي تتطلب خطة إعادة هيكلة للديون السيادية بشكل منظم. وتضمنت الدراسة مقدمة حول: اليونان، وتجدد المخاوف من الديون السيادية، ثم تطرقت إلى إدارة أزمة الديون منذ ١٩٨٠م، وذلك في إطار القدرة على تحمل الديون، ثم تطرقت الدراسة لبيان أوجه القصور في الإدارة الحالية للديون السيادية، وحتمية الإصلاح، ثم بينت الدراسة مقترحات رئيسية لإجراءات الإعسار الدولية، ومن ثم توجهت لبيان التدابير العملية من أجل حل أزمة الديون السيادية.

اقتصرت الدراسات السابقة التي تحدثت عن أزمة الديون السيادية على عرض أسباب الأزمة وتقييمها من منظور وضعي، ولم تتطرق إلى آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي والعربي، وفي الإطار الإسلامي فلم تتحدث أي دراسة حول أزمة الديون السيادية وأسبابها وعلاجها من منظور إسلامي، واقتصرت الدراسات الإسلامية على بيان الأزمة المالية العالمية السابقة لأزمة الديون السيادية والتي تمثل المرحلة الأولى من مراحل هذه الأزمة.

---

(1) يورغن كايزر، بعنوان: **"حل أزمات الديون السيادية: نحو إطار دولي نزيه وشفاف للديون"** نشر فريدريش إيبرت، يناير ٢٠١١م.

أمّا الإضافة التي تشكلها الدراسة

تتمثل الإضافة في هذه الدراسة في بيان ما يلي:

١. الوقوف على أسباب أزمة الديون السيادية العالمية من منظور إسلامي.
٢. بيان المنهج الاقتصادي الإسلامي للسياسات الوقائية والعلاجية للأزمة الراهنة.
٣. بيان آثار أزمة الديون السيادية العالمية على الدول العربية والإسلامية وكيفية تجنبها.
٤. إيجاد سياسات وآليات لحماية الدول العربية والإسلامية من هذه الأزمة في ظل العولمة.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول أزمة الديون السيادية وأسبابها ومؤشراتها

يدرس هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالديون السيادية من حيث المفهوم وتصنيفاتها الدولية، ويبيّن كذلك ماهية أزمة الديون السيادية، ومؤشرات وقوع الأزمة، وأسباب وقوعها، ويتطرق كذلك إلى إدارة الديون السيادية دولياً، ودور المؤسسات الدولية فيها، وذلك من خلال أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الديون السيادية والديون العامة وتصنيفاتها

المبحث الثاني: ماهية أزمة الديون السيادية نشأتها ومؤشرات توقعها

المبحث الثالث: طبيعة أزمة الديون السيادية وأسباب حدوثها

المبحث الرابع: إدارة الديون السيادية ودور المنظمات الدولية فيها

المبحث الأول

مفهوم الديون السيادية والديون العامة وتصنيفاتها

يدرس هذا المبحث مفهوم الدَّينْ لغة واصطلاحاً، ثم يتطرق إلى بيان مفهوم الدين العام والدين السيادي، وكذلك بيان أقسام الديون العامة (القومية)، والأشكال التي يمكن أن تكون عليها هذه الديون، ثم بيان تصنيف الديون السيادية والمعايير الدولية المتبعة في ذلك، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الدَّيْن السيادي والدَّيْن العام: مفهومه، وأقسامه، وأشكاله.

أولاً:مفهوم الدَّيْن لغة واصطلاحاً

الدَّيْن لغة: ((الدال والياء والنون أصلٌ واحد إليه يرجع فروعُه كلُّها. وهو جنس من الانقياد والذُّل. ومن هذا الباب الدَّيْن، يقال داينت فلاناً، إذا عاملْته ديناً، إما أخذاً أو إعطاء، والدَّيْن من قياس الباب المطّرد، لأن فيه كلَّ الذُّلِّ والذّل. ولذلك يقولون: "الدَّيْن ذُلٌّ بالنّهار، وغمٌّ بالليل"))[١].

وقال ابن منظور: ((الدَّينُ: واحد الدُّيون، معروف. وكل شيء غير حاضر دَينٌ، والجمع أدْيُن مثل أعين، ودُيونٌ. واستدانة: طلب منه الدين، ودِنْتُه: أعطيته الدين، ودَان فلانٌ يَدِينُ دَيناً: استقرض وصار عليه دَيْنٌ فهو دائن))[٢].

الدَّيْن اصطلاحاً: يطلق الفقهاء كلمة الدين على معنيين أحدهما عام والآخر خاص، ويقصدون بالمعنى العام مطلق الحق اللازم في الذمة، فيشمل الحقوق المالية التي تثبت في الذمة أيّاً كان سبب ثبوتها، والحقوق الدينية المحضة كالطاعات كالصلاة والصوم[٣].

وأما المعنى الخاص للدَّيْن، فيطلق على الذي يتعلق بالأموال دون غيرها، وعلى هذا المعنى ذهب الحنفية إلى أن الدَّيْن بالمعنى الخاص هو:" اسم لمال واجب في الذمة، يكون بدلاً عن مال أتلفه أو قرض اقترضه، أو مبيع عقد بيعه، أو منفعة عقد عليها من بضع امرأة وهو المهر، أو استئجار

---

(١) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، دمشق – سوريا، دار الفكر، ١٩٧٩م، ج٢، ص ٣١٩-٣٢٠.

(٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، بيروت – لبنان، دار صادر، ط٤، ٢٠٠٥م، ج٥، ص٣٣٨،٣٣٩.

(٣) انظر: حماد، نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، فيرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م، ص١٣٠.

عين"[١]. وبهذا التعريف يخرج كل ما لم يكن في معاوضة، أو إتلاف، أو قرض، كالزكاة والدِّيَة والأرش (دِيَة الأعضاء) ونحوها. وذهب الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة): إلى أن الدَّيْن "كل ما ثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته"[٢] وعلى هذا يدخل في تعريفهم كل ما لزم الذمة من أموال، سواء ثبتت في نظير عين مالية أو منفعة أو ثبتت حقًّا لله تعالى من غير مقابل كالزكاة[٣].

ثانياً: مفهوم الدين العام والدين السيادي

الدين العام (Public debt): هو المبالغ التي تقترضها خزانة الدولة من الجمهور بموجب سندات خاصة تطرحها للاكتتاب أو تصدرها للدائنين وتؤدي عنها فوائد معينة[٤]. وهو دَيْن الحكومة المركزية ويختلف عن ديون التقسيمات السياسية للدولة (كالأقاليم والمحافظات) وديون شركات الأشخاص والأفراد، وإذا جمعنا الدين الوطني وديون الحكومات المحلية للدولة الواحدة فيكون الناتج هو الدين العام لتلك الدولة[٥]. وبهذا فإن الدين العام هو دين الدولة الداخلي (المحلي).

الدين السيادي (Sovereign debt): هو قرض من الخارج مضمون من الحكومة[٦]. أو هو الدين المترتب على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات[٧]. أو هو: إجمالي الديون الخارجية على دولة ما في لحظة ما وتكون مقيمة بعملات أخرى أي ليس بعملتها الوطنية[٨] سواءً أكان على شكل سندات أو نتيجة اقتراض مباشر.أو هو: دين على حكومة دولة من دول العالم مقوم بعملة غير عملتها المحلية[٩].

---

(١) ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، فتح القدير، بيروت- لبنان، دار الفكر، ط٢، د.ت، ج٧، ص ٢٢١. وابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، بيروت- لبنان، دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٠، ج٤، ص ٢٩٠.

(٢) الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت- لبنان، دار الفكر، ١٩٨٤، ج٣، ص١٣٠-١٣١.

(٣) انظر: حماد، نزيه، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٤) النجفي، حسن، والأيوبي، عمر، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، بيروت – لبنان، أكاديميا، ط١، ١٩٩٤م، ص ٢٤٥.

(٥) السامرائي، القاموس الاقتصادي الحديث، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٦) فريد، عبد الله محمد، القاموس الفريد في المال والاقتصاد، ط١، ١٩٨٥، ص ٢٠٣.

(٧) انظر: تقرير الجزيرة.نت، الاقتصاد والأعمال، بتاريخ ٨-٤-٢٠١١.
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/f1fed7c5-8b34-4f64-878a-73417215964f

(٨) انظر: سلمان، حيان، الديون السيادية، صحيفة الثورة يومية سياسية، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، ٨-٨-٢٠١١،
http://thawra.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=30437289120110807225903

(٩) السقا: محمد إبراهيم، ما هي الديون السيادية، على شبكة الإنترنت ٢٠١٢/٧/١.

من خلال ما سبق يتبين أن **الدين السيادي: هو** الدين الخارجي المترتب على الحكومات نتيجة قروض دولية تقترضها الدولة إما عن طريق السندات أو الاقتراض المباشر من الجهات الأجنبية بغرض الاستثمار أو تمويل الواردات أو استيراد لأجل من دول أخرى أو مؤسسات دولية بالعملات الأجنبية وغالباً ما تكون بالعملات الصعبة، وقد تكون ديون تفرض على الدول كتعويضات للحروب كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية بتحميل العراق ديون كتعويضات حروب.

ويعتبر مصطلح (الديون السيادية) من أكثر المصطلحات الاقتصادية المستخدمة حالياً في الأدبيات الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت أغلب الدول الصناعية تعاني منها، وهذه ترتبط بشكل مباشر مع السياسة المالية وبشكل أخص الموازنة السنوية، أي العلاقة الكائنة بين (الإيرادات العامة) و(النفقات العامة)[١].

ثالثاً: أقسام الديون العامة:

١) **الديون الداخلية (Domestic Debt):** وهي الديون التي تنشأ عن طريق استدانة الحكومة من أفراد الشعب، وعادة ما تتم هذه الاستدانة عن طريق طرح سندات من قبل الحكومة للاكتتاب بالعملة المحلية لأفراد مقيمين داخل الدولة، وتتضمن هذه السندات تاريخ استحقاق لقيمة السند ومعدل فائدة ثابتة، وتسمى هذه الديون **"الديون الحكومية (المحلية)"**[٢].

٢) **الديون الخارجية (Foreign Debt):** وهي الديون التي تترتب على الدولة لصالح العالم الخارجي وذلك نتيجة قروض دولية تقترضها الدولة عن طريق طرح سندات للمستثمرين بالخارج بعملة أجنبية (أو عن طريق الاقتراض المباشر من الدول أو مؤسسات التمويل الدولية)، وغالباً ما تكون عملة دولية كالدولار أو اليورو، وتسمى هذه الديون **"الديون السيادية (Sovereign Debt)"** [٣]. أو: هي الديون التي تحصل عليها الدولة من الدول والمصارف الأجنبية أو من صندوق النقد الدولي[٤].

---

[١] سلمان، حيان، الديون السيادية، على الإنترنت. http://alphabeta.argaam.com/?p=14786

[٢] انظر: النجفي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

[٣] النجفي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

[٤] علية، محمد بشير، القاموس الاقتصادي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٥، ص ١٨٣.

وبناءً على هذا فإن الفرق بين الدين الحكومي المحلي والدين السيادي هو الجهة الدائنة فإن كانت محلية كان الدين داخلياً، وإن كانت الجهة الدائنة خارجية دولة أو مؤسسة تمويل دولية يكون الدين سيادياً، وقد يكون لطبيعة عملة الإصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة دور في التفرقة.

وتنقسم الديون الخارجية للدول إلى: دين خارجي عام (Governmental Foreign Debt) وهو الدين السيادي، ودين خارجي خاص (Private Foreign Debt). وتقترض الأول السلطات الحكومية، أو هيئات خاصة تضمن ديونها الدولة. أما الدين الخارجي الخاص فتقترضه هيئات خاصة كفرع شركة متعددة الجنسيات، وهو دين لا تضمنه الدولة[1].وقد تضمنه الدولة بحسب القوانين والشروط المعمول بها فيما يخص هذه القروض، فيصبح بهذا الدين سيادياً.

رابعاً: أشكال الديون السيادية:

تأخذ الديون السيادية أشكالا متعددة بحسب الجهة الدائنة وطبيعة الدين، على النحو التالي:

١) **السندات الحكومية (أذونات الخزينة treasury bills):** وهي أداة من أدوات الدين المتعارف عليها التي تقوم الدولة بإصدارها بقصد الحصول على السيولة النقدية على سبيل القرض، وتكون قصيرة الأجل (وهي التي تصدرها الدولة لمقابلة احتياجاتها المادية المؤقتة أو لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية) أو متوسطة الأجل (وهي القروض التي تلجأ إليها الدولة لتغطية عجز لا يمكن تفاديه خلال السنة المالية) أو طويلة الأجل، وذلك مقابل فائدة ثابتة يتم تسديدها مع قيمة السند في موعد الاستحقاق[2]. وفي الإطار الدولي للسندات فيعتبر أهم سوق للسندات المتداولة هو سوق سندات اليورو دولار (Eurodollar Bond Market) وهي سوق سندات الدولار الأمريكي الموجودة خارج الولايات المتحدة[3].

---

(1) إريك توسان، وداميان ميبه، ترجمة: مختار بن حفصة، خدعة الديون، سورية- دمشق، دار الطليعة، ط١، ٢٠٠٥، ص ٣٩.

(2) الجمعة، علي بن محمد، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، الرياض- السعودية، مكتبة العبيكان، ط١،٢٠٠٠، ص ٣٢٦. و الجمال، محمد عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، القاهرة- مصر، دار الكتاب المصري، ط٢، ١٩٨٦، ص ٧٠٢-٧٠٣.

(3) شكري، ماهر كنج، وعوض، مروان، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، عمان- الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤، ص ٩٩.

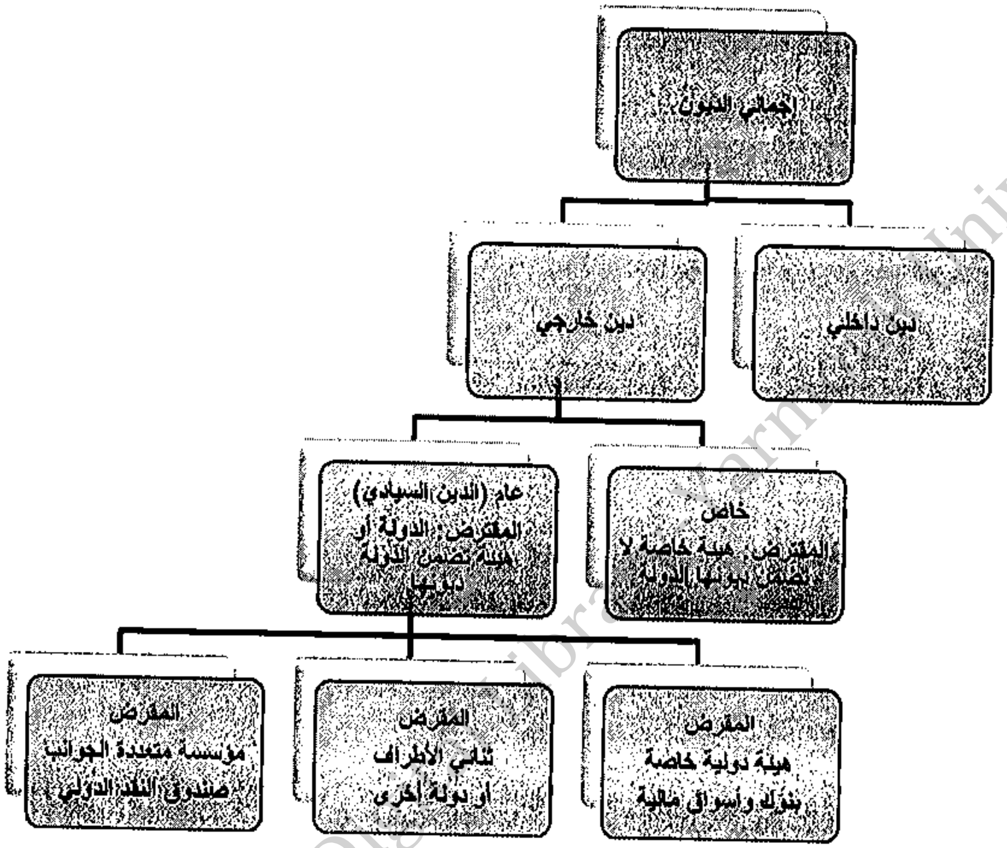
ويستخدم مصطلح السندات الحكومية أو سندات الخزينة للقروض طويلة الأجل، بينما يستخدم مصطلح أذونات الخزينة للقروض قصيرة الأجل، وتعتبر أذونات الخزينة كذلك أداة من أدوات السياسة النقدية بحيث لا يكون غرضها تمويلي

٢) **حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights):** وهي عبارة عن وحدات نقدية حسابية دفترية يحددها صندوق النقد الدولي سنوياً لكل دولة بناءً على حجم حصة كل منها في الصندوق، وتتوقف قيمتها على سلة عملات يختارها الصندوق، ويبلغ عددها ست عشرة عملة، وتستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية حيث إنها تملك قوة إبراء قانونية من التزامات الأعضاء في الصندوق، وذلك بقبولها في أي وقت ومن أي دولة على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل[١].

---

[١] النجفي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مرجع سابق، ص ٣٢٩. و أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، عمان- الأردن، دار المسيرة، ط١، ٢٠٠٧، ص٥٠٣. مسعود، سميح، الموسوعة الاقتصادية، عمان- الأردن، ط١، ٢٠٠٨، ص٢٩٠.

شكل رقم (١) إجمالي الديون الخارجية وتقسيماتها



المصدر: إريك توسان، وداميان مييه، ترجمة: مختار بن حفصة، خدعة الديون، سورية- دمشق، دار الطليعة، ط١، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

المطلب الثاني: تصنيف الديون السيادية

يشير مفهوم التصنيف الائتماني للديون إلى مدى تعرض هذه الديون للمخاطر الائتمانية من حيث التخلف عن السداد أو الإفلاس بالنسبة للدول المدينة، ولهذا فإن نظرة الائتمان غالبا ما ترافق التصنيف، مما يدل على الاتجاه المحتمل لتغيير الائتمان في المستقبل، وتحصل هذه الدول على التصنيف الائتماني الخاص بها عن طريق وكالات التصنيف الائتماني، وتعتبر وكالة Moody's ووكالة Standard and poor's الأكثر شهرة في الأسواق المالية، فإذا كانت النظرة إيجابية، أو محايدة، أو سلبية، فإن الوكالة تشير إلى أن التغيير المقبل سيكون لرفع، أو عدم تغيير، أو خفض التصنيف.

فقبل إقراض أي دولة تأخذ المؤسسات المالية الدولية والدائنون في السوق الدولية بعين الاعتبار مستوى قدرة حكومتها على سداد ديونها، بناء على وضع موازنتها من حيث معدلات العجز الناتجة عن الفارق بين الإيرادات والنفقات، وحجم هذا العجز مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي(١).

وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصاً منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، وذلك لأن توقف الحكومة عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل، أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد الذعر المالي أيضا لباقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات(٢).

وبهذا فإن تراجع تنقيط (Rating) دولة ما يرفع أوتوماتيكيا أسعار الفائدة على قروضها في الأسواق المالية، وكلما ارتفعت أسعار الفائدة، كلما كان سداد الدين غالياً.

وفي حالة وقوع أزمة في بلد، يأخذ نظام التنقيط شكل دوامة مهنية حيث تصبح النقط "نبوءات قائمة"، وهكذا تُتَهَمْ الوكالات بأنها تصبح في وضع الإطفائي الذي يشعل النار. وعندما يكون اقتصاد دولة ما في وضعية جيدة، يقع العكس. فالتنقيط الجيد يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة وهو ما يمكّن الدول من الحصول على التمويلات التي تريد بأسعار فائدة مخفضة. ويؤخذ أيضا على وكالات التنقيط أنها تضخم تنقيطها لبعض الدول مثل الولايات المتحدة التي تحظى بتنقيط جيد رغم حجم ديونها(٣).

---

(1) Schweser, Kaplan . FRM Part 1 book 3: Valuation And Risk Models, Kaplan, Inc, USA, 2011, p. 184 - 185.

(٢) السقا، ما هي الديون السيادية، ٢٠١٢.

(٣) للاستزادة في هذا الموضوع انظر: http://tempsreel.nouvelobs.com/

وفي إطار الحديث عن التصنيف الائتماني والشركات المختصة فإن شركة Moody's وشركة Standard and poor's هما الأكثر شهرة في الأسواق المالية. ويتم تصنيف الديون السيادية للدول وفقاً للمعايير التالية(١):

١) **الاستقرار السياسي (Political stability)**: إن الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة يحتم تأثر كل منهما بالآخر، فالاستقرار السياسي أحد أسباب الاستقرار الاقتصادي، فالاستقرار السياسي واتجاهات السياسة الاقتصادية وتداعياتها على نظام سعر الصرف يعتبر مؤشر للتصنيف الائتماني لديون الدول، ففي ظل غياب الاستقرار السياسي يدخل الاقتصاد في حالة ركود نتيجة تراجع الثقة في الاقتصاد بسبب زيادة مخاطر عدم السداد.

٢) **الإدارة الاقتصادية (Economical management)**: إن جودة الإدارة المالية والنقدية في إطارها المؤسسي والتنظيمي في الدول المدينة -خاصة فيما يتعلق بإدارة الديون السيادية بما يتوافق مع المعايير الدولية لإدارة الديون- يعتبر ركيزة أساسية في تصنيف الديون السيادية للدول.

٣) **التماسك الاجتماعي والاقتصادي (Economical-social Integrity)**: فاستقرار السوق المالي وغياب الاضطرابات الحادة فيه ووجود درجة جيدة من المرونة المالية، مع الاستقرار الاجتماعي في الدولة المدينة مؤشر على انخفاض معدلات المخاطر المترتبة على ديونها مما يعني حصولها على تصنيف جيد بالنسبة لديونها السيادية.

٤) **الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (Integration with the Global Economical system)**: فالعلاقات الدولية الجيدة للدولة وعلاقاتها مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، والانفتاح الاقتصادي مع الدول الصناعية الكبرى مؤشر أداء جيد للدولة يؤدي إلى التصنيف الجيد لديونها السيادية.

٥) **درجة التنوع الاقتصادي والمالي (Degree of Economical and Financial Diversification)**: إن التنوع الاقتصادي والمالي في الدولة يعني توزيع جيد للمخاطر وعدم تركزها في جانب معين مؤشر على ضعف فرص المخاطر التي تمس بالقدرة على

---

(1) Schweser, Kaplan . FRM Part 1 book 3: Valuation And Risk Models, Kaplan, Inc, USA, 2011, p.186. وطلفاح، أحمد، الجدارة الائتمانية السيادية،المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٥، على شبكة الإنترنت http://www.arab-api.org/course19/c19_1.htm

سداد ديونها، وكذلك في جانب الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي، فكلما زادت معدلات الاستثمار الحقيقي كلما كان الاقتصاد أدعى لتحمل المخاطر وتجنبها أو التخفيف من آثارها، وهذا بدوره مؤشر جيد لتصنيف الديون السيادية.

٦) **درجة الإفصاح والشفافية (Degree of Disclosure and Transparency)**: إن تمتع الدولة بدرجات عالية من الإفصاح والشفافية فيما يخص أمورها المالية كالموازنة العامة وموازين المدفوعات مدعاة إلى الاطمئنان بالنسبة لمديونية هذه الدول، وهذا بدوره مؤشر تصنيف جيد لديونها السيادية.

٧) **الإدارة التمويلية (Financial Management)**: إن تمتع النظام الاقتصادي بنظام تمويل مرن، وتمتعه بالخصائص والسياسات التمويلية الجيدة، وتجنبه للمخاطر التمويلية المؤثرة في قدرة النظام على سداد الديون مؤشر تصنيف جيد للديون السيادية، ويعتبر التضخم مؤشر سلبي يضعف من قدرة الدولة على تمويل القروض.

٨) **القدرة على السداد والوفاء بالالتزامات (The Ability of Fulfilling Obligations and Settlements)**: إن سلامة المركز المالي للدولة وقدرتها على السداد في ظل البيانات المالية القائمة، والوفاء بالالتزامات بشكل مستمر مؤشر على جودة الأداء المالي مما يعني تصنيف أفضل للديون السيادية، ومن مؤشرات القدرة على السداد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حيث يعبر عن مدى قدرة النظام الضريبي على إيجاد الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات المختلفة ومنها الديون، وكذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن معدل نمو مستمر يعني مقدرة أكبر على السداد. وأما العجز في الموازنة دليل ومؤشر قاطع لعدم قدرة الدولة على سداد الديون، وكذلك استمرار العجز في ميزان المدفوعات الخارجية، وارتفاع معدل المديونية الخارجية يعني زيادة مخاطر عدم الوفاء، وكذلك المراجعة التاريخية لعدم السداد، ففي حالة وجود تاريخ في عدم السداد في الماضي وخاصة الماضي القريب يزيد من مخاطر عدم السداد، وكل هذه المؤشرات السلبية تعني تصنيف منخفض للجدارة الائتمانية السيادية.

بناءً على المعايير السابقة يتم التصنيف الائتماني للديون السيادية للدول، وذلك بناءً على الجدارة الائتمانية لها ويعتبر هذا رأي وكالة التصنيف في مقدرة الدولة على الوفاء بديونها، وعليه فإن التصنيف هو توقع حدوث خطر معين بناءً على تقدير الوكالة وتقييم لاحتمال حدوث الخطر، ولا يعد

التصنيف بغرض المقارنة بين الدول بل للمقارنة النسبية للمخاطر الائتمانية داخل دولة بعينها -أي ترتبط بمدى قدرة الدولة على سداد ديونها بغض النظر عن الدول الأخرى-، وآثار ذلك على إصدارها السندات بالعملة المحلية أو الأجنبية مع الاحتفاظ بسقف ائتماني سيادي لا تتخطاه المنشآت المالية والاستثمارية في تلك الدولة[1].

ويلاحظ أن لتقييمات الأداء للسندات الخصائص الآتية[2]:

- ترتبط هذه التقييمات ومعدلات التخلف عن السداد بعلاقة عكسية في مختلف الفترات الزمنية.
- يرتبط هامش العائد على سندات الخزينة بشدة مع التقييمات، فكلما زاد الهامش انخفض التصنيف الائتماني للسندات.
- التقييمات تتغير، ولكن عادةً ما تكون مستقرة إلى حد ما، وليس من المستغرب أن تحصل تقييمات درجة الاستثمار على التصنيف نفسه في نهاية العام كالذي تم الحصول عليه في بداية العام.

رموز التصنيف الائتماني للديون السيادية ومدلولاتها

تستخدم وكالتا Moody's و Standard and poor's الأنظمة التالية لتقييم مخاطر الائتمان ويتم سرد هذه التقييمات العامة من أقل التصنيفات لمخاطر الائتمان إلى أعلى المخاطر، وهي على النحو التالي:

جدول رقم (١) رموز التصنيف الائتماني للديون لوكالتي Moody's و Standard and poor's

(أ) درجة المخاطر الاستثمارية

درجة المخاطر الاستثمارية	S &P	Moody's
أعلى مستوى جودة	AAA	Aaa
جودة عالية	AA	Aa
قدرة قوية على السداد	A	A
قدرة كافية على السداد	BBB	Baa

Schweser, Kaplan . FRM Part 1 book 3: Valuation And Risk Models, Kaplan, Inc, USA, 2011, p.187.

---

(1) طلفاح، الجدارة الائتمانية السيادية، المرجع السابق، ٢٠٠٥.

(2) Schweser, Kaplan . FRM Part 1 book 3: Valuation And Risk Models, Kaplan, Inc, USA, 2011, p.187.

(ب) درجة مخاطر المضاربة

Moody's	S &P	درجة مخاطر المضاربة
Ba	BB	مرجح للوفاء بالالتزامات مع عدم اليقين
B	B	التزامات عالية المخاطر
Caa	CCC	معرضة في الوقت الحالي للقصور
Ca	CC	احتمال كبير لعدم القدرة على السداد
C	C	أقل جودة
	D	مقصر في السداد

Schweser, Kaplan . FRM Part 1 book 3: Valuation And Risk Models, Kaplan, Inc, USA, 2011, p.187.

تلحق وكالة Moody's معدلات عددية ١أو ٢ أو٣، إلى كل تصنيف عام من Aa إلى Caa للدلالة على المستوى ضمن كل تصنيف، ولدى كل من وكالة S &P و Moody's ممارسة مماثلة بإضافة a"+" أو a"-" لتعديل كل تقييم من AA إلى CCC، وهي لتوقع الهبوط أو الصعود في مستوى التقييم الحالي. ومن الملاحظ أن هناك حدود لتصنيف درجات الاستثمار وحدود لتصنيف درجات المضاربة في كلا الوكالتين[1].

(1) Schweser, Kaplan . FRM Part 1 book 3: Valuation And Risk Models, Kaplan, Inc, USA, 2011, p.185.

المبحث الثاني

ماهية أزمة الديون السيادية نشأتها ومؤشرات توقعها

يدرس هذا المبحث مفهوم الأزمة لغة واصطلاحاً وكذلك مفهوم أزمة الديون السيادية، ثم يتعرض إلى أسباب نشأة أزمة الديون السيادية، ومؤشرات توقع حدوث هذه الأزمات، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية

أولاً: تعريف الأزمة

١. **لغة:** قال ابن منظور: ((الأَزْمُ: شدة العض بالفم كله، وقيل بالأنياب، والأنياب هي الأوازم، وقيل: هو أن يعضه ثم يكرر عليه ولا يرسله، وقيل: هو أن يقبض عليه بفيه، أزَمه،وأزَمَ عليه يأزِمُ أزْماً وأزُوماً، فهو آزِمٌ وأزُومٌ، وأزَمَت يَد الرجُل آزِمُها أزْماً، وهي أشدُّ العَضِّ. والأَزْمُ: الجذبُ والمَحل. ابن سيده: الأزمة الشدّة والقحط))[1].

٢. **اصطلاحاً**[2]: تعود أصل كلمة "أزمة" إلى المصطلح اللاتيني "crisis" وإلى الكلمة اليونانية "krisis"، وتعبر الأزمة عن موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية، وهي تأخذ بعدين أساسيين هما[3]:

- **بعد الرّعب:** الناجم عن التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية الحالية والمستقبلية الخاصة بالكيان الإداري.
- **بعد الزمن:** الناجم عن الوقت المحدود المتاح أمام مدير الأزمات؛ لاتّخاذ قرار سريع وصائب، أو لإصلاح الخطأ، لنشوء أزمات جديدة أشد وأصعب من الأولى قد تقضي على الكيان الإداري ذاته.

---

(١) انظر: ابن منظور، مرجع سابق، ج١، ص ١٠٠.

(٢) انظر: رزيق، كمال، وعقون، عبد السلام، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، عمان- الأردن، مكتبة المجتمع العربي، ط١، ٢٠١١، ص ١٧.

(٣) انظر: رزيق، كمال، وعقون، عبد السلام، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، المرجع السابق، ص ١٧-١٩.

ثانياً: تعريف أزمة الديون السيادية

تصنف أزمة الديون على أنها إحدى أنواع الأزمات المالية الدولية التي يتعرض لها الاقتصاد الدولي، حيث تقسم إلى أزمات متعلقة بسعر الصرف، والأزمات المصرفية، وأزمات الأسواق المالية، وأزمات الديون[١].

وتعرف أزمة الديون السيادية بأنها فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها[٢] المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي[٣].

وهي الأزمة التي تنشأ عندما تعجز الحكومات عن أداء الديون المترتبة عليها في الوقت المحدد نتيجة الإعسار المالي، وغالباً ما تكون نتيجة العجز في الميزان التجاري، أو العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: نشأة أزمات الديون السيادية

تتعرض الحكومات إلى أزمة ديون سيادية إذا أساءت التقدير المستقبلي لهيكل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية في موازين المدفوعات، وسوء التقدير قد يؤدي إلى[٤]:

١. إيهام الحكومة بإمكانية حصولها على العملات الأجنبية اللازمة لسداد الالتزامات المترتبة عليها بسهولة بناءً على هذا التقدير الذي لا يعكس الواقع الحقيقي لهذه التدفقات النقدية.

---

(١) قدي: عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة – مصر، العدد ٤٦، ص ٩. و راتول: محمد. لقمان: معزوز، عملية توريق الديون كأداة مالية مستحدثة ودورها في صناعة وانتشار الأزمات المالية، مؤتمر الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، ١٣و ١٤ مارس ٢٠١٢م، ص ٤- ٥.

(٢) **يقصد بخدمة الديون مدفوعات الفائدة المترتبة على الدين والأقساط مستحقة الأداء، ويتم حساب معدل خدمة الدين عن طريق أخذ النسبة المئوية لناتج قسمة الفوائد والأقساط عل حصيلة الصادرات**، انظر: خضير، خضير حسن، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٥٣. و السامرائي، سعيد، القاموس الاقتصادي الحديث، بغداد- العراق، مطبعة المعارف، ط١، ١٩٨٠، ص ٦٩.

(٣) السقا، محمد إبراهيم، ما هي الديون السيادية، على شبكة الإنترنت ٢٠١٢/٧/١.
http://alphabeta.argaam.com/?p=14786

(٤) السقا، مرجع سابق، ما هي الديون السيادية، ٢٠١٢.

٢. تأثر تدفقات النقد الأجنبي في حالة تعرض الدولة لصدمة خارجية، حيث تتعرض أرصدة النقد الأجنبي التي تملكها الحكومة إلى عجز عن الوفاء بكافة الاحتياجات اللازمة للدولة من العملات الأجنبية، حيث إن هذه الصدمات تكشف سوء التقدير المسبق لهذه التدفقات.

ولهذا فإن على الحكومات أخذ الحيطة في تقدير هيكلية ديونها بالعملات الأجنبية من الناحية الزمنية للوفاء بمتطلبات خدمة ديونها في المواعيد المحددة، وبقدر كبير من الثقة، وهذا يعد أمراً ضرورياً لتجنب تعرض الدولة لأزمة ديون سيادية.

وتحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث فيتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة[١].

المطلب الثالث: مؤشرات توقع أزمة الديون السيادية

إن مؤشرات توقع أزمة الديون السيادية تنطلق ابتداءً من مؤشرات عبء الديون الخارجية للدول المعرضة للأزمة، وتعتبر مؤشرات عبء الدين مؤشرات أولية لوجود بوادر أزمة ديون سيادية إن لم يتم التعامل معها واحتواؤها في الوقت المناسب.

ولا بد من الإشارة إلى أنه لا يترتب على الاقتراض الخارجي أي مشكلة عند السداد إذا ما تم استخدام القروض الخارجية في تمويل مشروعات يزيد عائدها على تكلفة الاقتراض، ولكن المشكلة تحدث غالباً عند حدوث العكس، أي عندما لا يترتب على ذلك الاقتراض زيادة في الإنتاج القومي من السلع والخدمات، ففي هذه الحالة تواجه الدولة صعوبات كبيرة في الوفاء بالتزاماتها الخارجية. وهناك مؤشرات يتم استخدامها لتقويم عبء الدين منها[٢]:

---

(١) شطناوي، زكريا، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان- الأردن، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٦٢.

(٢) خضير، خضير حسن، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مرجع سابق، ص ٥١-٥٨. وهالوود، سي بول، وماكدونالد، رونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: حسني، محمود حسن، الرياض- السعودية، دار المريخ، ٢٠٠٧، ص ٦٩٦- ٧٠٣.

Sebastián Nieto Parra, Crises de la dette souveraine et indicateurs d'alerte : le rôle du marché obligataire primaire, CENTRE DE DÉVELOPPEMENT DE L'OCDE, Repères 89, février . http://www.oecd.org/dataoecd/8/36/42486106.pdf2009, p. 1-2.

١. **نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات (Debt/Exports Ratio):** وتعد هذه النسبة مقياساً عاماً لصعوبات خدمة الدين، وإذا ما زادت هذه النسبة عن ٢٠٠% فإن الدولة سوف تواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية، ولا تعتبر هذه النسبة قطعية بل قد تكون النسبة أقل من ذلك وتواجه الدولة صعوبات في خدمة أعباء ديونها.

٢. **نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي (Debt/GNP Ratio):** وهو مؤشر على أن الدول الغنية أقدر على خدمة ديونها الخارجية من الدول الفقيرة، وذلك بسبب امتلاك الدول الغنية أصول إنتاجية أكبر، وهذا يمكنها من مواجهة أي صعوبات طارئة قد تواجهها، بخلاف الدول ذات الإنتاج القومي الصغير.

٣. **ارتفاع معدل خدمة الدين (Debt Service Ratio):** ويقيس هذا المؤشر مقدار ما تستنزفه أعباء خدمة الدين من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية، ومعدل خدمة الدين هو عبارة عن نسبة الفوائد والأقساط إلى حصيلة الصادرات، وكلما ارتفعت هذه النسبة تناقص المتبقي من حصيلة الصادرات، وإذا ما زادت هذه النسبة عن ٢٥% فإن الدولة سوف تواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية، فتكون عرضة لتغيرات معاكسة في تجارتها الخارجية، أو مستوى أسعار الفائدة العالمية، وتزيد نسبة خدمة الدين إذا كانت مدفوعات خدمة الدين تنمو بمعدل أسرع من حصيلة الصادرات، ويوضح هذا المؤشر مشكلة السيولة بالدول المدينة، وهو الأمر الذي يجعل الجهات الدائنة تعتمد عليه للاطمئنان على قدرة الدولة على سداد التزاماتها.

٤. **تزايد نصيب الفرد من المديونية مقارنة بنصيبه من الدخل القومي الإجمالي:** فعند مقارنة نصيب الفرد من المديونية بنصيبه من الدخل القومي يتضح الفائض بعد ذلك لأغراض الاستهلاك والادخار، وقد لا يكون هناك فائض على الإطلاق بحيث يكون الفرد مديناً بدخله بالكامل أو أكثر.

٥. **تراكم المتأخرات المستحقة على الدولة المدينة (Accumulated Accruals):** فإن ارتفاع متأخرات الدين الواجبة السداد المستحقة على الدولة المدينة يعتبر مؤشر واضح على عجز الدولة أو تعثرها في سداد ديونها الخارجية.

وبهذا فإن أزمات السيولة التي ترتبط بعدم توفر السيولة اللازمة لخدمة الديون، والمتغيرات المرتبطة بالدين، كمستوى الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع احتياطيات النقد

الأجنبي لزيادة أعباء خدمة الدين عن حصيلة الصادرات، وارتفاع الانفتاح الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة معدل الواردات التي تستنزف الاحتياطيات الأجنبية وتزيد من معدلات الدين الخارجي، وخطر العجز عن السداد، كلها مؤشرات لتوقع حدوث أزمة ديون سيادية في تلك الدولة.

وتعتبر معظم هذه المؤشرات من العيوب الذاتية الرئيسية المؤدية للأزمة، ولهذا يجب علينا مواصلة النظر في عناصر تعريف الأزمة، كدليل على قربها، ولا بد من الإشارة إلى أن تراكم الديون السيادية على الدولة يؤدي إلى ارتفاع حساسية اقتصادها للصدمات والأزمات الخارجية[1].

(1) خبراء صندوق النقد الدولي،المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، ٢٠٠١م، ص ٣.

المبحث الثالث

طبيعة أزمة الديون السيادية وأسباب حدوثها

يدرس هذا المبحث أهم الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون السيادية، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: طبيعة أزمة الديون السيادية

تختلف وجهات النظر في بيان طبيعة أزمة الديون السيادية والأسباب المنشئة لها، فهناك من يعزو الأزمة إلى سياسات اقتصادية ترتبط بالدول المدينة، وهذه الوجهة يمثلها صندوق النقد الدولي، حيث يعزو سبب الأزمة إلى وجود فائض في الطلب الكلي بسبب السياسات الخاطئة، وبهذا ترى المؤسسات الدولية أن الإقراض الخارجي لن يحل الأزمة، حيث إن المطلوب هو القضاء على الاختلالات المزمنة في هذه الدول، ويرى فريق آخر أن أسباب الأزمة تعود إلى عوامل خارجية كنقص السيولة وهو يرى أن الأزمة تعود إلى أزمة سيولة مؤقتة حيث يكون تسديد خدمة الدين من الموارد المنتظرة من المشاريع الإنتاجية أو عائدات الصادرات، وإلى هذا ذهب الاقتصادي كلاين (Klein). وقد ذهب الاقتصادي آلان ميلتغر (Allan Meltger) إلى أن الأزمة هي أزمة إفلاس أو أزمة ملاءة، وفي هذه الحالة يكون مستوى خدمة الدين أعلى من الدخل المنتظر وهنا تكون المشكلة هيكلية لا مشكلة وقت، وفي هذه الحالة يتطلب الأمر إصلاحات هيكلية أو بيع أصول المدينين وتوزيعها للدائنين[١].

وبناءً على هذا تختلف حالة ضعف السيولة عن حالة الإفلاس فكما يشير تقرير التنمية لعام ١٩٨٣م الصادر عن البنك الدولي:(إن نقص السيولة ينشأ عندما يصبح البلد المقترض عاجزاً عجزاً مؤقتاً عن كسب أو اقتراض نقد أجنبي كافٍ للوفاء بمدفوعات خدمة دينه، لأن أسعار الفائدة نفسها قد ارتفعت ارتفاعاً غير متوقع، أما الإفلاس فله دلائل أكثر خطورة ودواماً، فالمقترض بكل بساطة لا تتوافر لديه الموارد اللازمة لخدمة دينه حتى ولو كان يستخدم الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل)[٢].

---

[١] آمال: قحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف- الجزائر، العدد ٣، ٢٠٠٥م، ص ١٤٨. و زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ط١، ١٩٨٧م، ص١٤٢-١٥٠. و شهاب، شهاب، مجدي محمود، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٨، ص ٢١-٢٢.

[٢] البنك الدولي، تقرير التنمية، ١٩٨٣، ص١٦.

وهناك فريق يرى أن أزمة الديون السيادية هي انعكاس لأزمة هيمنة رأس المال المالي الدولي، وذلك بسبب نمط قسمة العمل الدولي حيث باتت الدول المتخلفة دول خادمة للدول المتقدمة وذلك بتحديد وظائفها بما يخدم نمط تراكم رأس المال الغربي، حيث لعبت دوراً هاماً في تطوير نمط الإنتاج الرأسمالي، وكذلك لعب هذا النمط دوراً هاماً في تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول التابعة، وتم تحديد وظائفها التي تلبي حاجات تراكم رأس المال مثل: إنتاج المواد الخام والأغذية والسيطرة على مصادر الطاقة، وفتح أسواقها لتصريف فائض الإنتاج[1].

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية لأزمة الديون السيادية

أولاً: العجز في ميزان المدفوعات (Deficit in the Balance of Payments)

كما هو معروف أن ميزان المدفوعات (Balance of payment) يمثل سجلاً إحصائياً لكافة المعاملات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين والعالم الخارجي خلال سنة، وهو الحساب الشامل لجملة المدفوعات التي تمت خلال فترة معينة بين بلد ما وغيره من بلدان العالم بغض النظر عن طبيعة الأعمال، سواءٌ أكانت عمليات تبادلية لسلع أو خدمات أو نقود أو صكوك، أو عمليات غير تبادلية، أي بدون مقابل كالهبات في شكلها العيني أو النقدي، أو التحويلات دون مقابل[2]. ويتكون ميزان المدفوعات من: ميزان المدفوعات الجارية (Current Account)، وميزان رأس المال (Capital Account)؛ ويعد الميزان التجاري (Balance of trade) جزءاً من ميزان المدفوعات الجارية الذي يمثل حساباً تسجل فيه الدولة ما ينشأ لها من إيرادات وما يترتب عليها من ديون بسبب تصدير واستيراد السلع (البنود المنظورة في ميزان المدفوعات) من العالم الخارجي خلال مدة معينة (عادة سنة) [3]، ولكنه لا يعبر وحده تعبيراً صحيحاً عن المركز المالي للدولة، وذلك لوجود بنود أخرى غير منظورة (الخدمات) لها أثر كبير في دائنية البلد ومديونيته[4].

وأما بالنسبة لميزان رأس المال فيبين التغيرات في المركز المالي للدولة مع الدول الأخرى من كونها دائنة أو مدينة، ويفرق بين حركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل، حيث ترتبط الأولى

---

(١) زكي، أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة، مرجع سابق، ص١٥١.

(٢) النجفي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مرجع سابق، ص ٤١. و مسعود، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ج٢، ص ٦٧٠.

(٣) الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٧٢.

(٤) مسعود، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ج٢، ص ٦٧٢.

بالاستثمار المباشر، والثانية تتمثل بالودائع المصرفية والكمبيالات التجارية الأجنبية والمضاربات في الأسواق المالية[١].

إن حدوث فجوة في الموارد المحلية للدولة المتمثلة بالفجوة القائمة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل ادخارها المحلي، وهي التي يناظرها فجوة بين الصادرات والواردات، فلو كان الاستثمار في بلد ما أكبر من الادخار فلا بد أن يكون الفرق بينهما تم بتمويل خارجي، وهذا يمثل العجز في ميزان المدفوعات الخاص بهذه الدولة[٢]، بحيث تكون الالتزامات أكبر من الحقوق، وبهذا يترتب على الدولة التي حققت عجزاً في ميزان مدفوعاتها ديون سيادية للعالم الخارجي، ومع استمرار العجز في ميزان المدفوعات فتبحث الدولة عن مصادر تمويل لكي تصحح هذا العجز، ومنها الاقتراض من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المديونية وزيادة عبء خدمة هذه الديون، وقد يؤدي هذا إلى دخول الدولة في أزمة ديون سيادية[٣].

ومن الملاحظ أن اعتماد سعر صرف مبالغ به للعملة المحلية (Overvalued Currency) من شأنه تحقيق عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع المستوردات وانخفاض الصادرات السلعية والخدمية من جهة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج من جهة أخرى[٤].

> "وتؤكد الدراسات القياسية التي تربط بين العجز والدين العام والمتغيرات الاقتصادية الأخرى على وجود علاقة عكسية بين كل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومقدار العجز في الموازنة (نسبة مئوية من إجمالي النفقات) ووجود علاقة طردية بين متوسط أسعار الفائدة على السندات ومقدار العجز في الموازنة (كنسبة مئوية من إجمالي النفقات). كما تبين تلك الدراسات أيضا وجود علاقة عكسية بين مقدار العجز والنمو

---

(١) مسعود، الموسوعة الاقتصادية، المرجع السابق، ج٢، ص ٦٧٠-٦٧١.
(٢) زكي، أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة، مرجع سابق، ص١١٨.
(٣) شهاب، مجدي محمود، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٧. و ابو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٢٦.
(٤) شكري، ماهر كنج، وعوض، مروان، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، عمان- الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤، ص ٤٩.

الاقتصادي حيث يمتص العجز في الموازنة الموارد المالية التي كان يمكن استثمارها في القطاع الخاص"[١].

ثانياً: العجز المستمر في الموازنة العامة (Deficit of Public Governmental Budget)

يحدث العجز في الميزانية العامة عندما يكون الفرق سالباً بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويعود هذا العجز إلى النفقات الحكومية الضخمة والمتزايدة من جهة، وإلى عجز الإيرادات المحلية وانخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى. ويعتبر العجز في الميزانية العامة أحد أهم الأسباب الداخلية المؤدية إلى أزمة الديون السيادية، وتقوم الدول التي تعاني من عجوز مستمرة في ميزانياتها العامة بالاقتراض الداخلي عن طريق الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في الاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وربما كان مكملاً للاقتراض الداخلي، وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإلى تزايد أعباء خدمة الدَّيْن مما يؤدي إلى أزمة الديون السيادية التي تهدد اقتصاد هذه الدول[٢].

تُعَدُّ علاقة عجز الموازنة بالدين العام علاقة ذات اتجاهين، فالدين العام يؤثر على حجم عجز الموازنة، لأن الفائدة على الدين ينبغي دفعها أيضاً، ومن الناحية التحليلية تعتبر الفائدة على السندات من المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة والتي تؤدي إلى تخفيض صافي الضرائب (الضرائب- المدفوعات التحويلية) وبهذا فإن الدَّيْن العام لن يتوقف عن النمو ما دام هناك عجز في الموازنة، ولن يتوقف هذا العجز عن النمو ما لم تَزِدْ حصيلة الضرائب عن الإنفاق العام بنسبة أكبر من مدفوعات الفائدة على الديون القائمة، وبهذا يتبين أن الدين العام يغذي نفسه بنفسه، وكلما زاد حجمه كان لا بد من تخفيض الدين العام وزيادة التحصيل الضريبي لضبط وإيقاف نمو الدين العام ويُعَدُّ هذا أمراً صعباً ومؤلماً، وبهذا فإن المتغيرات في الإنفاق الحكومي والضرائب تجعل العجز ينمو أو ينخفض عبر الزمن معتمداً على محددات أساسية ثلاثة: أ) حجم الدين العام القائم. ب) متوسط سعر الفائدة على السندات. ج) معدل نمو الدخل القومي[٣].

---

[١] حجازي، المرسي السيد، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى- السعودية، ملف وورد، ص١٩.

[٢] شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص ٢٢. و أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

[٣] حجازي، المرسي السيد، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، مرجع سابق، ص١٩.

ثالثاً: سوء الإدارة الاقتصادية (Mismanagement of the Economy)

تسعى الإدارة الاقتصادية الكفوءة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بأقل وقت وجهد وبأقل تكلفة ممكنة وذلك بالقيام بالوظائف الأساسية للإدارة التي تحقق فائضاً في الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع[1]، ويتم الاستخدام الأمثل للموارد بتحقيق شروط الرفاه الاقتصادي المتمثلة بالكفاءة في استخدام الموارد بشقيها الإنتاجية (بإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات من الموارد المعطاة) والتخصيصية (بتخصيص الاحتياجات الفعلية من الممكنة)، والشرط الثاني هو العدالة الاقتصادية والمرتكزة بشكل أساسي على توزيع الدخل في المجتمع من خلال آليات التوزيع الثلاث (الابتدائي، والوظيفي، وإعادة التوزيع)، وبتحقق الشرطين تتحقق الإدارة الاقتصادية الفعالة التي تؤدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي.

وبهذا فإن سوء الإدارة الاقتصادية لموارد الدولة والإخلال بشروط الرفاه الاقتصادي يعتبر أحد الأسباب المؤدية إلى أزمة الديون السيادية، حيث إن عدم استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد، مما يؤدي إلى عدم قدرة الحكومة على سداد الديون المترتبة عليها مما يترتب عليه تزايد الديون على الحكومة بسبب زيادة أعباء خدمة هذه الديون - مع وجود موارد اقتصادية لو تم استغلالها بصورة جيدة لأدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يساعد على تسديد الديون المترتبة على الحكومة بالإضافة إلى أعباء خدمة هذه الديون- وبهذا تتشكل أزمة الديون السيادية بسبب سوء الإدارة الاقتصادية.

ولذا فإن وجود اختلالات هيكلية تراكمت نتيجة لاتباع سياسات تجارية ومالية ونقدية غير صحيحة تعتمد بالدرجة الأولى على قرارات إدارية خاطئة لا تخضع للمساءلة والمحاسبة في ظل غياب تمثيل ديمقراطي لمختلف التجمعات الاقتصادية المنتجة. وقد يكون من أكثر هذه القرارات تأثيراً الفساد الذي يكون تحت غطاء دعم أسعار المنتجات الأساسية والطاقة وغيرها من خلال الاقتراض لا من خلال تشجيع تخصيص الموارد المتاحة لدى الدولة بشكل كفؤ، ولهذا فلا بد من وجود رقابة ذات سلطة على الإدارة الاقتصادية مما يقلل من انتشار الفساد[2].

---

(١) الظاهر، نعيم إبراهيم، مبادئ الإدارة الاقتصادية، إربد-الأردن، علم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٩، ص٦٥.

(٢) شكري، المالية الدولية، مرجع سابق، ص ٤٩.

رابعاً: ضعف معدلات الادخار (Low levels of Saving)

وذلك يعود إلى تدني مستويات الدخول لدى الأغلبية في المجتمع واتباع القلة الثرية لأنماط استهلاك تفاخرية مما تسبب في هدر كبير في موجودات الدولة من العملات الأجنبية[١]. وكما هو معروف بأن الادخار هو عصب الاستثمار وأن الاستثمار يدر العائد الذي من خلاله يتم تسديد الديون الخارجية للدولة فبضعف معدلات الادخار في المجتمع يتراجع الاستثمار مما يؤدي إلى عجز الدولة عن خدمة ديونها.

خامساً: فشل أنماط التنمية المتبعة في تحقيق أهدافها

(Failure of the Developmental Patterns Followed in Achieving its Goals)

وذلك يعود لفشل الإدارة الحكومية في بناء شركات صناعية ناجحة تخترق أسواق التصدير وتحل محل جزء كبير من الاستيراد وتنجح في توليد الفوائض اللازمة لخدمة وتسديد الدين العام الخارجي، فقد حققت الإدارة الحكومية خسائر متنامية أرهقت موازنات تلك الدول وبنوكها المتخصصة، مما أدى في النتيجة إلى زيادة مديونيتها الخارجية وعجزها عن خدمة هذه الديون[٢].

سادساً: هروب رؤوس الأموال (Capital Flights)

إن عدم كفاءة السياسات الداخلية المشجعة للادخار المحلي بالإضافة إلى ضعف الاستثمار أدى إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية وتدهور الصادرات، وبهذا فإن هروب رؤوس الأموال من الدول إلى المراكز المالية الدولية أدى إلى ظهور أزمة الديون وذلك بسبب نقص الموارد المالية في البنوك المحلية، وتراكم الموارد في هذه المراكز وأصبحت تقرضها للبلدان النامية التي خرجت منها رؤوس الأموال مع شروط صعبة، ويتم تهريب رؤوس الأموال بالأغلب بتزييف الفواتير التجارية، بإصدار فواتير الصادرات بأقل من القيمة الحقيقية، والمبالغة في فواتير الواردات، وهناك عدة نماذج لهروب رأس المال، فقد توصل دولاي (Dooley) إلى أن هروب رأس المال يرتبط طردياً بمعدل التضخم في الدولة المدينة، ويرتبط عكسياً مع علاوة الخطر على القروض الأجنبية كتقريب لمخاطر الفشل في

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩-٥٠. و بلوناس، عبد الله، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة (مع دراسة حالة الجزائر)، الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، ١٩٩٦، ص ٣٤-٥٠.

السداد. وقد وجد كودينكتون (Cuddington) أن هروب رأس المال يرتبط طردياً مع التقويم المبالغ فيه لقيمة العملة بالإضافة إلى معدل التضخم. وقد قدم كلاً من رازين و سداكا (Razin and Sadka) نموذجاً آخر يربط بين هروب رأس المال ووجود فروق دولية في صافي معدلات العائد على الاستثمارات المالية[١].

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية لأزمة الديون السيادية

أولاً: الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري (Stagnation and Terms of Trade)

ويعرف الكساد أو الركود بأنه حالة اقتصادية ينخفض فيها النشاط التجاري فترة طويلة من الزمن، وتهبط الأسعار، وتقل القدرة الشرائية إلى حد كبير، وترتفع البطالة[٢]. ومن المعروف أن تبني الدول الصناعية للسياسات الانكماشية يؤدي إلى انخفاض طلبها على صادرات الدول النامية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها، وبسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة بشكل مستمر وخاصة السلع الاستهلاكية، فإن زيادة المديونية جاء نتيجة لزيادة العجز المتحقق في الحساب الجاري لموازين مدفوعات الدول النامية بسبب تردي شروط التبادل التجاري بينها وبين الدول الصناعية الرئيسية بسبب انخفاض أسعار وحجم الصادرات، وارتفاع أسعار المستوردات، وهذا يدفع الدول المتضررة إلى الاقتراض المحلي والخارجي، إلا أنها مضطرة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات مما يؤدي إلى ظهور أزمة ديون سيادية بسبب تزايد حجم الديون وأعباء خدمتها[٣].

---

[١] آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مرجع سابق، ص ١٥٢. و بلوناس، عبد الله، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة (مع دراسة حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص ٣٤-٥٠. هالوود، سي بول، وماكدونالد، رونالد، النقود والتمويل الدولي، مرجع سابق، ص٧٠٣- ٧٠٥.

[٢] النجفي، مرجع سابق، ص ١٢٤.

[٣] آمال: قحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مرجع سابق، ص ١٤٨. و زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ط١، ١٩٨٧م، ص١٠٢. أبو شرار، مرجع سابق، ص ٢٢٦. و شهاب، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.

ثانياً: سياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة

(International Lending Policies, and Interest Rates)

تلعب سياسات الإقراض الدولية وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة دوراً رئيسياً في تشكيل أزمة الديون السيادية، فمع وجود شروط ميسرة للاقتراض الخارجي توجهت بعض الدول إلى زيادة الاقتراض لتمويل نفقاتها العامة وموازين مدفوعاتها، وذلك عن طريق المصادر الخارجية الرسمية، وغير الرسمية التي ساهمت في تأجيج الأزمة حيث إنها تقدم قروضاً بشروط ميسرة وسريعة مقارنة بالقروض الممنوحة من المصادر الرسمية، فأدى هذا إلى التوجه إلى المصادر غير الرسمية بغرض الاقتراض، وهذا ما أدى إلى زيادة نصيب الديون الخاصة على حساب الديون الرسمية. ومن الملاحظ أن الديون الممنوحة من مصادر غير رسمية تؤدي إلى زيادة عبء المديونية على هذه الدول وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة عليها وقصر المدة وفترة السماح وذلك حتى تستطيع البنوك التجارية الدائنة حماية نفسها من مخاطر الإقراض لهذه الدول[١].

ويوجد محددان رئيسان لأزمة الدين العام (انفجار الدين العام) عندما تعجز الدولة عن سداد خدمة الديون القائمة إلا من خلال الاقتراض الجديد، مما يُدخل الدولة المدينة في حلقة خبيثة لا يمكن السيطرة فيها على الدين العام، وهذان المحددان هما: سعر الفائدة المتوسط على السندات الحكومية، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتحقق ذلك إذا كان سعر الفائدة الاسمي أكبر من معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي الاسمي[٢].

ثالثاً: التصنيف الائتماني لديون الدولة (Rating Credit of State)

إن عمليات تصنيف الديون السيادية للدول قد يلعب دوراً أساسياً في تأجيج أزمة الديون السيادية لهذه الدول؛ وذلك لما لهذا التصنيف السلبي لديون هذه الدول من أثر في التراجع الاقتصادي لهذه الدول بسبب تراجع الثقة في الوضع الاقتصادي لها من قبل المستثمرين الأجانب، وهذا ينعكس سلباً على الاقتصاد المالي فتشهد هذه الدول التي تم خفض تصنيف ديونها من قبل شركات التصنيف

---

(١) ابو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٢٧. و شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣. و آمال، أسباب نشأة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) حجازي، المرسي السيد، اتساع نطاق الدين العام فى دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٠.

الدولية تراجعاً حاداً في السوق المالية مما يؤدي إلى خسائر ضخمة في أسواقها المالية مما يستدعي خطط إنقاذ من قبل الحكومات عن طريق الاقتراض الدولي، وبسبب تراجع التصنيف الائتماني لديونها فإن أعباء خدمة هذه الديون سوف تكون مرتفعة جداً بسبب ارتفاع مخاطرها، وهذا ما يدخل الدول في دوامة تقودها إلى أزمة ديون سيادية خانقة.

ومن الملاحظ أن الحكومات تحرص على عدم الفشل في سداد التزاماتها وخاصة ديونها السيادية، وذلك للحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض، حيث إن التوقف عن السداد أو وجود مؤشرات تشير إلى هذا يؤدي إلى ضعف ثقة المستثمرين في حكومة هذه الدولة، مما يؤدي إلى عدم الاتجاه نحو شراء سندات هذه الدولة في المستقبل، وهذا لا يقتصر على ردة فعل المستثمرين الذين يملكون سندات هذه الدولة بل يمتد إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة[١].

ويؤخذ أيضا على وكالات التنقيط أنها تضخم تنقيطها لبعض الدول مثل الولايات المتحدة التي تحظى بتنقيط جيد رغم حجم ديونها[٢]. وبهذا يتبين عدم مصداقية وكالات التصنيف في عملية التنقيط حيث إنها تخضع إلى هيمنة الجهات الدولية الداعمة لها وتخدم أغراض سياسية للدول العظمى.

رابعاً: تزايد المديونية مقابل الناتج المحلي الإجمالي (Increasing Ratio of Debt to GDP)

من أسباب ومؤشرات ظهور أزمة الديون السيادية تزايد معدل المديونية الخارجية بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث يُعدُّ هذا المؤشر من مؤشرات الخطر التي تنبئ بحدوث أزمة ديون سيادية، ويعزى تزايد المديونية مقابل الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة معدلات الاقتراض من أجل زيادة الاستهلاك وكذلك لإتمام عمليات إنقاذ للمؤسسات المالية في حالات حدوث أزمات مالية وذلك للحفاظ على الاقتصاد من الانهيار، ومع عدم وجود خطط واضحة وواقعية للوفاء بهذه القروض وأعباء خدمتها تعجز هذه الدول عن الوفاء بهذه الالتزامات مما يؤدي إلى أزمة ديون سيادية[٣].

---

(١) السقا، ما هي الديون السيادية، مرجع سابق، ٢٠١٢.
(٢) انظر: http://tempsreel.nouvelobs.com
(٣) شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص ٤١. وخضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مرجع سابق، ص ٥٢.

المبحث الرابع

إدارة الديون السيادية ودور المنظمات الدولية فيها

يدرس هذا المبحث مفهوم إدارة الديون السيادية، والمبادئ التوجيهية التي تعنى بإدارة هذه الديون وفق توجيهات خبراء صندوق النقد الدولي، ودور المنظمات الدولية المعنية بإدارتها والمتمثلة بنادي باريس، وإدارتها لعمليات جدولة الديون الدولية، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية إدارة الديون السيادية والمبادئ التوجيهية لها

(The Concept of Sovereign Debt Management)

أولاً: مفهوم إدارة الديون السيادية: هي عملية وضع وتطبيق استراتيجية لإدارة دين الحكومة من أجل توفير مبلغ التمويل المطلوب، وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد حددتها لإدارة الدين السيادي، مثل: إقامة سوق كفء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها[(١)].

أو: هي عملية إعداد لدفع الفوائد المستحقة وإعداد لاستهلاك السندات التي يحين موعد استهلاكها[(٢)].

إن سياسات إدارة الديون السيادية السليمة ليست علاجاً ناجحاً لجميع المشكلات أو بديلاً عن الإدارة المالية والنقدية في الاقتصاد، فإن لم تكن الإدارة المالية والنقدية قوية في الاقتصاد فإن الإدارة الجيدة للديون السيادية لن تحول دون وقوع الأزمة، فلا بد من تكاتف سياسات إدارة الدين جنباً إلى جنب مع السياسات المالية والنقدية تجنباً من وقوع أزمات الديون السيادية، وذلك في إطار تُمَكِّن الدولة من الاستمرار في السيطرة على مستوى الدين العام ومعدل نموه[(٣)].

---

(١) خبراء صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، مرجع سابق، ص٢.

(٢) هيكل، عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت-لبنان، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

(٣) خبراء صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، مرجع سابق، ص ٣-٦.

ثانياً: المبادئ التوجيهية لإدارة الديون السيادية[1].

(Guiding Principles to Sovereign Debt Management)

إن الهدف من وضع هذه المبادئ هو تقوية عمليات إدارة الدين السيادي وذلك للحد من الحساسية للصدمات المالية والاقتصادية، وغالباً ما تزداد درجة الحساسية في البلدان الصغيرة وبلدان الأسواق الناشئة لأن اقتصادياتها قد تكون أقل تنوعاً وقاعدة مدخراتها المالية المحلية أصغر ونظمها المالية أقل تطوراً، كما أنها أكثر تعرضاً لعدوى الأزمات المالية من خلال التدفقات الرأسمالية كبيرة الحجم نسبياً، وهذا ما ينطبق على أكثر الدول العربية والإسلامية، وهذه المبادئ كما وضعها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على النحو التالي:

أولاً: أهداف إدارة الدين وتنسيقها (Goals and Coordination of Debt Management): الهدف الرئيسي لإدارة الدين العام هو ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة والوفاء بالتزاماتها المالية بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والطويل، بشكل يتفق ودرجة معقولة من المخاطرة. وتكمن أهمية إدارة المخاطر في تجنب هياكل الدين الخطرة التي ينتج عنها التخلف عن سداد الدين السيادي وما ينتج عنه من عواقب وخيمة على الاقتصاد الكلي. فلا يجب أن يكون هدف إدارة الدين تخفيض التكاليف فقط دون الالتفات للمخاطر التي تنشأ نتيجة تخفيض التكاليف، فقد ينطوي تخفيض التكاليف على مخاطر متزايدة تحد من قدرة الحكومة على سداد ديونها.

ثانياً: الشفافية والمساءلة (Transparency): وتتمثل بوضوح أدوار ومسؤوليات وأهداف الهيئات المالية المسؤولة عن إدارة الدين عن طريق صياغة سياسات إدارة الدين وتوفير المعلومات للجمهور عن هذه السياسات، وكذلك المساءلة وضمانات السلامة المالية لحسابات الجهات المسؤولة عن إدارة الدين.

ثالثاً: الإطار المؤسسي (Formal Frame): فلا بد من سلامة التنظيم والإدارة بحيث يوضح الإطار القانوني أصحاب سلطة الاقتراض، وإصدار الديون الجديدة، والاستثمار، وإجراء المعاملات نيابة عن الحكومة بشكل دقيق، ولا بد من إدارة العمليات الداخلية من خلال إدارة المخاطر الناتجة عن عدم ملائمة الضوابط التشغيلية وفق ممارسات تجارية سليمة، والتحديد الدقيق لمهام الموظفين،

---

[1] خبراء صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، مرجع سابق، ص ٧-١١.

ووضع سياسات واضحة للمتابعة والمراقبة، وربط أنشطة إدارة الدين العام بالضمانات الوقائية الملائمة، ويجب أن يخضع موظفو إدارة الدين العالم إلى منظومة سلوك ومبادئ توجيهية تحكم مواقف تضارب المصالح بين إدارة الدين وإدارة شؤونهم المالية الخاصة، وكذلك يجب تحديد إجراءات سليمة لمعاودة النشاط المعتاد من شأنها تخفيف احتمالات الاضطراب الحاد في إدارة الدين نتيجة للكوارث الطبيعية أو القلاقل الاجتماعية أو أعمال الإرهاب.

رابعاً: إستراتيجية إدارة الدين (Strategy of Debt Management): وتقوم على رصد وتقييم المخاطر في هيكل الدين الحكومي وتخفيف حدتها إلى أقصى درجة ممكنة من خلال تعديل هيكل الدين، مع أخذ تكلفة هذا التعديل في الاعتبار. ويجب النظر في المخاطر المالية وغيرها من المخاطر للمساعدة في قرارات الاقتراض وخفض المخاطر التي تتعرض لها الحكومة.

خامساً: إطار إدارة المخاطر (Risk Management): وهو إطار يتم من خلاله المقارنة بين التكلفة المتوقعة لحافظة الدين الحكومي والمخاطر التي تحيط بها، ولتقييم هذه المخاطر يجب إجراء اختبارات ضغط منتظمة على حافظة الدين استناداً إلى الصدمات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تتعرض لها الحكومة. ولتحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر يجب الاستفادة من الحركات المتوقعة لأسعار الفائدة وأسعار الصرف، ويجب قبل اتخاذ قرار الاقتراض الالتفات إلى الالتزامات الاحتمالية على المركز المالي للحكومة، بما في ذلك سيولتها الكلية.

سادساً: إنشاء سوق كفء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها (Establishing a market for Governmental Securities): وذلك بهدف تخفيض التكاليف والمخاطر إلى الحد الأدنى على المدى المتوسط والطويل، وذلك من خلال تنويع الحافظة وأدواتها، فتقوم الحكومة بتوسيع قاعدة المستثمرين لالتزاماتها المحلية والخارجية، مع النظر إلى التكاليف والمخاطر، ومعاملة المستثمرين معاملة متساوية. ولا بد من أن تكون عمليات إدارة الدين في السوق الأولية شفافة ويمكن التنبؤ بها. ويجب أن تدعم الحكومة والبنوك المركزية قيام أسواق ثانوية مرنة يمكن أن تعمل بشكل فعال في ظل مختلف أوضاع السوق.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في إدارة الديون السيادية

تلعب المنظمات الاقتصادية الدولية دوراً هاماً في عمليات إدارة الديون السيادية وذلك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لإدارة الديون السيادية التي تم بيانها في المطلب السابق كخطوات احترازية للحيلولة دون وقوع الدول المدينة بأزمة ديون هذا بالإضافة إلى دورها الرئيسي في عمليات الإنقاذ لهذه الدول في حال إعسارها وذلك من خلال عمليات إعادة جدولة ديون الدول المتعثرة ولكن بشروط جديدة تكون بالغالب قاسية على اقتصاديات هذه الدول، وتتم في العادة إعادة جدولة الديون من خلال نوادٍ للدائنين، وأشهرها نادي باريس، ويتولى النادي مهمة إعادة هيكلة الديون السيادية للدول أو تخفيف أعباء بعض الديون أو حتى إلغاء بعض هذه الديون السيادية مثلما حدث عندما قام النادي بإلغاء كافة ديون العراق في عام 2004 م،وغالبا ما تستند قرارات النادي إلى توصية من صندوق النقد الدولي(١). وبهذا فإن نادي باريس يعبر عن مجموعة من الممارسات والإجراءات التي جرى التعارف عليها فيما يتعلق بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الرسمية(٢).

وحينما تلجأ الدولة إلى المؤسسات الرسمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي طالبة المساعدة في سداد ديونها، فيقوم الصندوق بتقييم أوضاع الدولة، فإذا كان التوقف عن السداد راجعا لظروف طارئة، نحو انخفاض أسعار صادرات هذه الدولة، فإنه يعقد معها ما يسمى باتفاق الجاهزية Standby الذي بمقتضاه يتم منح الدولة تسهيلات نقدية بالعملات الأجنبية في صورة نسبة محددة من حصتها لدى الصندوق (على صورة شرائح)، دون أن يفرض على الدولة إجراءات لتصحيح هيكلها الاقتصادي والمالي. أما إذا كان التوقف عن السداد يعود إلى مشكلة هيكلية مرتبطة بضعف هيكل إيرادات الدولة أو سوء عملية تسعير السلع والخدمات العامة، أو عدم مناسبة عملية تقييم معدل صرف عملتها المحلية... الخ، فان الصندوق يشترط في هذه الحالة أن ترتبط عملية تقديم المساعدة للدولة (بما فيها تلك التي سيقدمها نادي باريس بالطبع) بضرورة اتباع الدولة لبرنامج إصلاح هيكلي يتضمن مجموعة من الإجراءات المقترحة تتبعها الدولة حتى تستطيع إصلاح هيكل

---

(١) السقا، ما هي الديون السيادية، مرجع سابق، ٢٠١٢.

(٢) خضير، خضير حسن، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، أبو ظبي ــ الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٢م، ص ١١٥.

ميزانيتها العامة، وتخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها، وتحسين قدرتها على الاقتراض والسداد في المستقبل.[١]

وتتبع المنظمات الدولية عدة وسائل لإعادة هيكلة الديون السيادية، وذلك في سبيل الخروج من أزمات الديون السيادية وهي على النحو الآتي:

أولاً:إعادة جدولة الديون (Rescheduling Debts): هي عبارة عن عملية يتم بموجبها الاتفاق على سداد جزء محدود من المدفوعات سواء كانت للفائدة أو القسط المستحق في تاريخ محدد، بهدف مواجهة العبء المتزايد لخدمة الديون الخارجية، ولا ينطبق ذلك على سائر جدول السداد للمستحقات الباقية، وذلك من خلال تأجيل تاريخ استحقاق الديون لفترة لاحقة مع فترة سماح طويلة نسبياً وأسعار فائدة ميسرة. وتعد عملية إعادة الجدولة شكل ضيق من أشكال إعادة تنظيم الدين الذي يعني: تغيير في ترتيبات المدفوعات الخاصة برصيد الدين القائم بموجب اتفاق مشترك بين الدائن والمدين.

وتقتصر عمليات نادي باريس على إعادة الجدولة وإعادة التمويل: وهو اقتراض جديد للتخلص من الدين القائم، أما عمليات نادي لندن فهي تشمل عادةً إعادة الجدولة وأحياناً إعادة الهيكلة: وهي عملية تعديل تيار مدفوعات الأقساط المتعلقة بكافة رصيد الدين وذلك بهدف مد فترة السداد؛ وبهذا فإن عمل الناديين يقتصر على المفهوم الضيق لإعادة تنظيم الدين[٢].

إعادة الجدولة وميزان المدفوعات (Rescheduling and Balancing Payments):
تدخل المبالغ المعادة جدولتها ضمن التمويل الاستثنائي الذي يندرج ضمن بنود حساب رأس المال، ويعكس هذا البند الصعوبات غير العادية التي تواجه ميزان المدفوعات وتمويله، ويدرج في هذا البند: الدين المعاد جدولته، وأقساط الدين المستحقة، والقروض المخصصة بغرض التكيف الهيكلي من مؤسسات التمويل الدولية، وبعض الحسابات على المكشوف في البنوك المركزية للدول الدائنة للسلطات النقدية في الدول المدينة.

---

[١] السقا، ما هي الديون السيادية، مرجع سابق. وشهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص ٤١.
[٢] خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٢.

ونظراً لأن إعادة الجدولة تعني تقليل المدفوعات إلى الخارج؛ أي المبالغ المعاد جدولتها، خلال فترة السماح المتفق عليها في إطار شروط السداد، لذلك فإن تلك العملية يترتب عليها زيادة صافي التدفقات المالية إلى الداخل في تلك الفترة؛ مما يؤدي بدوره إلى زيادة صافي الأصول الخارجية للدول المعنية في تلك الفترة[1]. وهذا بدوره يلعب منحى إيجابي على المدى القصير في قدرة الدول التي تمت جدولة ديونها على استعادة نشاطها الاقتصادي نتيجة زيادة صافي الأصول الخارجية لها، بحيث تستطيع تسديد أقساط الديون في المستقبل.

مفاوضات إعادة الجدولة والمبادئ التي تحكمها (Negotiation Principles of Debt Rescheduling): وقبل الوصول إلى اتفاق يتعلق بإعادة الجدولة تجري مفاوضات بين الدول المدينة والدائنة قد يؤدي إلى فرض شروط على الدول المدينة، وتهدف عملية إعادة الجدولة إلى إتاحة فرصة زمنية أمام الدولة التي تطالب بجدولة ديونها لفرض سياسات اقتصادية تؤدي إلى تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات مما يؤهلها إلى الوفاء بأداء التزامات الدين الخارجي. وتتضمن إعادة الجدولة نوعين من الديون: الأول هو الدين الرسمي، وتضمنه الحكومات والوكالات الرسمية، وتتم جدولة هذا الدين عن طريق (نادي باريس)، والثاني هو الدين الخاص الذي تتم جدولته في إطار (نادي لندن) الذي يضم مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة. وتطالب الدول الدائنة أن تكون المفاوضات متعددة الأطراف وليس لكل دائن على حدة، حتى إذا ما تم الاتفاق على إعادة جدولة الدين للدولة المدينة تضمن الدول الدائنة الأخرى الحصول على نفس الشروط[2]. وفي إطار الحديث عن الديون السيادية فإن الجهة المعنية بذلك هي (نادي باريس)، فلا بد من معرفة المبادئ التي تحكم عملية الجدولة، والدوافع التي تدفع كل من الدائنين والمدينين لها، وهي على النحو الآتي:

المبادئ التي تحكم عملية إعادة جدولة الديون:

أولاً: العجز عن السداد (Defaulting of paying Debt): فإذا كان الإنفاق الحكومي يفوق الموارد المتاحة في الدولة المدينة فإن هذا يعتبر دليلاً على وجود العجز في السداد. وهناك حالات تم التفاوض فيها على إعادة الجدولة دون وجود هذا الشرط كما حصل مع باكستان، حيث تم إعادة جدولة

---

(١) مسعود، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص٨١. و خضير، المرجع السابق، ص ١٠٣-١٠٤.
(٢) أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

ديونها عام ١٩٨١م وكان الهدف دعم الاقتصاد الذي كان يعاني عقب احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان[١].

ثانياً: مشروطية صندوق النقد الدولي (IMF Stipulations): ويتم ذلك من خلال مطالبة الدول المدينة بضرورة اتباع برامج وسياسات إصلاح اقتصادي من وجهة نظر الصندوق (وتكون بالأساس فيما يخدم أهدافه الاقتصادية والسياسية لا ما يخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة المدينة) وتهدف إلى تخفيف حدة أزمة الديون، ويتم التوصل إلى اتفاق بين الدول المدينة وصندوق النقد الدولي بدلاً من الدول الدائنة كشرط لإعادة الجدولة[٢].

ثالثاً: مشاركة الدول الدائنة في تحمل أعباء الديون الخارجية: فيعرض على الجهات الدائنة (دول ومؤسسات) أن تشارك في تخفيض أعباء الديون الخارجية بما يتناسب وعلاقتها بالدول المدينة[٣].

دوافع إعادة الجدولة (Incentives for Rescheduling): إن اللجوء لعملية إعادة جدولة الدين والخارجية تستند أساساً إلى دوافع تتعلق بالدولة المدينة وأخرى بالجهات الدائنة، وبسبب وجود هذه الدوافع تتم عملية الجدولة، وذلك بناءً على توافق المصالح اتجاه هذه العملية، وهي على النحو الآتي[٤]:

- **دوافع إعادة الجدولة لدى المدين:**

١. **تجنب تكاليف عدم الوفاء بالدين (Avoiding Defaulting):** فقد يترتب على تخلف الدولة عن سداد الديون الخارجية المترتبة عليها الحجز على أصولها بالخارج، وقد تتعرض كذلك إلى مخاطر عدم الحصول على الائتمان من أسواق التمويل الدولية، وكذلك الإضرار بسمعتها فيما يتعلق بخدمة التزاماتها، وكذلك ما يترتب عليها من عقوبات تجارية باستثنائها من التجارة الخارجية، وكل هذا يؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية وخاصة عندما يتعذر عليها تدبير وارداتها وتصريف صادراتها.

---

(١) شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص ٤١.
(٢) شهاب، المرجع سابق، ص ٤٢.
(٣) شهاب، المرجع سابق، ص ٤٣.
(٤) خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والافريقية، مرجع سابق، ص ١٠٤-١١١.

٢. **فشل المدينين في إيجاد بديل لتخفيف عبء الدين بخلاف إعادة الجدولة (Indebts Failure to Find Alternatives):** فقد فشل المدينون في تشكيل تكتل فعال يمكنهم من فرض شروط ميسرة لتخفيف عبء الدين، كما أنهم فشلوا في الإعلان عن التوقف الجماعي عن السداد الذي ربما يكون الطريق الفعال لجعل الدائنين يوافقون عليه، بل على العكس من ذلك فإن المدينين يتنافسون بعضهم مع بعض وتكون النتيجة حصولهم على الائتمان بشروط صعبة للغاية.

- **دوافع إعادة الجدولة لدى الدائن:**

١. **الدافع السياسي (Political Incentive):** ويتمثل في سعي الدول الدائنة للحفاظ على علاقة المودة والمصالح السياسية مع الدول المدينة.

٢. **المحافظة على المكاسب التجارية مع الدول المدينة (Maintaining Gains with In debtors Countries):** إذا كان دافعو الضرائب في الدول الدائنة يحصلون على مكاسب كبيرة من التجارة مع الدول المدينة عادة، فإنهم قد يرغبون في تسهيل اتفاقات إعادة الجدولة والموافقة على إجراءات وسياسات قد تكون في صالح الدولة المدينة من خلال المدفوعات الجزئية أو المجنبة (وهي التي تكون خارج الموازنة العامة، وليس للدولة يد عليها).

٣. **تجنب تكاليف فرض العقوبات على الدول المدينة (Avoiding Imposing Sanctions):** وذلك لأن العقوبات التي تتعرض لها الدولة المدينة من قبل الجهات الدائنة ستؤدي إلى الإضرار بمواطني الدول الأخرى؛ فإذا نجحت الدولة الدائنة في وقف تدفق تجارة الدولة المدينة، فإن الصادرات والواردات في الدول الدائنة الأخرى تتعرض للخسائر أيضاً.

لقد جاءت إجراءات إعادة الجدولة في إطار الجهود الدولية لمعالجة أزمة الديون التي تفاقمت منذ عام ١٩٨٢م في الدول النامية، وتركزت هذه الإجراءات في بداية الأمر على إعادة جدولة الديون في إطار (نادي باريس)، وإعادة جدولة الديون التجارية في إطار (نادي لندن)، وبعد أن تبين عدم كفاية هذه الإجراءات لمعالجة الأزمة، استحدثت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي أساليب

أخرى لتخفيض حجم المديونية لهذه الدول، اشتملت على مقايضة الديون التجارية بموجودات سائلة (أسهم وسندات) وإعفاء جزء من الديون الرسمية، وإعادة جدولة المتبقي منها[١].

ثانياً: مقايضة الدين بأصول الملكية (Debt Convertibility to Stocks): وتتم المقايضة إما بالأسهم: وتتمثل هذه العملية بقيام المقرض الأصلي بعملية خصم دين البلد المدين في سوق التداول بالعملة المحلية ويقوم بشراء أسهم محلية، وتعود هذه الآلية بالفائدة على الدائنين في أنهم يجدون استخداماً لقروضهم بالقيمة الاسمية وبتنويع محفظتهم الاستثمارية، وبالنسبة للمدينين بتخفيض حجم الديون، وهذه العملية تقلل من المدفوعات السنوية لخدمة الدين، وتعتبر طريقة لتقليل حجم الدين الخارجي للدول الآخذة بالنمو[٢].

ولا بد من التنويه إلى أن تملك الدائن لأصول المدين يترتب عليه نزع الملكيات مما يؤدي إلى خضوع المدين لاستعباد الدائن، فلا بد من ضبط هذه العملية وخاصة في ظل معطيات المذهب الاقتصادي في الإسلام، كما سيتم بيانه تفصيلاً في القسم الخاص بالدين العام من منظور إسلامي.

أو قد تتم المقايضة بالسندات: حيث يتم مبادلة الديون الحالية مقابل سندات بمبلغ أصلي مخفض (مبادلات الخصم) أو بأسعار فائدة أقل من سعر السوق، ومن هنا يتم تحويل ديون الدولة المدينة إلى أوراق مالية يسهل جدولتها، وتسمى هذه العملية بعملية (تسهيل الديون الدولية) [٣].

ثالثاً: مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية (Debt Swaping of Some Elements of Development): وتتم هذه العملية من خلال مقايضة الديون بعمليات إصلاحية في مجال التعليم والصحة والرعاية البيئية عن طريق المنظمات الخيرية كاليونيسيف، وصندوق الحياة البرية العالمية، ويتم ذلك بالتبرع بهذه الديون لهذه المؤسسات لصالح الدول المدينة، ومثاله: قيام ستة بنوك في ثلاث دول صناعية بالتبرع بمبلغ عشرين مليون دولار من التزامات السودان الخارجية لمنظمة اليونيسيف لإنفاقها على بعض المرافق الاجتماعية في السودان.

رابعاً: مشاركة الدول أو المؤسسات الدائنة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول المدينة: وبناءً على هذا الاقتراح يتم السماح للدول أو الجهات الدائنة بالمشاركة في ملكية بعض المشاريع

---

(١) مسعود، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨١.
(٢)هالوود،، النقود والتمويل الدولي، مرجع سابق، ص ٧١١.
(٣)هالوود،، النقود والتمويل الدولي، المرجع السابق، ص ٧١٥.

العامة كبيرة الحجم، والمشاركة في إدارتها على أسس تجارية مما يقلل من العجز في هذه الدول، ويخفف من حجم ديونها الخارجية.

خامساً: مقايضة الدين بدين آخر (Debt Swaping): ويتم هذا الإجراء بقيام صغار الدائنين بمبادلة دين بلد ما بدين بلد آخر عنده قدرة أكبر على السداد بهدف تنويع ديون البلد مما يؤدي إلى تقليل المخاطرة بشكل أو بآخر[١].

وبناءً على ما سبق يتبين أن الاهتمام بعملية تسهيل الديون الدولية وجدولتها تحتل أهمية كبيرة في العلاقات الدولية، ولا بد من الاعتراف بأن حذف الديون ينبغي أن يكون جزء من حل مشكلة الديون، وذلك لاستحالة قيام الدول المدينة بخدمة ديونها طبقاً للشروط الأصلية للقروض، وهذا الطريق الوحيد للخروج من أزمة الديون في ظل النظام الرأسمالي الحالي.

ولا بد من الإشارة إلى أن خطة تسهيل الديون الدولية تنطوي على تحويل مخاطر الفشل في السداد من البنوك إلى الحكومات الضامنة، فإذا فشلت الدول المدينة بالسداد فإن الحكومات الضامنة تكون مطالبة بالوفاء، مع عدم وجود منافع مباشرة تعود على الحكومات الضامنة، ويمكن للدول الصناعية الاستفادة من هذه العملية، وذلك باستعادة مصارفها جودة الأصول المصرفية، ومع انخفاض عبء الدين سيؤدي إلى تحسن النمو الاقتصادي للدول المدينة، وينعكس ذلك على الاقتصاد العالمي بازدهار الحياة السياسية والإنسانية وينعكس إيجاباً على الدول الصناعية.

ولا بد من ملاحظة وجود صعوبات رئيسية في عملية تسهيل الديون الدولية ترتبط بعدم الاتساق الزمني، بتقديم العهود بخدمة الدول المدينة لما تبقى من ديونها، ولكن مع مرور الزمن قد يكون الفشل في السداد أفضل من التكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث إن الفشل في السداد يؤدي إلى ضعف الموقف الاقتصادي خارجياً وهو أق ضرراً من زعزعة الاستقرار الاقتصادي داخلياً والمرتبط بزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي بالتبع[٢].

ولا بد من الإشارة إلى أن موضوع الدين من المواضيع التي اهتم الإسلام بها بشكل دقيق من حيث المبادئ والأحكام وضيق دائرة الدين، وعالج مسألة العجز عن السداد بعدالة بتخفيف الدين بتخصيص سهم من الزكاة للغارمين، وحد من زيادته بتحريم الربا، لا بزيادة أصل الدين واخضاع

---

[١] شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص ٨٤-٩٢.
[٢] هالوود،، النقود والتمويل الدولي، مرجع سابق، ص ٧١٦- ٧١٧.

المدين لشروط تسلب منه بعض أنواع السيادة كما هو كائن في الدول العربية التي تنفذ السياسات التي تملى عليها من قبل الهيئات الدولية الدائنة لها، فلا بد من الرجوع إلى أحكام ضبط الدين العام الأكثر عدالة والمتمثل بأحكام الدين في الاقتصاد الإسلامي، وبهذا فإن عملية جدولة الديون ما هي إلا عملية اخضاع للدول المدينة لشروط الدول الدائنة والهيئات الدولية التي لم تستهدف يوماً علاج مشكلة الديون بل تحافظ عليها لأنها أداة فعالة للتحكم في هذه الدول، ومن هذه المنطلقات حارب الإسلام الدين الذي يكون سبباً في تقييد الحرية للفرد أو للدولة، وهذا ما سيتم بيانه في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

تحليل أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتقييم سياسات الإنقاذ

يتناول هذا الفصل أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو من حيث مسارها والدول المتضررة بشكل مباشر، وأسبابها، وسياسات الإنقاذ المتبعة من قبل دول المنطقة والجهات الدولية لمواجهة الأزمة، وتقييم هذه السياسات، ثم يتطرق إلى تداعيات هذه الأزمة على الاتحاد الأوروبي والعالم، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: مسار أزمة الديون السيادية الراهنة في منطقة اليورو والدول المتضررة فيها.

المبحث الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية الراهنة في منطقة اليورو.

المبحث الثالث: سياسات الإنقاذ لأزمة الديون السيادية الراهنة في منطقة اليورو وتقييمها.

المبحث الرابع: آثار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

المبحث الأول

مسار أزمة الديون السيادية الراهنة في منطقة اليورو والدول المتضررة فيها

يدرس هذا المبحث الظروف المالية للاتحاد الأوروبي ولمنطقة اليورو على سبيل التحديد، ويتطرق إلى جذور الأزمة وتطورها متناولاً التسلسل الزمني لحدوث الأزمة، والدول التي شملتها الأزمة، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الظروف المالية في منطقة اليورو

مع الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الاتحاد النقدي الأوروبي باعتماد العملة الموحدة (اليورو) في عام ١٩٩٩م، وإنشاء منطقة اليورو التي تعتبر ثاني أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة، وأصبحت العملة الموحدة € منافسة للدولار $ بسعر صرف ١,٢٠ دولار إلا أنه قد تراجع في عام ٢٠٠٠م إلى ٨٨ سنت، وبقي في حالت ضعف لمدة عامين ومن ثم استعاد ثقة المتعاملين به حتى وصل سعر صرفه في عام ٢٠٠٩م إلى ١,٦٠ دولار ليصبح العملة الثانية عالمياً من حيث الاحتياطيات، ولكن سرعان ما تراجع سعر صرفه إلى ١,٢٢ دولار في أزمة اليونان الراهنة؛ ومما أضعف قوة اليورو عالمياً الاختلافات الكبيرة فيما يتعلق بحجم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة بين دول منطقة اليورو، وذلك بسبب قيام البنك المركزي الأوروبي بالحفاظ على التوازن النقدي في المنطقة في ظل الظروف الاقتصادية المتفاوتة، وكان هذا السبب الرئيسي في تراجع قيمة اليورو ٢٠% تقريباً في السنة الأولى من صدوره عام ١٩٩٩م حيث تم بدء التعامل به على النطاق المصرفي وابتداءً من عام ٢٠٠٢م تم استبدال اليورو بعملات الدول المنضمة للمنطقة، وبعدها حقق استقرار نسبي وارتفاع في قيمته بشكل ملحوظ، كما أنه لم يكن هناك نظام شامل لإعادة تنظيم القدرات الاقتصادية والمؤسسية في البلدان الأعضاء، وبالتالي انخفض سعر الصرف الثنائي لليورو[1].

وبما أن نظام الاتحاد الأوروبي يعد اتحاداً نقدياً بين أعضاء منطقة اليورو فقد نصت معاهدة الاتحاد الأوروبي على عدم مسؤولية الإنقاذ للدول الأعضاء في المنطقة للديون المستحقة على الدول

---

(1) هاينز، ديتر سميتس، أزمة الديون السيادية في أوروبا هي تمويل الدول المدينة من دون بديل، جامعة دوسلدورف- ألمانيا، نشر معهد الاقتصاد، كلية الاقتصاد، ، نوفمبر ٢٠١١م، ص٣.

الأخرى في المنطقة. ويلاحظ أن العمل بهذا الشرط أدى إلى زيادة أقساط المخاطر الفردية، وبما أن كمية الديون تعكس واقع الدول الأعضاء منفردة، أدى إلى زيادة كمية الديون، وانخفاض الائتمان، وارتفاع أسعار الفائدة (علاوة المخاطرة) وهذا ما أدى إلى ارتفاع أقساط التأمين على المخاطر في البلدان الأوروبية وفي الصدارة اليونان، ثم ايرلندا، ثم البرتغال، مما أدى إلى ارتفاع نسبة العائد على السندات الحكومية لهذه البلدان بالمقارنة بعائد سندات الحكومة الألمانية، وذلك في منتصف عام ٢٠٠٩م، وفي نهايته بدأت تظهر المشاكل بشكل واضح في اليونان، مما أدى إلى زيادة علاوة المخاطر إلى حد كبير، وبالانتقال إلى المرحلة الثالثة من الوحدة النقدية تبين أن بند عدم الإنقاذ لا يمثل وجود المصداقية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاتحاد الأوروبي[1].

وبسبب سوء السلوك المؤسسي حدثت التطورات الآتية:

أ. انخفاض أسعار الفائدة لجميع الدول الأعضاء: وهذا لم يكن على نطاق واسع للاستثمار بل للاستهلاك، مما أدى إلى فقدان الإيرادات من المشاريع المربحة لتوفير خدمة الدين.

ب. في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨م أفلس بنك الاستثمار الأمريكي ليمان براذرز (Lehman Brothers)، مما أدى إلى أزمة ثقة في النظام المصرفي الدولي بأسره، وتم وضع برامج دعم حكومي للحفاظ على البنوك مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام إلى حد كبير.

ج. تبع ذلك الأزمة المالية العالمية التي تجاوزت كل الأزمات منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت في جميع البلدان التي كانت تهيمن عليها برامج الإنفاق الكينزية (Keynesian Expenditures Programs)، مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بشكل حاد.

التفاعل بين كل هذه التطورات أدى في نهاية المطاف إلى الإفراط في ديون البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي منفردة، مما أدى إلى إعسار السيولة[2].

وقد كانت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م أول اختبار كبير تتعرض له منطقة اليورو، وقد أدى إلى ظهور عيوب في النظام لم تكن لتظهر في السنوات السابقة، ولعبت دوراً هاماً في تقويض مسيرة المنطقة نحو التقدم والتوسع باستقبال أعضاء جدد وتحقيق ازدهار اقتصادي[1].

---

(١) انظر: هاينز: "أزمة الديون السيادية في أوروبا هي تمويل الدول المدينة من دون بديل؟" المرجع السابق، ص٤- ٥.
(٢) انظر: هاينز: "أزمة الديون السيادية في أوروبا هي تمويل الدول المدينة من دون بديل؟" المرجع السابق، ص ٥-٦.

جدول رقم (٢) مؤشرات الدين العام وعجز الموازنة في دول أوروبا

(2007 - 2011; percentage of GDP)

	General gorenment budget balance					General government gross debt				
	2007	2008	2009	2010	2011	2007	2008	2009	2010	2011
Belgium	-0.2	-1.2	-6.0	-5.0	-5.0	84.2	89.8	96.7	99.0	100.9
Germany	0.2	0.0	-3.3	-5.0	-4.7	65.0	66.0	73.2	78.8	81.6
Ireland	0.1	-7.3	-14.3	-11.7	-12.1	25.0	43.9	64.0	77.3	87.3
Greece	-5.1	-7.7	-13.6	-9.3	-9.9	95.7	99.2	115.1	124.9	133.9
Spain	1.9	-4.1	-11.2	-9.8	-8.8	36.2	39.7	53.2	64.9	72.5
France	-2.7	-3.3	-7.5	-8.0	-7.4	63.8	67.5	77.6	83.6	88.6
Italy	-1.5	-2.7	-5.3	-5.3	-5.0	103.5	106.1	115.8	118.2	118.9
Cyprus	3.4	0.9	-6.1	-7.1	-7.7	58.3	48.4	56.2	62.3	67.6
Luxembourg	3.6	2.9	-0.7	-3.5	-3.9	6.7	13.7	14.5	19.0	23.6
Malta	-2.2	-4.5	-3.8	-4.3	-3.6	61.9	63.7	69.1	71.5	72.5
Netherlands	0.2	0.7	-5.3	-6.3	-5.1	45.5	58.2	60.9	66.3	69.6
Austria	-0.4	-0.4	-3.4	-4.7	-4.6	59.5	62.6	66.5	70.2	72.9
Portugal	-2.6	-2.8	-9.4	-8.5	-7.9	63.6	66.3	76.8	85.8	91.1
Slovenia	0.0	-1.7	-5.5	-6.1	-5.2	23.4	22.6	35.9	41.6	45.4
Slovakia	-1.9	-2.3	-6.8	-6.0	-5.4	29.3	27.7	35.7	40.8	44.0
Finland	5.2	4.2	-2.2	-3.8	-2.9	35.2	34.2	44.0	50.5	54.9
Euro area	-0.6	-2.0	-6.3	-6.6	-6.1	66.0	69.4	78.7	84.7	88.5

Reference:European Central Bank, FINANCIAL Stability Review, June 2010, p66.

من خلال تحليل البيانات المالية لمنطقة اليورو يلاحظ زيادة العجز بشكل واضح في عام ٢٠٠٨م وذلك يعود إلى زيادة نفقات دول المنطقة بسبب سياسات إنقاذ القطاع المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع عجز الموازنة من ٠,٦% إلى ٢% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في منطقة اليورو، مع ارتفاع أقل نسبياً في الدين العام حيث ارتفع من ٦٦% إلى ٦٩,٤% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أما زيادة عجز الموازنة بشكل ملفت كان نتيجة إنقاذ القطاع المصرفي من قبل الحكومات فتلقت الموازنة العامة في دول المنطقة الصدمات المالية التي لحقت بالقطاع المصرفي على حساب الدين العام الذي لم يتأثر كثيراً بحيث إنه ارتفع بسبة أقل من ٣% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مع ارتفاع العجز في موازنة دول المنطقة وتراجع معدلات النمو انعكس ذلك بشكل ملفت على ديون المنطقة بحيث ارتفعت ديون المنطقة في عام ٢٠٠٩م حيث بلغت ٧٨,٧% خلال عام واحد محققه ارتفاع يزيد عن ٩% ومع ارتفاع عجز الموازنة في نفس العام بنسبة ٤,٣% حيث وصل إلى ٦,٣%، وبهذا تكون دول المنطقة قد تجاوزت مجتمعة شروط المعاهدة حيث نصت (معاهدة ماستريخت) أن لا يتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة

---

(١) انظر: معزوز، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مرجع سابق، ص ٨١.

في الدول حدود ٣% من ناتجها المحلي الإجمالي، وكذلك أن لا يتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦٠% [(١)]، وبالنظر إلى دول المنطقة يلاحظ تجاوز عام لهذه الشروط وبشكل واضح، ومع استقرار عجز الموازنة في حدود ٦% ما بين عام ٢٠٠٩و ٢٠١١م تزايد معدل الدين العام في المنطقة متجاوزاً ٨٨% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، وقد كان في مقدمة الدول التي تزايد معدل الدين فيها بشكل فادح في عام ٢٠١١م اليونان بمعدل ١٣٣,٩% ومحققة أكبر عجز في الموازنة بما يقارب ١٠%، وتليها إيطاليا بمعدل دين ١١٨,٩% وتزايد ملفت خلال هذه السنوات للدين العام في البرتغال حيث وصل عام ٢٠١١م إلى ٩١,١% ومن خلال هذه المؤشرات المالية كانت هذه الدول أول من تعرض لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

المطلب الثاني: جذور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

نظراً لفداحة الأزمة المالية العالمية السابقة اضطرت كثير من الدول الأوروبية للتدخل لإنقاذ اقتصادياتها من الانهيار، باستخدام السياسات النقدية للخروج من الأزمة ومن ذلك تخفيض أسعار الفائدة السائدة وزيادة العرض النقدي في الاقتصاد بهدف تشجيع النشاط الإنتاجي الخاص، ولكن مع عمق الأزمة وارتفاع المخاطر المصاحبة لها لم تتحقق النتائج المرجوة من هذه السياسات من رفع مستويات الاستثمار الخاص ومعدلات النمو والحد من البطالة، فقامت الدول باللجوء للسياسات المالية وذلك عن طريق خطط إنقاذ للقطاع المصرفي في هذه الدول، مما أدى إلى تحملها الكثير من الأعباء المالية.

ومع التباطؤ الاقتصادي المصاحب للأزمة تراجعت الإيرادات العامة ومع ارتفاع معدلات الإنفاق المصاحبة لتباطؤ في النمو الاقتصادي وتخفيضات متتالية لمعدلات الضرائب في عدد من الدول الأوروبية بدت هذه الدول أمام عجز في إيراداتها مقابل نفقاتها المقررة وسداد أقساط الديون، مما نشأ عنها عجوزات كبيرة في موازنة هذه الدول رافقها ارتفاع كبير في الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ونظراً لتراجع معدلات النمو لم تستطع الحكومات تحصيل الإيرادات اللازمة لخدمة هذه الديون، وذلك بدوره أدى إلى تزايد المديونية الحكومية وتعرض عدد من الحكومات لخطر

[(١)] انظر: معزوز، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مرجع سابق، ص ٧٨.

الإفلاس أو تخفيض التصنيف الائتماني، وبهذا انتقلت الأزمة المالية العالمية إلى طور جديد وهو أزمة الديون السيادية[١].

وبسبب قيام الدول الأوروبية الكبيرة بوضع سياسات اقتصادية ومالية موحدة لتحقيق تناغم مع أوضاعها الاقتصادية المتباينة قبل اعتماد العملة الموحدة عام ١٩٩٩م وضعت كل دولة سياساتها الاقتصادية الخاصة بما يحقق مصالحها الخاصة في معزل عن باقي دول المنطقة، وقد شجع إصدار العملة الموحدة وتدني أسعار الفائدة بعض الدول التي يتوفر فيها مدخرات ضخمة كألمانيا وبعض البنوك الأوروبية إلى الاستثمار في دول كإسبانيا وايرلندا، وقد ساعد التدفق الكبير للسيولة لهذه الدول في إحداث فقاعة عقارية كبيرة أدت إلى ارتفاع أسعار العقارات إلى ثلاث أضعاف في بضع سنين، وبسبب ضخامة التدفقات الرأسمالية قبل الأزمة نتج عنها طفرة في إنفاق القطاع الخاص وخاصة في قطاع الإسكان، وعندما توقف تدفق القروض بصورة مفاجئة كانت النتيجة أزمة اقتصادية ومالية.

ومع عدم وضع آليات لمواجهة الأزمات الاقتصادية في منطقة اليورو تتضمن خطط طوارئ، تم وضع بعض اللاءات في هذه المعاهدة، وهي: لا لخروج أي دولة من منطقة اليورو، لا لتخلف أي دولة عن سداد تعهداتها المالية، ولا لتحويل سداد الديون من دولة إلى أخرى. ومع غياب الصرامة واليقظة في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى على مدى العقدين الماضيين سواء على صعيد كل دولة على حدا أو على مستوى المؤسسات الرقابية الأوروبية أدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك وتقلص معدل الادخار مما أدى إلى ظهور العجز في الموازين العامة[٢].

بالإضافة إلى خرق دول كاليونان وايرلندا والبرتغال قواعد الميثاق الأوروبي للاستقرار والنمو الذي قرر أن يكون معدل ٣% حداً أقصى لما يمكن أن يبلغه عجز الموازنات لدول اليورو و ٦٠% سقفاً لحجم الدين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في حين بلغ الدين اليوناني عام ٢٠٠٩م نسبة ١١٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي و العجز في الموازنة العامة بنسبة ١٣,٦%[٣].

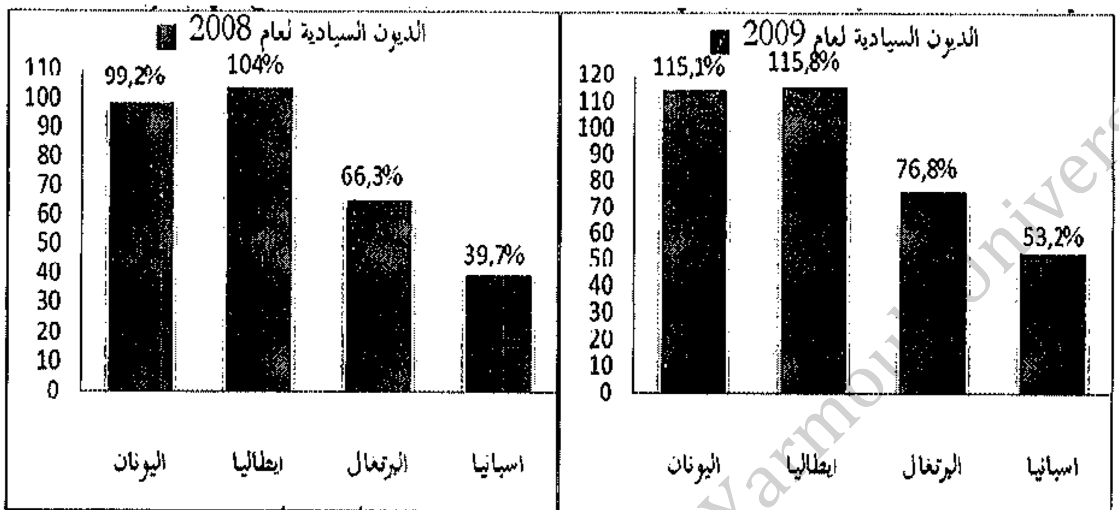
---

(١) السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ٢٠١٢م، ص ٨. و موسلي: أمينة، أزمة الديون السيادية ومصير الاتحاد النقدي الأوروبي، مجلة ايكونوميكات، العدد ١٩، ٢٠١٢، ص ٢٠- ٢١.

(٢) بنكاسم، محمد، أزمة اليورو، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٣
http://www.aljazeera.net/coverage/pages/3d4eba04-662f-4ceb-8f43-5c5c2c24c976

(٣) بنكاسم، محمد، أزمة اليورو، المرجع سابق، ٢٠١١.

جدول رقم (٣) الديون السيادية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لبعض دول منطقة اليورو



Source: Département Des Études Économiques De La Société Générale. Les Risques En Europe Du Sud Et La Spécificité Italienne. Juin 2010. P 24.

وقد تفاقمت أزمة الديون الأوروبية بشكل خاص بسبب ضخامة مديونيتها مقارنة بالناتج المحلي، بالإضافة إلى انكشاف البنوك الأوروبية، خاصة الألمانية والفرنسية، بشكل كبير على الديون الأوروبية.

وقد ارتكب قادة الاتحاد الأوروبي خطأ جسيماً في أكتوبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨م بعد انهيار بنك ليمان براذرز الأمريكي حيث طبق الأوروبيين نظرية كلٌ يدبر شأنه بنفسه، وقامت كل دولة من دول الاتحاد بدعم قطاعها المصرفي وهو ما جعل أزمة القطاع المصرفي تتحول إلى أزمات سيادية تخص موازنات الدولة[1].

وبالرغم من إنشاء صندوق للإنقاذ بحجم تريليون دولار للدول الأوروبية المعنية، إلا أنها لم تفلح هذه الجهود في السيطرة على التدهور الائتماني لهذه الدول، وتم خفض التصنيف الائتماني بمستويات متفاوتة لعدد من الحكومات الأوروبية[2].

(١) بنكاسم، محمد، أزمة اليورو، المرجع سابق، ٢٠١١.
(٢) السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي،مرجع سابق، ص٩.

وقد شهدت الأشهر الأخيرة تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة ديون سيادية في منطقة اليورو، ابتداءً من اليونان في خريف عام ٢٠٠٩م، وقد تسببت أزمة اليونان منذ الانسحاب من أسواق السندات الدولية بوضع ضغوط على سندات بلدان الاتحاد النقدي الأوروبي الأخرى، وعلى الأخص أيرلندا والبرتغال و أسبانيا. ودفعت شدة الأزمة واضعي السياسات الأوروبية لاتخاذ إجراءات استثنائية تهدف للحد من انتشار الأزمة. وهذه التدابير تمت المصادقة عليها في مايو ٢٠٠٩م، وتتمثل بحزمة إنقاذ طارئة لليونان، وإنشاء آلية الاستقرار الأوروبية للبلدان التي قد تجد نفسها في وضع مشابه. ومع كل هذه التدابير إلا أنها لم تقم بتخفيف حدة الأزمة. فقد أصبحت أيرلندا في نوفمبر ٢٠١٠م البلد الثاني الذي يطلب الحصول على حزمة إنقاذ بقيمة ٨٥ مليار يورو(١).

ونشأت أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة اليورو في عقدها الأول في عام ٢٠١٠م، حينما قامت كل من اليونان وأيرلندا بطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة(٢).

المطلب الثالث: تطور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

(Development of Sovereign Debt of Euro Zone)

تمر الأزمة العالمية بثلاث مراحل كما بين أستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك "نوريل روبيني" الذي يُعَدُّ أول من تنبأ بحدوث الأزمة، ولقد انتهت المرحلة الأولى المتمثلة بمعالجة مديونيات البنوك والشركات التي نتجت عن أزمة الرهن العقاري، وانتقلت في الوقت الراهن إلى مرحلتها الثانية المتمثلة بالتعامل مع مديونيات الدول المثقلة بالدين بسبب إفراطها بالاستدانة بهدف إنقاذ البنوك من الانهيار في المرحلة الأولى من الأزمة، وبعد الانتهاء من هذه المرحلة التي ما زالت قائمة ستنتقل إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة تخفيض النفقات وزيادة الضرائب لتغطية المصاريف التي تكبدتها الحكومات وما سوف تفرزه تلك المرحلة من معاناة ومعدلات نمو منخفضة، وهذا ما بدا في السياسات

---

(1) Michael G. Arghyrou and Alexandros Kontonikasb, The EMU sovereign-debt crisis: Fundamentals, expectations and contagion, European Commission Directorate-General for Economic and Financial Affairs, 2011, p.2.

(٢) معزوز، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مرجع سابق، ص ٨٢.

التقشفية في الدول الأكثر تأثراً بالأزمة وما نتج عنها من اضطرابات شعبية وتغيرات سياسية نتيجة لذلك[1].

وفي تشرين الثاني من عام ٢٠٠٩م، ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية أن عجز الموازنة في اليونان قد تضخم بشكل كبير. حيث بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٣,٦%، وهي أعلى نسبة بين بلدان الاتحاد الأوروبي بعد ايرلندا. والأسوأ من ذلك، توقع تنامي الدين العام اليوناني بحوالي ١٣٤% بحلول عام ٢٠١١م.

وفي ظل هذه المؤشرات قامت وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض تصنيف السندات اليونانية، وفي نيسان من عام ٢٠١٠م، تم خفض تصنيف السندات اليونانية إلى أدنى مرتبة ائتمانية، وهذا مؤشر على أن الحكومة اليونانية غير مستقرة من الناحية المالية، ولا يمكن الاعتماد عليها لتسديد الديون المستحقة عليها.

وبسبب تخفيض التصنيف الائتماني لسندات الحكومة اليونانية تجنب المستثمرون شراء هذه السندات، وهذا دفع بالحكومة اليونانية لرفع أسعار الفوائد على السند ليتواءم مع المخاطرة المتزايدة عليه، فزادت نسبة الفائدة من ٤% إلى ٨% وذلك لتجنب حصول مشاكل اقتصادية على السندات المصدرة، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي لرداءة السند الحكومي، وارتفاع سعر الفائدة عليه، فأصبحت الحكومة اليونانية غير قادرة على الإنفاق بشكل أكبر من إيراداتها[2].

ونتيجة لذلك وقع الاتحاد الأوروبي في أزمة حادة ليست مرتبطة فقط في أسواق رأس المال بهدف الحصول على تمويل للدول الأعضاء كاليونان وايرلندا والبرتغال، وقد بدأت هذه الأزمة منذ ٢٠١٠م عندما طلبت اليونان المساعدة المالية من منطقة اليورو، وتتابعت بعدها الأخبار حول اتساع رقعة الأزمة وعمقها.

---

(١) انظر: روبيني، نوريل، كيف نتفادى أهوال الانكماش القادم؟، الجزيرة.نت، بتاريخ 3/12/2008، http://www.aljazeera.net/news/pages/fa8c60c1-3164-41c1-8f2d-9871571f22f8
و القويز، عبد الله إبراهيم، ماذا فعلت أزمة اليورو بالاقتصاديات العربية؟، بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٠ http://www.aleqt.com/2010/05/29/article_399290.html.

(٢) قسم الدراسات في جمعية البنوك الأردنية، أزمة الديون الأوروبية: الحلقة الأولى، مجلة البنوك في الأردن، العدد (٦) مجلد (٢٩) حزيران ٢٠١٠م، ص٦٤.

شكل رقم (٢) نموذج أزمة الديون السيادية[١]



---

[١] من عمل الباحث.

الشكل رقم (٢) يبين نموذج أعده الباحث يبين مسار الأزمة الاقتصادية التي بدأت من المصارف والأسواق المالية والتي شكلت أزمة رهون عقارية ومن ثم انتقلت إلى الحكومات مؤدية إلى أزمة ديون سيادية.

وفي سبتمبر ٢٠١١م وافق البرلمان الألماني على إنشاء صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي (مرفق الاستقرار المالي الأوروبي) وذلك لكون الإنقاذ على شكل مساعدات مالية قد يكون مثيراً للجدل وخاصة عند ارتفاع العبء المالي على دافعي الضرائب في ألمانيا[١].

دول الاتحاد الأوروبي التي شملتها الأزمة[٢]

أولاً: اليونان:

دخلت اليونان كعضو في الاتحاد الأوروبي، بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية التي جاءت في معاهدة ماستريخت لمنطقة اليورو وهي:

- **نسبة التضخم (Inflation Rate):** بحيث لا تتجاوز نسبة التضخم ١,٥% عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الأقل تضخماً.
- **نسبة الدين العام، ونسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Public Debt/ GDP and Public Debt Deficit/ GDP Ratios):** بحيث لا تزيد نسبة الدين العام عن ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وألا تزيد نسبة العجز في الموازنة العامة عن ٣% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **سعر الفائدة (Interest Rate):** بحيث لا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل حدود ٢% عن المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث الرئيسية.

ولقد تبين في عام 2004م، بأن اليونان خفضت قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية، حيث كانت ٣,٨% وتم تخفيضها إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ ٣%، وفي عام ٢٠١٠م تم

---

(١) هاينز ديتر سميتس، أزمة الديون السيادية في أوروبا هي تمويل الدول المدينة من دون بديل؟، مرجع سابق، ص١.

(٢) أزمة الديون الأوروبية: الحلقة الأولى، مرجع سابق ص ٦٤-٦٦، و بنكاسم، أزمة اليورو، مرجع سابق، وحبش: محمد، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ١٩، العدد ٣-٤، ٢٠١١، ص ١٢-١٣. و European Central Bank, FINANCIAL Stability Review, June 2010, p66.

الكشف بأن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك (Goldman Sachs) وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدَّيْن الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة.

بدأت الأزمة اليونانية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧م، حيث إن السياحة والنقل البحري يتأثران كثيرا في الأزمات، ونتيجة لذلك بدأ الدين الحكومي يتضخم بسرعة، حيث كشفت التقارير أن الاقتراض المفرط في اليونان أوصل ديونها في عام ٢٠٠٩م إلى حوالي ٤١٣,٦ مليار دولار أمريكي، وهي قيمة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي اليوناني وتشكل نسبة ١١٥,١%. وقد بلغ عجز الموازنة نسبة ١٣,٦%، وقد بلغ الدين الحكومي في عام ٢٠١٠م بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ١٢٤,٩% وبهذا أخذت اليونان الصدارة في حجم ديونها في منطقة اليورو.

وفي بداية٢٠١٠م، بدأ القلق يزداد تجاه النمو المتزايد للدين الحكومي، وفي ٢٧ نيسان ٢٠١٠م، خفضت (ستاندرد آند بورز) السندات اليونانية إلى BB+، حيث أصبح العائد على السندات لأجل سنتين ١٥،٣%، وبهذا انخفضت أيضا الأسواق المالية للأسهم، وفي مطلع أيار توصلت اليونان إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي بشأن برنامج مركز لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودرجة أكبر من التنافسية واستعادة ثقة السوق من خلال خطة تمويلية تقدر قيمتها بمبلغ ١١٠ مليار يورو (١٤٥ مليار دولار أمريكي)، شريطة تطبيق بعض المعايير المالية والاقتصادية الصارمة.

وفي أكتوبر ٢٠١٠م تم اتفاق قياديي الاتحاد الأوروبي مع البنوك لشطب ٥٠% من دين الحكومة اليونانية، ما يعادل١٠٠ مليار يورو -وبهذا التخفيض أصبحت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي ١٢٠%.

وفي شهر أيار٢٠١١ م، ظهر الدين الحكومي كمسألة خطيرة ومزعجة للحكومة اليونانية، وفي نفس الوقت رفض الشعب اليوناني الإجراءات الصارمة المقترحة، وأظهر عدم رضاه من خلال المسيرات الغاضبة، وفي منتصف شهر حزيران ٢٠١١م خفضت (ستاندرد أند بورز) التصنيف الائتماني للحكومة اليونانية إلى CCC، وذلك بعد فشل الأحزاب السياسية بالوصول إلى إجماع

بخصوص تطبيق الإجراءات بهدف الحصول على قرض إنقاذ أوروبي آخر مع استمرار المظاهرات، مع العلم بأن التصنيف المذكور هو من أقل التصنيفات للدول في العالم، وأن اليونان دولة متعثرة لا تستطيع تسديد ديونها .وفي شهر تموز ٢٠١١ م، تم دعم اليونان ضمن خطة الإنقاذ الأوروبي بمبلغ ١١٠ مليار يورو. وقد شكك المستثمرون بفاعلية هذه الخطة في حل المشاكل اليونانية.

ثانياً: البرتغال: أثارت أزمة اليونان الانتباه للدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي، فقامت وكالات التصنيف مثل: ستاندرد آند بورز بالتحري عن الأوضاع المالية للبرتغال، فقد واجهة البرتغال تدقيق متزايد طوال عام ٢٠١٠م بسبب المخاوف المرتبطة بقدرتها على سداد الديون القائمة والحفاظ على الإنفاق ضمن مستويات الديون الحالية.

هذا وقد بلغ عجز الموازنة للبرتغال عام ٢٠٠٩م، ٩,٤% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت الديون المستحقة ٧٦,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أصبحت مصداقية البرتغال على المحك خاصة مع وجود توقعات لاحتمالية ارتفاع المديونية إلى ٨٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠م.

ثالثاً: إسبانيا: وهي أحد الدول الذي يتشابك اقتصادها مع اليونان والبرتغال، فقد عانى اقتصادها منذ الأزمة المالية العالمية، حيث وصلت نسبة البطالة إلى ٢٠%، وتراجع الاقتصاد بأكمله بنسبة ٠,١% في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م، وهو الربع السابع على التوالي للنمو السالب في إسبانيا.

وفي ٢٨ نيسان خفضت ستاندرد آند بورز تصنيف سندات اسبانيا طويلة الأجل من +AA إلى AA بسبب المخاطر المرتبطة بالموازنة. حيث بلغ عجز الموازنة ١١,٢% من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩م، بينما بلغت الديون العامة عليها ٥٣,٢% من ناتجها المحلي تقريباً.

رابعاً: ايرلندا: هي من الدول المبادرة لتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب، ولكن انعدام النمو الاقتصادي سيحول دون جني الآثار الإيجابية لهذه الإجراءات. وقد بلغ عجز الموازنة في ايرلندا خلال عام ٢٠٠٩م حوالي ١٤,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، أما مستوى المديونية فيشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني

أسباب أزمة الديون السيادية الراهنة في منطقة اليورو

يدرس هذا المبحث الأسباب التي تقف وراء أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، حيث ترجع بعض هذه الأسباب إلى الاتحاد النقدي بشكل مباشر وتشكيله والأسس التي قام عليها، وبعضها يعود إلى سياسات خاطئة في التعامل مع الأزمة المالية العالمية، وغيرها من الأسباب.

وبملاحظة وجود تطورات اقتصادية غير سليمة تختمر في منطقة اليورو في عدة بلدان ولسنوات عديدة، وتتمثل بالإقراض المفرط، وفقاعات أسعار الأصول وفقدان القدرة على المنافسة، كل هذه المشكلات الهيكلية كانت أرضاً خصبة لأزمة الديون السيادية.

إن الرابط الفعلي في الاتحاد النقدي الأوروبي ضعيف، فإن تَمَّ تعيين السياسات النقدية في أوروبا من قبل البنك المركزي الأوروبي، فمسؤولية السياسة المالية تقع على عاتق الدول الأعضاء بشكل فردي، وهذا الفصل بين السياسات المالية والنقدية من حيث المسؤولية كان مركز النقاش عند إنشاء الاتحاد النقدي، ومع غياب السياسة المالية المركزية للمنطقة زاد حافز الاقتراض، مما أدى إلى التوغل بشكل أكبر في الديون وما يترتب عليه من عواقب في حد ذاته، وقد ينتشر هذا في جميع أنحاء منطقة اليورو مع أسعار الفائدة المتزايدة في المنطقة.

وضع مؤسسو الاتحاد النقدي الأوروبي إطار من القواعد لمنع أو على الأقل تصحيح التطورات غير السليمة مثل: معاهدة الاستقرار والنمو. وكانت تهدف للحفاظ على السياسات المالية الوطنية، ومن إحدى مبادئها أن لا يتجاوز العجز في الميزانية الحكومية لدول المنطقة عن ٣% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. وتم تنفيذ الإجراء بشكل منتظم لرصد امتثال الدول الأعضاء مع هذا الحد. ويمكن تصاعد العقوبات على خرق حدود العجز وصولا إلى العقوبات المالية.

هناك مبدأ آخر رئيسي تم وضعه لمنطقة اليورو إلى جانب الاستقرار وحِلفُ النمو وهو: مبدأ عدم الإنقاذ، الذي يحظر الدول الأعضاء من افتراض المسؤولية عن ديون الدول الأعضاء الأخرى. وكان المبدأ الموجه للوحدة النقدية المسؤولية الفردية بالتالي: مسؤولية الدول الأعضاء على المستوى الفردي لعواقب سياساتها ومسؤولية وكلاء الأسواق المالية بشكل فردي لعواقب قراراتهم الاستثمارية.

على الرغم من وجود هذه القواعد إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم بشكل فعّال بموضوع الاقتراض، وهذا ليس بسبب قواعد ميثاق الاستقرار والنمو فقط بل بسبب التحايل، وذلك لوجود عيب في النظام، فلم تعاقب الدول التي تنتهك قواعد الميثاق تلقائياً بل يتم التصويت من قبل الدول الأعضاء بشأن العقوبة، وهذا شجع على: "لن أعاقبك اليوم إن كنت لا تعاقبني غداً"، وهذا ما أدى إلى تدهور الظروف المالية في المنطقة[1].

إن تفاقم الديون السيادية لمنطقة اليورو يعود إلى عدة أسباب، وكذلك هناك أسباب ساهمت بشكل أو بآخر في نشوء هذه الأزمة في بعض دول المنطقة بسبب بعض سياسات المنطقة الاقتصادية والمالية، مع مساهمة الجوانب السياسية في تفاقم الأزمة، ودور المؤسسات الدولية في ذلك، وسيتطرق الباحث في هذا المبحث إلى بيان هذه الأسباب وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: شروط الانضمام إلى منطقة اليورو

(Membership Conditions of the Euro Zone)

إن رغبة الدول المدينة بالانضمام إلى منطقة اليورو كان يحتم عليها رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي فيها، فقامت بالاقتراض بشكل مفرط بهدف تحقيق شروط الانضمام للمنطقة، وكذلك لجأت إلى تلفيق بعض الشروط المتعلقة بعجز الموازنة العامة، وهذا ما جعل هذه الدول تعلن في وقت متأخر عن وضعها المالي الحقيقي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه الدول وخاصة عند وقت الوفاء بديونها حيث حصل الارتباك وحلت الأزمة نتيجة عجز هذه الدول عن الوفاء بديونها[2].

---

(1) Andreas Dombret: Europe's sovereign debt crisis – causes and possible solutions, Speech by Dr Andreas Dombret, Member of the Executive Board of the Deutsche Bundesbank, to the Deutsche Alumni, Frankfurt am Main, 20 Decemb2011. http://www.bis.org/review/r120111b.pdf

(2) معزوز: لقمان، وبودري: شريف، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد ٩، ٢٠١١، ص٨٢.

وبالنظر إلى شروط الانضمام إلى منطقة اليورو نجد أنه تكشف عدم تحققها في كثير من دول المنطقة وهو ما ساهم بدخول المنطقة بأزمة ديون سيادية خانقة ليس من السهل الخروج منها، وتتمثل شروط الانضمام للمنطقة بما يأتي[١]:

١) **نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي:** نصت المعاهدة على عدم تجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة لدول المنطقة عن ٣% من ناتجها المحلي الإجمالي كشرط لقبولها في المنطقة، إلا أن الأزمة الراهنة كشفت عن العجوزات الحقيقة في الموازين العامة لعدة دول في المنطقة فقد تجاوزت جميع دول المنطقة هذه النسبة عام ٢٠١٠م وبلغ عجز موازنات منطقة اليورو مجتمعة في نفس العام ٦,٦% مما كشف عن عدم مصداقية بيانات الدول للانضمام لمنطقة اليورو.

٢) **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** لم يعد الدين العام رصيد تقوم الدولة بسداده بقدر ما أصبح أداة لتطوير أداء الدولة، فقد نجحت كثير من الدول في ضبط إنفاقها العام من خلال حسن إدارة الدين العام فجانب من النفقات يذهب لسداد جزء من الدين العام، فالعلاقة التناسبية بين حجم الدين وأعباء خدمته والقدرة على السداد يتم دراسته بشكل جيد، وبينت الدراسات أنه من المناسب أن لا يتجاوز حجم الدين في أي وقت من الأوقات حدود ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الجارية، إلا أن دول المنطقة قد تجاوزت هذه النسبة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١١م وما زال حجم الدين في تنامي ملحوظ فقد بلغ عام ٢٠١٠م حدود ٨٥% وما زال في ازدياد حيث بلغ مشارف ٩٠% عام ٢٠١١م مؤذناً بأزمة تهدد وجود منطقة اليورو.

٣) **معدل التضخم:** نصت اتفاقية منطقة اليورو على شرط لتأهل الدول المعنية للانضمام إلى المنطقة على أن لا يتجاوز معدل التضخم في الدول الأعضاء حدود ١,٥% عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الأقل تضخماً، وقد تزايدت معدلات التضخم في دول المنطقة حيث بلغ معدل التضخم في المنطقة ٢,٧% في نيسان ٢٠١١م متجاوزاً النسب المحددة باتفاقية النشأة، وهذا أدى بدوره إلى ظهور الاحتجاجات والاضرابات العمالية في الدول الأضعف في المنطقة كالبرتغال.

---

[١] المرجع السابق، ص ٧٨. و
European Central Bank, FINANCIAL Stability Review, June 2010, p66.

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م وسياسات الإنقاذ

(World Financial Crisis 2008, and it's Rescue Policies)

وبالنظر إلى أحد أكبر مقدمات وأسباب أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وهي الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م حيث قامت دول المنطقة بالإفراط في عمليات الاقتراض بهدف إنقاذ المصارف من الإفلاس، ففي إيطاليا مثلاً قامت بتوفير ٢٠ مليار يورو للقطاع المصرفي دون ضمانات، بهدف الحد من آثار الأزمة المالية العالمية التي هددت بالفعل استقرار الاقتصاد العالمي، فوجدت الدول ذات الملاءة المالية الضعيفة نفسها أمام خيار وحيد لإنقاذ اقتصادها من خلال إنقاذ القطاع المصرفي وكان الخيار الوحيد لها هو اللجوء إلى المديونية الخارجية للحصول على تمويل لعمليات الإنقاذ المصرفي، وهذا ما أدى إلى تفاقم ديونها مما أدى إلى ظهور أو انتقال الأزمة من القطاع المصرفي إلى أزمة ديون سيادية[1].

وإن كان من الملاحظ أن الأزمة المالية العالمية نتجت ابتداءً عن أزمة في الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها انتقلت من أزمة مالية خاصة بالأسواق المالية إلى أزمة حقيقية تهدد الاقتصاد العالمي بالركود، ولعبت الأزمة دوراً في إرباك مسيرة أوروبا في إتحادها، ولهذا كانت هذه الأزمة أول اختبار كبير تعرضت له منطقة اليورو وأخطر مشكلة له في عقده الأول، وهذا الذي حدث نوع من "الصدمة غير المتماثلة" التي حُذِّرَ منها من قبل أوائل المشككين باليورو وأبرزتها نظرية مناطق العملة المثلى، وقد تأثر الاتحاد الأوروبي نتيجة الأزمة حيث انخفض معدل النمو في منطقة اليورو من ٧,١% عام ٢٠٠٧م إلى ٤,٢% عام ٢٠٠٨م، وتبع تراجع معدلات النمو ارتفاع في معدلات البطالة مما دفع قادة منطقة اليورو إلى تبني خطط إنقاذ مالي تعتمد على دعم المؤسسات المالية المتضررة من خلال ضخ الأموال العامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع مما أدى إلى زيادة الضغوط المالية على دول المنطقة، وكذلك قام صندوق النقد الدولي بتقديم الدعم لدول المنطقة التي تتمتع بأسس اقتصادية سليمة، وتقديم النصح السياسي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي[2].

---

(١) معزوز: لقمان، وبودري: شريف، مرجع سابق، ص٨٢.

(٢) ايشنجرين: باري، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٤٦، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٩، ص ١٩.

المطلب الثالث: دور اعتماد اليورو على تشكل الأزمة في الدول الأضعف في المنطقة

قامت الدول الكبيرة بوضع سياسات اقتصادية ومالية موحدة لتحقيق تناغم مع أوضاعها الاقتصادية المتباينة قبل اعتماد العملة الموحدة عام ١٩٩٩م فاكتفت كل دولة على كيفية استفادتها من اليورو لمصالحها الضيقة فوضعت سياساتها الاقتصادية بمعزل عن باقي دول المنطقة. وقد كشفت الأزمة الحالية عن الوجه الحقيقي للاتحاد النقدي الأوروبي حيث ألحقت الأزمة أضراراً جسيمة بالدول الأضعف في المنطقة وظهور عدم ملائمة إمكانيات هذه الدول بمجارات الدول الرئيسية في المنطقة باستخدام العملة الموحدة، وذلك استناداً إلى شروط نظرية منطقة العملة المثلى (Optimum Currency Area) حيث أظهرت الأزمة الحالية أن الاتحاد النقدي الأوروبي لا يعتبر منطقة عملة مثلى وذلك لعدم تحقق شروط منطقة العملة المثلى في منطقة اليورو والمتمثلة بما يلي[1]:

١) **تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء (Identical Economic Cycles of Members Countries)**: وهذا التماثل يساعد الاتحاد النقدي في اتخاذ سياسة نقدية موحدة ملائمة لجميع دول المنطقة، فإن لم تتماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء بأن تكون بعض الدول تعاني من ضغوط تضخمية ودول أخرى تعاني من ضغوط انكماشية، فإن أي سياسة نقدية موحدة سواءً أكانت توسعية أم انكماشية ستخدم بعض الدول وتضر بالدول الأخرى مما يؤدي إلى التفكك في السياسات النقدية للاتحاد النقدي، وهذا ما حدث في الأزمة الحالية بالنسبة لليونان.

٢) **المرونة في عملية تحديد الأجور والأسعار(Flexibility of Prices Determination):** وهذه المرونة تساعد الدول الأعضاء على امتصاص الصدمات الاقتصادية وخاصة الأجور في حالة الكساد أو الرواج، ولقد أثبتت أزمة اليونان أن جمود عملية تحديد الأجور أسهم في إضعاف قدرة اليونان على مواجهة ضغوط الكساد الذي تواجهه.

٣) **سهولة انتقال عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل بين الدول الأعضاء (Easy Movement of Factors of Production)**: وهذا بدوره يقلل الضغوط على سوق العمل، ففي حالات الانكماش ينتقل عنصر العمل للخارج، وفي حالات التضخم يتجه

---

[1] السقا، محمد إبراهيم، هل الاتحاد النقدي الأوروبي منطقة عملة مثلى، صحيفة الاقتصادية السعودية، ٢١ مايو ٢٠١٠م. http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/05/blog-post_21.html

عنصر العمل إلى الداخل مما يؤدي إلى امتصاص الدول الأعضاء للصدمات الاقتصادية ولكن هذا لم يحدث في أزمة اليونان.

٤) **تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء وخاصة هياكل الإنتاج (Diversified Economic Structures of Members Countries):** وهذا يساهم في عدم تعرض جميع دول المنطقة لصدمة اقتصادية نتيجة حدوث صدمة في قطاع إنتاجي معين فالتنوع في هياكل الإنتاج يساهم في امتصاص الصدمات الاقتصادية، حيث إن تنوع هياكل الإنتاج في منطقة العملة المثلى يساهم في التنويع في المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المنطقة، فحدوث صدمات اقتصادية في قطاع اقتصادي مثل قطاع الخدمات لن يؤثر بشكل كبير على المنطقة إذا كانت القطاعات الاقتصادية الأخرى مفعلة بشكل كبير كالصناعة والزراعة.

٥) **ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء وخاصة في أوقات الأزمات:** وهذا يساعد الاتحاد النقدي في تخفيف أثر أي أزمة تلحق بالدول الأعضاء وتمكن هذه الدول من التكيف مع الأزمة من خلال التحويلات المالية التي تقدم إليها، ولكن بالنظر إلى معاهدة ماستريخت نجد أنها نصت على عدم مسؤولية الاتحاد عن ديون الدول الأعضاء.

وفي ظل الكساد وارتفاع الأجور الحقيقية لعنصر العمل، تواجه اليونان مشكلة جوهرية للتعامل مع هذه الأزمة، فهناك أحد خيارين يجب أن تقوم بأحدهما لمواجهة حالة الكساد، الأول: تخفيض الأجور الحقيقية لعنصر العمل، والثاني: من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية، ولكن هذين الخيارين لا يمكن اللجوء إليهما في ظل عضويتها في الاتحاد النقدي، فالخيار الأول خارج عن سيطرتها لعدم امتلاكها سياسة نقدية مستقلة حيث تتبع السياسة النقدية إلى البنك المركزي الأوروبي، والثاني لعدم امتلاكها عملة وطنية لتقوم بتخفيضها[1].

المطلب الرابع: سياسات التقشف والإضرابات العمالية لارتفاع نسب البطالة

(Austerity Policies and Labor Strikes)

بسبب تراجع معدلات النمو وارتفاع معدل الدين العام في دول المنطقة أجبرت الدول المتضررة باتباع سياسات تقشفية في الإنفاق العام كشرط مسبق لتطبيق سياسات الإنقاذ وتقديم الدعم من قبل

---

(1) السقا، هل الاتحاد النقدي الأوروبي منطقة عملة مثلى، المرجع السابق، ٢٠١٠.

البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، ومع ارتفاع معدلات التضخم في هذه الدول وارتفاع نسب البطالة (فقد بلغت نسبة البطالة في اليونان ١٢,١% ، و١٠,٥% في البرتغال، و٨,٦% في إيطاليا، و١٢,٦% في ايرلندا) فقد نشئت موجة من الاحتجاجات الشعبية والاضرابات العمالية مما أدى إلى تغيير سياسي في بعض الدول مما أعطى مؤشر عدم استقرار سياسي في دول المنطقة قام بدوره بزيادة المخاطر على السندات السيادية لحكومات المنطقة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة عليها وتخفيض التصنيف الائتماني لهذه السندات وبالتالي ارتفاع معدل الدين السيادي بشكل خارج عن سيطرة الإدارة الاقتصادية المحلية، وهذا بدوره أجبر بعض دول المنطقة إلى طلب المساعدة من البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي مؤشراً بذلك إلى انتقال الأزمة الاقتصادية إلى مرحلة جديدة متمثلة بأزمة ديون سيادية[١].

المطلب الخامس: عدم وجود آلية لمعالجة الهياكل الرئيسية للديون في كثير من دول المنطقة[٢]

إن ممارسات علاج الديون السيادية بناءً على مبدأ "الدول لا تفلس" أمر خاطئ، واستناداً إلى هذا وجهت هذه الفرضية القرارات السياسية نحو إعادة تمويل وجدولة الديون الحالية بدلاً من نشوء المخاصمات مع المقرضين، التي تحدث في حال إعسار الأفراد أو الشركات.

وبعد ظهور عدم جدوى إعادة تمويل الديون تم التوجه إلى معالجة الديون السيادية عن طريق تحديد حصص محددة سلفاً لتخفيض عبء الديون، بدلاً من التركيز على أساس تقييم الاحتياجات الفردية لإعادة هيكلة الديون لاستعادة القدرة على تحملها، وبعدها قام نادي باريس بالسماح بتخفيض ما نسبته ٣٣% من قيمة خدمة الدين للبلدان الأشد فقراً.

وقد طرح بنك كندا مشروع مشترك، وهو آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية، ويعتمد على نهج الاعتراف بأن الاقتراض سمة طبيعية في آلية السوق وليس شيئاً يجب تجنبه، وبهذا فإن تنسيق خدمة الدين أفضل من التخلف عن السداد.

إلا أن التناقضات بين مختلف المحافل التفاوضية بشأن الديون السيادية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكبار الدائنين، ويكون للتقييمات تأثير مباشر على إمكانية استرداد المبالغ

---

(١) بنكاسم، أزمة اليورو، مرجع سابق.
(٢) يورغن كايزر، حل أزمات الديون السيادية: نحو إطار دولي نزيه وشفاف للديون، برلين-المانيا، فريدريش إيبرت، يناير ٢٠١١، ص ١١-١٧.

المقرضة، ولهذا يكون هناك تضارب في المصالح أثناء المفاوضات في نادي باريس، وخاصة في حالة أشد البلدان فقراً التي تحظى بتخفيضات لكونها مثقلة بالديون.

ويلاحظ أن هذه الآلية تعمل لصالح البلدان المدينة، وهذا بأي حال يكون بغية إيجاد حل دائم مع أعلى درجة من القبول بين الدائنين، وطبيعة الدور المزدوج لأعضاء النادي (قضاة ودائنون) هو من مؤشرات عدم كفاءة إدارة الديون، وبهذا فإن الصراع يكون بين قوى غير متكافئة بين الدائنين والمدينين، وتكون المفاوضات وفقاً لمصالحهم الخاصة.

ولهذا يتبين عدم وجود أي آليات رئيسية لمعالجة الديون في كثير من دول المنطقة وهذا أدى إلى عدم القدرة على السيطرة على هذه الديون إلا بإحداث تغييرات جوهرية في السياسة الاقتصادية مما أدى إلى توتر الأوضاع السياسية في المنطقة وانعكس ذلك سلباً على الوضع الاقتصادي لمنطقة اليورو.

المطلب السادس: دور مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية في أزمة الديون السيادية

كان لوكالات التصنيف الائتماني دور سلبي في تأجيج الأزمة حيث كانت تسارع إلى تخفيض التصنيف الائتماني لديون دول منطقة اليورو، ففي شهر حزيران ٢٠١١م خفضت ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للحكومة اليونانية إلى ccc، وذلك بعد فشل الأحزاب السياسية بالوصول إلى إجماع بخصوص تطبيق الإجراءات بهدف الحصول على قرض إنقاذ أوروبي آخر مع استمرار المظاهرات، مع العلم بأن التصنيف المذكور هو من أقل التصنيفات للدول في العالم، ومن المعلوم أن تخفيض التصنيف الائتماني يعني وجود مخاطر أكبر على السندات الحكومية مما يدفع بمعدلات الفائدة عليها للارتفاع، وهذا بدوره يزيد من أعباء خدمة الدين لهذه السندات مما يزيد الأمر تعقيداً[١].

وبالنظر للارتباط بين التصنيف الائتماني وأزمة الديون السيادية فإن جذور المشكلة تعود إلى الخطأ الجوهري التي تم ارتكابه عند وضع اتفاقيات بازل المعنية بتحديد رأس المال الإلزامي للبنوك، وتصورات المخاطر المعرضة لها والمدرجة في التصنيفات الائتمانية، إلا أن التعامل المزدوج بهذه التصنيفات باعتبار ما هو رسمي بأنه آمن من المخاطر وجذاباً للمستثمرين، وما ليس برسمي بأنه محفوف بالمخاطر وغير جذاب، وبهذا فإن أي معلومة مرتبطة بمخاطر عدم السداد تعتبر سيئة، وبهذا

---

[١] حبش: محمد، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟،مرجع سابق، ص ١٣.

فإن الأزمة تحدث لا بسبب الانكشاف المفرط لما كان يعتبر محفوفاً بالمخاطر بل تحدث الأزمة بسبب الانكشاف المفرط لما كان يعتبر آمناً[1].

المطلب السابع: دور المصارف العالمية في إيجاد أزمة الديون السيادية

لقد أدت أزمة الرهن العقاري الأمريكية إلى تعرض كبرى المصارف العالمية الأمريكية والأوروبية للإفلاس دافعاً بالاقتصاد العالمي نحو أزمة مالية عالمية خطيرة تهدد بانهيار النظام الاقتصادي العالمي، وبهذا كان على الحكومات التدخل السريع للحد من الخطر القادم فوضعت خطط إنقاذ مالي للمصارف مما أثقل كاهل الحكومات حيث كانت أكثر خطط الإنقاذ عن طريق السندات الحكومية (الديون الحكومية) فقامت الحكومات بالاستدانة من أجل إنقاذ المصارف من الإفلاس، فأدى ذلك إلى تراكم الديون على الدول، ومع تراجع معدلات النمو العالمي عجزت الحكومات عن سداد الديون بسبب تراجع النمو وارتفاع أعباء خدمة الديون، وبهذا كانت عملية إنقاذ المصارف العالمية أحد أسباب أزمة الديون السيادية.

المطلب الثامن: توريق الديون وأثره في تشكل أزمة الديون السيادية (Debt securitization)

من المعلوم أن التوريق هو عبارة عن عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة مثل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وبهذا فإن عملية التوريق هي بيع دين منظم في صورة سندات قابلة للتداول، والهدف منها تأمين السيولة النقدية، وقد ساهمت عملية التوريق في تأجيج أزمة الديون حيث قدمت المؤسسات المالية قروضاً على هيئة بطاقات ائتمان، وبعد أن أصبحت لديها كميات من القروض الهائلة قامت ببيعها لشركات التوريق ثم قامت شركات التوريق بإصدار مستندات بقيمة هذه القروض وطرحتها في السوق، وتم بيعها لمستفيدين آخرين بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية بسبب الفوائد التي تم احتسابها على أصل القرض، وبهذا فإن المقترض يبقى يسدد فوائد الديون لمدة سنتين أو أكثر قبل أن يصل إلى أصل الدين، وقامت شركات التوريق ببيع هذه السندات إلى مؤسسات دولية وصناديق سيادية، وقامت البنوك بتقديم ضمانات القروض بغية الحصول على قروض جديدة، فقامت برهن الضمانات رهن ثاني، وبهذا أصبح المنزل الذي تم شراءه بمليون دولار - بعد أن تم إعادة بيع دينه مرات عديدة- تقدر الديون المرتبطة به بـ ٢٠ مليون دولار، وهذا أدى إلى تضخيم

---

[1] غافراس: باناپوتيس، لعبة التصنيف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٤٩، العدد ١، مارس ٢٠١٢، ص ٣٤-٣٧.

القروض المحولة إلى أوراق مالية، وأصبحت مصدر كبير للمقامرة والمخاطرة، وأدت إلى نمو القطاع المالي بشكل كبير جداً مبتعداً عن النمو في الاقتصاد الحقيقي، وذلك بفعل المراهنات[1].

---

(١) راتول: محمد، و معزوز: لقمان، عملية توريق الديون كأداة مالية مستحدثة ودورها في صناعة وانتشار الأزمات المالية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول "الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية"، جامعة الشلف – الجزائر، ص ١٣،٦-١٤.

المبحث الثالث

سياسات الإنقاذ لأزمة الديون السيادية الراهنة في منطقة اليورو وتقييمها

يدرس هذا المبحث سياسات الإنقاذ المتبعة على مستوى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، ومن قبل الدول المتضررة للخروج من أزمة الديون السيادية التي باتت أمراً يهدد الاتحاد الأوروبي بأكمله وعملته الموحدة، ومن ثم تقييم هذه السياسات، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: سياسات الإنقاذ على مستوى المنطقة

(Salvage Policies of the Current Euro Zone)

قامت دول منطقة اليورو بإجراءات اقتصادية، وشكلت أجهزة لمتابعة تنفيذ هذه الإجراءات، ومن أهم الهيئات التي تم إنشاؤها ما يلي:[1]

- مصلحة الاستقرار المالي الأوروبية (European Financial Stability Facility EFS) ومهمتها متابعة وتأمين الاستقرار المالي.
- آلية التوازن المالية الأوروبية (European Financial Stabilization Mechanism –EFSM) وتقوم هذه الآلية بتقديم التمويل في حالات الطوارئ والحالات المستعجلة.
- الاتفاق المالي الأوروبي (European Fiscal Compact) ويقوم هذا الاتفاق بتنفيذ القوانين والعقوبات وتحديد نسبة العجز المسموح بها، ووضع شروط الإقراض.

وقد اتخذ المصرف المركزي الأوروبي عدة إجراءات، منها :تشديد الرقابة على المصارف والحكومات وتقديم قروض طويلة الأمد لها، وفرض إصلاحات على المؤسسات المالية، واتخاذ قرار بتقديم قروض بشكل مباشر للمصارف حتى لا تتحمل الدول تبعات تعثر تلك المصارف، وحتى لا ترتفع

---

(1) درويش، عبد اللطيف، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢، ص ٥-٦.
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/8/12/201281210931670734Euro%20in%20the%20face%20of%20challenges.pdf

مديونيات الدول ما قد يَحُول دون لجوئها إلى الأسواق المالية العالمية عند الحاجة، كما أن المصرف المركزي الأوروبي رصد مبالغ كبيرة للاستثمار والتنمية.

وكانت اليونان أول دولة تقع في الأزمة حيث إنها طلبت في ٢٣ إبريل ٢٠١٠م المساعدة رسمياً من الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي (منطقة اليورو) ومن صندوق النقد الدولي، وتم توفير قروض تصل إلى ١١٠ مليار يورو للمرحلة الأولى من عملية الإنقاذ.

في عام ٢٠١٠م تم إنشاء صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي، وهو عبارة عن شركة مملوكة لجميع دول منطقة اليورو يمنح حكومات هذه المنطقة ضمانات لتغطية الحصول على قروض بنسب فوائد متدنية للدول المعنية ويتم الحصول عليها عن طريق طرح السندات في الأسواق المالية وإعادة توزيع هذه الأموال المقترضة على الدول الأوروبية المتعثرة بنسب فوائد أقل.

وفي ٩ مايو ٢٠١٠م، وافقت دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على تقديم المزيد من عملية الإنقاذ بتقديم ٧٥٠ مليار يورو لصندوق الإنقاذ المالي الأوروبي على النحو التالي: حزمة إنقاذ تتمثل بـ ٤٤٠ مليار يورو مقدمة من دول المنطقة، و٦٠ مليار من المفوضية الأوروبية، و ٢٥٠ مليار يورو بتمويل من صندوق النقد الدولي، وهي على التوالي حتى عام ٢٠١٣م، بالإضافة إلى توجيه البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات الحكومية لدول منطقة اليورو الواقعة في خطر الأزمة للمشاركة في السوق الثانوية.

وفي أكتوبر ٢٠١٠م تم اتفاق قياديي الاتحاد الأوروبي مع البنوك لشطب ٥٠% من دين الحكومة اليونانية، ما يعادل ١٠٠ مليار يورو -وبهذا التخفيض أصبحت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي١٢٠%.

في نهاية شهر مارس ٢٠١١م، اعتمد قادة دول أعضاء منطقة اليورو حزمة جديدة للإنقاذ دائمة لإعادة تصميم الوحدة النقدية، وهو صندوق دائم للطوارئ وهو "آلية الاستقرار الأوروبي (ESM) بدلاً من حزم الإنقاذ المؤقتة الموجودة الآن فستحل محل " مرفق الاستقرار المالي الأوروبي" في منتصف العام ٢٠١٣م.

وينص الاتفاق على زيادة كمية الإقراض إلى ٤٤٠ مليار يورو في (سبتمبر/ أكتوبر ٢٠١١م) وذلك من قبل مرفق الاستقرار المالي الأوروبي[١].

في يوليو/ تموز ٢٠١١م وافق قادة منطقة اليورو على رفع مخصصات صندوق الإنقاذ المالي إلى ٥٩٠ مليار دولار، وتوسيع قدرة الإقراض للصندوق ليتمكن من مساعدة دول أوروبية أخرى مرشحة للدخول في أزمة ديون سيادية كإيطاليا وإسبانيا.

وتم منح الصندوق صلاحيات جديدة لتقويته، ومن أبرزها:

أ. الإقراض الاحترازي للدول المرشحة لدخول اضطرابات بسبب وضعها المالي.

ب. شراء سندات سيادية لدول منطقة اليورو التي تعاني من مشكلات.

ج. توفير التمويل للدول التي تسعى إلى إعادة رسملة بنوكها المتضررة.

وفي إطار الاستراتيجيات المقترحة للتغلب على أزمة الديون السيادية، فقد أعرب كل من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي عن قناعتهما المشتركة بالهدف الذي تصبو إليه كل من ألمانيا وفرنسا، والمتمثل في إجراء تغييرات هيكلية في الاتحاد الأوروبي، ولتحقيق هذا الأمر فمن الحتمي أن يقوم الاتحاد الأوروبي بإجراء تغييرات في اتفاقياته، وفي لقاءهما بباريس اتفق كل من ميركل و ساركوزي على مقترحات لحل أزمة الديون السيادية، حيث سيتقدمان بمقترحاتهما هذه في خطاب مشترك إلى رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي.

ومن المقترحات التي قدمتها ألمانيا وفرنسا للاتحاد الأوروبي ما يلي:

١. وضع عقوبات آلية للدول التي تقوم بخرق قواعد العجز ولا يتم إلغاء العقوبات إلا بتصويت الأغلبية.

٢. وضع قاعدة ذهبية للموازنات حيث يتم وضع حدود ملزمة للدين في دول المنطقة وتخضع لرقابة المحكمة الأوروبية.

---

[١] هاينز، ديتر سميتس، "أزمة الديون السيادية في أوروبا هي تمويل الدول المدينة من دون بديل؟"، مرجع سابق، ص٦. و أزمة الديون الأوروبية: الحلقة الأولى، مرجع سابق ص ٦٤-٦٦، و بنكاسم، أزمة اليورو، مرجع سابق، وحبش: محمد، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟، ص ١٢- ١٣.

٣. مسؤولية القطاع الخاص: يهدف الاتحاد الأوربي إلى إشراك الدائنين الخاصين بحسب ما تنص عليه قواعد صندوق النقد الدولي، للخروج من الأزمة لعدم السماح بتكرار حالة الديون السيادية في اليونان.
٤. وضع آلية استقرار أوروبية بأسرع وقت ممكن.
٥. عقد لقاءات شهرية لرؤساء دول وحكومات منطقة اليورو مشكلين حكومة اقتصادية تهدف إلى دعم القدرة التنافسية والإسراع بعجلة النمو الاقتصادي.
٦. التأكيد على استقلالية البنك المركزي الأوروبي وتعزيز الثقة به.

وتهدف هذه المبادرة المشتركة إلى توصيل رسالة إلى المستثمرين في كافة أنحاء العالم مفادها أن أوروبا ملتزمة بقاعدة الديون وأنها تدفع ديونها وتدعم النمو[1].

وقد اتفقت دول منطقة اليورو على آلية دائمة لحل أزمات الديون السيادية اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٣م. وسترتكز آلية الاستقرار الأوروبي على آلية الاستقرار المالي الأوروبي المعمول بها حاليا والتي تقدم التمويل لدول منطقة اليورو التي توصد في وجهها أبواب الاستدانة من السوق الدولية لكن بشروط صارمة.

وستتضمن الآلية كل إصدارات السندات الجديدة في منطقة اليورو اعتباراً من أول يوليو/ تموز ٢٠١٣م شرطا يلزم دائني الأقلية بما توافق عليه أغلبية حملة السندات عند إعادة هيكلة الديون السيادية.

ويتم التفريق ضمن هذه الآلية الأوروبية بين أزمات سيولة وأزمات سداد الديون، فالأولى تتعلق بوضع حكومة بلد عضو بمنطقة اليورو قادرة على أداء التزاماتها لكنها تواجه مشاكل سيولة مؤقتة، فيما تحدث الحالة الثانية عندما تتحول أزمة السيولة إلى أزمة سداد الديون السيادية[2].

---

(١) الحكومة الألمانية، إستراتيجية للتغلب على أزمة الديون السيادية، ترجمة: المركز الألماني للإعلام، وزارة الخارجية الألمانية.
http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/06/02__Dt__Wirtschaft__Unternehmeen/11__12__06__Staatsschuldenkrise__Seite.htm

(٢) الجزيرة، الديون السيادية، مرجع سابق.
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/f1fed7c5-8b34-4f64-878a-73417215964f .

المطلب الثاني: سياسات الإنقاذ على مستوى الدول المتضررة في منطقة اليورو

أولاً: اليونان

في شهر أيار ٢٠١١ م، ظهر الدين الحكومي كمسألة خطيرة ومزعجة للحكومة اليونانية، وفي نفس الوقت رفض الشعب اليوناني الإجراءات الصارمة المقترحة، وأظهر عدم رضاه من خلال المسيرات الغاضبة، وفي منتصف شهر حزيران ٢٠١١م خفضت ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للحكومة اليونانية إلى CCC، وذلك بعد فشل الأحزاب السياسية بالوصول إلى إجماع بخصوص تطبيق الإجراءات بهدف الحصول على قرض إنقاذ أوروبي آخر مع استمرار المظاهرات، مع العلم بأن التصنيف المذكور هو من أقل التصنيفات للدول في العالم، وأن اليونان دولة متعثرة لا تستطيع تسديد ديونها .وفي شهر تموز ٢٠١١ م تم دعم اليونان ضمن خطة الإنقاذ الأوروبي بمبلغ ١١٠ مليار يورو.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كشفت صحيفة الغارديان البريطانية النقاب عن أن المستثمرين يشكون في ما إذا كانت خطة الإنقاذ بمبلغ ١١٠ مليار يورو سوف تحل المشاكل اليونانية فعلاً.

وكانت تركيبة الديون المتعثرة على اليونان على النحو الآتي:

٣% البنك المركزي اليوناني. ١٢% مؤسسات مالية يونانية. ٢% مستثمرون محليون.

١٨% البنوك المحلية اليونانية. ٦٥% جهات دولية.

وفي ظل هذه الأزمة كان لا بد من إعادة هيكلة الدين العام لكسب ثقة الدائنين، وإعادة توازن ميزان المدفوعات الذي يتطلب خفض النفقات الحكومية، وتقليص حجم القطاع العام، ودعم الصناعة، بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة، وتشجيع الاستثمار الخارجي، ولهذا قامت الحكومة اليونانية بالإجراءات التالية كمحاولة للسيطرة على الأزمة وتخفيض عجز الموازنة من ١٣,٦% عام ٢٠١٠م

إلى ٣% مع حلول عام ٢٠١٤م وتخفيض حجم الموازنة العامة ٤٠ مليار خلال ثلاث سنوات، وهي على النحو الآتي[١]:

١) في ٢٠١٠/٢/٩م وقعت اليونان مع صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي على مذكرة تتضمن تجميد الرواتب، وتخفيض ١٠% من المكافآت، وخفض العمل الإضافي، مقابل تنفيذ خطة الإنقاذ المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي.

٢) كذلك أصدر البرلمان اليوناني في ٢٠١٠/٣/٥م قانون حماية الاقتصاد اليوناني، والمتوقع توفير ٤,٨ بليون يورو، وهذا القانون يتضمن الإجراءات التالية:

أ. زيادة ضريبة المبيعات.

ب. زيادة ضريبة البترول ١٥%.

ج. زيادة جمارك السيارات المستوردة من١٠%- ٣٠%.

د. اقتطاع ١٢% من مكافآت القطاع العام.

٣) وفي ٢٠١٠/٥/١ أعلن رئيس الوزراء السابق جورج باباندريو إجراءات صارمة أخرى من ضمنها:

أ. تخفيض علاوات القطاع العام ٨%.

ب. تحديد حد أقصى للمكافأة نصف السنوية بـ ١٠٠٠ يورو.

ج. ضريبة إضافية على أرباح الشركات.

د. زيادة الضريبة بنسبة ١٠% على جميع السيارات المستوردة.

ه. زيادة عمر التقاعد من ٦١ إلى ٦٥ سنة.

و. تخفيض عدد البلديات من ١٠٠٠ إلى ٤٠٠.

٤) وفي أواخر عام ٢٠١١م في مدينة كان الفرنسية، عقد مؤتمر دول العشرين للبحث عن حلول تلأزمة اليونانية التي ما زالت قائمة منذ عام ٢٠٠٨م بكل تأثيراتها السلبية وبضغط أمريكي

---

[١] حبش: محمد، الأزمة المالية اليونانية إلى اين؟، ص ١٣. وملهم الجزماتي، ازمة منطقة اليورو جذورها ... مقترحات لحلها، مرجع سابق، ص١٣. و انظر: درويش، عبد اللطيف، الازمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ يونيو/ حزيران ٢٠١٢، ص٥.

لإيجاد الحلول، فتعثر اليونان سيلقي بظلاله على الاتحاد الأوروبي، حيث إنه خلال سنتين تم ضخ ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار في شرايين الاقتصاد اليوناني، ولكن لم تأت الحلول النهائية بعد، بل أن الاقتصاد الأوروبي قد تفتحت به جروح جديدة بالتعثر الحاصل في اقتصاديات اسبانيا، وايطاليا والبرتغال.

ثانياً: أيرلندا

١) وافق الاتحاد الأوربي في نوفيمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠م على منح أيرلندا حزمة إنقاذ بقيمة ١١٣ مليار دولار على شكل قروض عاجلة للحيلولة دون تردي الأوضاع المالية والاقتصادية حيث بلغ عجز الموازنة ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي وهو الأعلى في دول المنطقة. وأقرت الحكومة الايرلندية أكثر موازنة تقشفاً في تاريخها بهدف تقليص العجز في موازنتها بقيمة ٨ مليارات دولار عام ٢٠١١م، وخفض الإنفاق الحكومي بمقدار ٥،٣ مليار دولار عن طريق تخفيض أجور موظفي القطاع العام بسبة ٥% كحد أدنى.

وكانت تركيبة الديون المتعثرة على ايرلندا على النحو التالي:

١% مؤسسات حكومية.	٢% مؤسسات مالية محلية.
١٤% البنوك المحلية الايرلندية.	٨٣% جهات دولية.

٢) وتم تخصيص ٤٦,٦ مليار دولار من حزمة القروض لمساعدة البنوك الايرلندية، و ٦٦,٥ مليار دولار لإعادة التوازن في ميزانية الدولة.

٣) وفي يوليو/ حزيران ٢٠١١م وافق الاتحاد الأوروبي على تخفيض الفائدة على القروض الممنوحة من ٦% إلى ٣,٥% و ٤% وتمديد آجال القروض من سبع سنوات ونصف إلى ١٥ سنة بناءً على طلب الحكومة الايرلندية.

ثالثاً: البرتغال

١) وافق الاتحاد الأوروبي على منح البرتغال حزمة إنقاذ بقيمة ١١١ مليار دولار بهدف الخروج من أزمة ديونها لتصبح ثالث دولة تطلب مساعدات عاجلة.

وكانت تركيبة الديون المتعثرة على البرتغال على النحو التالي:

١% البنك المركزي البرتغالي. ٦% مؤسسات مالية برتغالية. ٧% مستثمرون محليون.

٢٣% البنوك المحلية البرتغالية. ٦٣% جهات دولية.

٢) القيام بإصلاحات اقتصادية بهدف تقليل عجز الموازنة من ٩,١% عام ٢٠١٠م إلى ٥,٩% عام ٢٠١١م إلى أن يصل إلى ٣% عام ٢٠١٣م عن طريق ضبط الإنفاق العام وزيادة الإيرادات.

٣) الحكومة تقر إجراءات تقشف تشتمل على رفع ضريبة القيمة المضافة على الكهرباء والغاز في الربع الأخير من عام ٢٠١١م بدلاً من ٢٠١٢م بحسب ما كان مقرراً وتقوم بإلغاء ١٧٠٠ وظيفة حكومية.

٤) في يونيو/ حزيران ٢٠١١م تم انتخاب حكومة جديدة وحصولها على أغلبية بهدف تمرير إجراءات تقشفية جديدة للحصول على حزمة إنقاذ جديدة وتشمل هذه الإجراءات على رفع ضريبة القيمة المضافة ١% وزيادة الضرائب على الأغنياء.

رابعاً: إسبانيا

١) قامت الحكومة الاسبانية بالمصادقة في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠م على موازنة تقشف تفرض زيادة الضرائب على الأغنياء وتخفيض الإنفاق الحكومي ٨%.

٢) القيام بتخفيض أجور الموظفين الحكوميين بمقدار ٥% مع تجميد عمليات التوظيف خلال عام ٢٠١١م، ورفع سن التقاعد إلى ٦٧ سنة، وزيادة ضريبة التبغ لتصل إلى ٢٨%.

٣) في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١م وافق البرلمان الإسباني على ما يسمى بالقاعدة الذهبية التي تلزم الحكومة بالإبقاء على عجز الميزانية تحت سقف إجباري لا يمكن تجاوزه.

المطلب الثالث: تقييم سياسات الإنقاذ في منطقة اليورو

لم تسفر سياسات الإنقاذ في منطقة اليورو عن كبح جماح الأزمة بل على النقيض فقد ساهمت بعض السياسات في زيادة حدة الأزمة، فكما هو معلوم بأن الاقتصاد والسياسة هما وجهان لعملة واحدة فقد تأثرت منطقة اليورو سياسياً بحدوث احتجاجات وإضرابات بسبب تردي المستوى

الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة مما أدى إلى زيادة المخاطر على السندات الحكومية للدول الأوروبية مما دفع مؤسسات التصنيف الدولية إلى تخفيض تصنيف بعض السندات الحكومية وبالنتيجة ارتفاع معدلات الفائدة عليها مما ساهم في زيادة حدة الأزمة.

وقد هيمنت أصداء أزمة الديون السيادية ومستقبل اليورو على فعاليات الدورة ٤٢ للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حيث كشف المؤتمر عن صعوبة حل أزمة الديون السيادية، وكان هناك خليط من الأفكار المتشائمة والأفكار المتفائلة سواءً اتجاه الأزمة أو باتجاه استمرارية الاتحاد النقدي الأوروبي وهذا يشكل صعوبة أمام الوصول إلى حل مشترك كما أشار عملاق المضاربات العالمي جورج سورس، وقال: "إن هناك خطراً حقيقياً من أن يتحول اليورو إلى تهديد لتماسك الاتحاد الأوروبي"، داعيا قادة أوروبا إلى "إتباع معايير صارمة وإصلاحات جادة"، وبهذا يتفق قادة أوروبا أن علاج المشاكل يتلخص في استعادة الثقة والإجراءات الصارمة.

وقالت رئيسة وزراء الدنمارك أنه "من المهم أن نتذكر أن المشكلة الأساسية ليست أوروبا ولكن غياب الانضباط بين بعض الدول الأعضاء"، مركزة على "أهمية إنشاء قواعد مشددة ثم التمسك بها" وذلك رغم أن بلادها ليست عضو في منطقة اليورو[١].

واعتبر الرئيس البولندي أن "أزمة أوروبا اليوم تبدو سهلة لا يمكن التغلب عليها إلا إذا كان لدينا الشجاعة". لكن هذا التفاؤل اتبعه نوع من الحذر عبر عنه رئيس وزراء فنلندا مشيراً إلى أن بلاده "تعلمت الكثير من أزمتها الخاصة في تسعينيات القرن الماضي" مطالبا بإتباع "النموذج الايرلندي الصارم في جميع أنحاء أوروبا""[٢].

ويقابل هذا المزيج من التفاؤل والحذر والطموح والتحدي والواقعية في تصريحات رؤساء الحكومات الأوروبية في دافوس حقائق لا تخطئها العين في أن أزمة الديون السيادية أعمق وأخطر مما يمكن تصوره أو الاستخفاف بها[٣].

---

[١] انظر: العربية، "دافوس" يكشف صعوبة حل أزمة الديون السيادية، ٢٧ يناير ٢٠١٢م.
http://www.alarabiya.net/save_pdf.php?cont_id=190895

[٢] انظر: العربية، "دافوس" يكشف صعوبة حل أزمة الديون السيادية، المرجع السابق، ٢٧ يناير ٢٠١٢م.

[٣] انظر: العربية، "دافوس" يكشف صعوبة حل أزمة الديون السيادية، المرجع السابق، ٢٧ يناير ٢٠١٢م.

تقييم سياسات الإنقاذ لمركز الأزمة (اليونان)[1]:

لقد تمثلت سياسات مواجهة أزمة الديون السيادية في اليونان بحزم إنقاذ مقدمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مقابل إجراءات تقشفية من قبل الحكومة اليونانية، وتبعها حزمة إنقاذ جديدة بإجراءات تقشفية إضافية والاستغناء عن ٢٠% من موظفي القطاع الخاص، وتخفيض الرواتب بمقدار ٢٠%، ولكن هذه الإجراءات أدت إلى زيادة الأمر سوءً وذلك لما يأتي:

١) **عدم إصلاح نظام الأجور:** فلم يكن هناك ربط بين أجر العامل ومعدل إنتاجيته، وكذلك نظام التقاعد، ولكن مع وجود نفوذ واسع للنقابات العمالية زاد الأمر صعوبة، ولهذا السبب فشلت الحكومة اليونانية بإجراء هذه الإصلاحات على أرض الواقع.

٢) **الإنقاذ المالي غير ملزم قانونياً بموجب اتفاقية الاتحاد الأوروبي:** حيث نصت المعاهدة على عدم تحمل أي دولة عضو في الاتحاد لأعباء الإنقاذ المالي لدولة أخرى، وقد أشار وزير المالية البريطاني إلى أن الاتفاقية ألغت مثل هذه الخطط للإنقاذ المالي كي لا تلتزم الدول المسؤولة في مجموعة اليورو أن تقدم الأموال إلى الدول غير المسؤولة.

٣) **انعدام الشعبية في الدول الأوروبية الأخرى:** فهناك سخط شعبي في ألمانيا تجاه خطط الإنقاذ الموجهة من قبل الاتحاد للحكومة اليونانية المسرفة، وذلك لمخالفة هذه الخطط لميثاق الاتحاد الأوروبي التي تنص على عدم مسؤولية الاتحاد اتجاه أي حكومة. وتعمل الحكومة الألمانية على إقناع الشعب بالتخلي عن تخفيضات ضريبية في سبيل إنقاذ جارتهم التي لا تتحلى بمثل ما لديهم من مسؤولية. ففي استطلاعات الرأي فإن ٧٠% من الناخبين الألمان يعارضون تقديم الأموال لإنقاذ دول مجموعة اليورو الأخرى من مشاكلها.

٤) **انتشار الأزمة في المنطقة:** فمع وجود سياسات الإنقاذ في اليونان إلا أن اليونان هي الحلقة الأولى في سلسلة الانهيارات، ولهذا فإن سياسات الإنقاذ في سبيل تأمين مستقبل أوروبا بأكملها ومستقبل ألمانيا في أوروبا الذي أصبح على المحك، ولهذا بدأت دول أخرى في المنطقة تظهر فيها بوادر أزمة مشابهة للأزمة اليونانية فتوجهت نحو دول أوروبية أخرى

---

[1] انظر: حبش: محمد، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟، ص ١٣. وملهم الجزماتي، ازمة منطقة اليورو جذورها ... مقترحات لحلها، مجلة ايكونوميكات، العدد ١٩، يونيو ٢٠١٢، ص١٤-١٥. وماكنامارا: سالي، و فوستر: جي دي، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي اليوناني، ترجمة: علي الحارس، مركز هيريتيج، ٢٠١٠.
http://www.iraqfuture.net/0v4/translations/151-200/183-SMJF.pdf

مثل: البرتغال، وإسبانيا، وايرلندا، وإيطاليا، مما أدى إلى خروج الأزمة عن السيطرة، والأسوأ من ذلك أن ذئاب جهات التخمين تتجمع للانقضاض على فريستها بمجرد إحساسها بوجود ضعف ما، مما أدى إلى انخفاض قيمة اليورو وارتفاع فوائد الاقتراض المترتبة على الدول الضعيفة.

٥) **عدم تحمل دافع الضرائب الأمريكي للتبذير الأوروبي:** فمهما كانت القرارات المتخذة في الدول الأوروبية إلا أن واشنطن لا تتكفل بها، فقيام صندوق النقد الدولي بتمويل خطط الإنقاذ لليونان وأن هذه الخطة عار على أوروبا، فإن هذه الأموال الإضافية تعتبر إهانة لدافع الضرائب الأمريكي لأنها مصدر للأموال التي يقدمها الصندوق، وإن كانت الموازنة الأمريكية تتمتع بوفرة فإن هذا لا يعني أن تقوم بسداد ديون سيادية لدولة أخرى مستمرة في الفشل.

ويرد هنا تساؤل حول الحلول المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة اليونانية، فالتدخل لمساعدة اليونان من خلال كل من فرنسا، وألمانيا قد يؤدي إلى إغراق الاتحاد في مشاكل اقتصادية أخرى، في مقدمتها اسبانيا والبرتغال، ومن الناحية الأخرى فإن تأخر الاتحاد عن حل مشكلة اليونان سيؤثر سلباً على اقتصاد الاتحاد، وقد يفتح المجال لتدخل أكبر من صندوق النقد الدولي. وفي كل الأحوال، فإن منطقة اليورو أمام تحد كبير، والمستقبل غير واضح بالشكل الكافي، مما يتطلب ربط اقتصاديات الاتحاد الأوروبي بشكل أكثر تناغماً فيما يخص ميزانيات الدول، وأنظمة الضريبة فيها، إضافةً إلى إيجاد متابعة ورقابة مستمرة على اقتصادياتها بمستوى عالٍ من الشفافية للدول الأعضاء بما يضمن الانتباه المبكر لأي أزمة قادمة.

ولا بد من الإشارة أن مسارعة دول منطقة اليورو في مواجهة الأعباء المالية للعملة الأوروبية الموحدة كلما كان ذلك أنفع لها، كما أنه من المستبعد امتلاك الحكومة اليونانية القدرة السياسية على القيام بالاصطلاحات التي تعهدت بها مقابل عمليات الإنقاذ المالي.

المبحث الرابع

آثار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

منذ ظهور أزمة الديون السيادية في اليونان وتداعياتها في باقي دول الاتحاد الأوروبي أصبحت المؤشرات تتجه إلى وجود خلل في السياسة المالية للاتحاد، وبالأحرى منطقة اليورو، وفيما بدا تراجعاً معقولاً في حجم الأزمة الايرلندية، بدت مؤشرات على تدهور الأوضاع الأسبانية، والبرتغالية، و الأسوأ منها حين برزت مؤشرات مقلقة على الأوضاع المالية الإيطالية، وظهور عجز في الموازنات العامة لدى عدد من دول الاتحاد الأوروبي، وخطورة ذلك على الاقتصاديات الأوروبية، واحتمالات انتقال عدواها إلى الاقتصاد العالمي في شكل أزمة مالية جديدة، وظهرت بالفعل آثار أزمة الديون اليونانية في الاقتصاد العالمي، خاصة في أسواق المال، وأسواق النقد، وأسواق الذهب، وأسواق النفط، وكان من أهم هذه الآثار ما يلي:

المطلب الأول: آثار الأزمة على أسواق المال العالمية والاقتصاد العالمي[1]

أولاً: آثار الأزمة على الأسواق المالية

تأثرت أسواق المال العالمية خلال الأسبوعين الأول والثاني من أيار (مايو) ٢٠١٠م، حيث تراجعت التعاملات في أسواق الأسهم في معظم دول العالم، وأدى هذا الاهتزاز في أسواق الأسهم العالمية إلى تراجع مبيعات السندات، وتعطيل كثير من الإصدارات التي كانت تعتزم كثير من الدول والشركات إصدارها خوفاً من تداعيات هذه الأزمة.

وتراجعت أسواق المال الأوروبية خلال شهر نوفمبر/ ٢٠١١م متأثرة بإعلان اليونان عن إجراء استفتاء حول برنامج الإنقاذ المالي للاتحاد الأوروبي من أجل تجنيب الإفلاس. وتسبب الإعلان بتراجع الثقة بشأن فرص التغلب على الأزمة.

---

(١) انظر: الشمري، حبيب، أزمة اليورو .. ٦ تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها (الدولرة)، ١٩/يونيو/٢٠١٠
http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.save
و المركز العربي الألماني، أزمة اليورو وتداعياتها الأوربية والعالمية، نوفيمبر/٢٠١١
http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=48729:2011-12-09-02-36-31&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7
و الطباع: حمدي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي، منتدى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، إتحاد رجال الأعمال العرب، بيروت- لبنان، 29آذار ٢٠١٢م.
والسوق المالي (ICN.COM) دراسة حول تأثير أزمة اليونان على أكبر الاقتصاديات العربية وحلم الاتحاد النقدي الخليجي،٢٠١٠/٧/٦

وخلال عمليات التداول خسرت الأسهم في أكبر اقتصادين بمنطقة اليورو، ألمانيا وفرنسا، أكثر من ٣,٤% من قيمتها. وتأتي خسائر الأسهم يوم (١/ تشرين الثاني/نوفمبر) وسط مخاوف من أن التصويت بالرفض في الاستفتاء اليوناني المزمع يمكن أن يؤدي إلى عجز البلاد عن سداد ديونها، ويحدث اضطراباً اقتصادياً كبيراً في أنحاء منطقة اليورو. ويأتي التراجع في أسواق الأسهم عقب عمليات بيع كبيرة إثر تشكك المستثمرين حيال ما إذا كان اتفاق الديون بمنطقة اليورو الذي تم الإعلان عنه (٢٧/تشرين الأول/أكتوبر) سيكون كافياً لاحتواء الأزمة المالية التي ضربت منطقة اليورو.

ثانياً: آثار الأزمة على الأسواق النقدية

وأما فيما يتعلق بأسواق العملات الدولية فقد تأثرت العملة الأوروبية (اليورو) إبان الأزمة حيث سجلت أدنى مستوى لها مقابل الدولار لتصل إلى ١,١٨ دولار، وتأثرت عملات أوروبية أخرى كالجنيه الإسترليني، والين الياباني، مما أضفى مزيداً من المخاطر على التعاملات المالية والنقدية العالمية.

وتشير الأرقام إلى أن اليورو تراجع أمام الدولار بنسبة ٤١% خلال الفترة من أول كانون الثاني (يناير) إلى أول نيسان (أبريل) ٢٠١٠م، كما تراجع بأكثر من ٧% خلال الفترة من أول نيسان (أبريل) حتى ٢٠ أيار (مايو) ٢٠١٠م.

تزايدت معدلات التعامل بالدولار مقابل اليورو في مجالات الادخار والاحتياطيات السيادية بما يسمى "بالدولرة Dollarization" وذلك بسبب أزمة الديون اليونانية التي أدت إلى تراجع ثقة المستثمرين باليورو لصالح الدولار والذهب، فقد نجح اليورو في بداية ظهوره بالاستحواذ على ٢٨% من احتياطيات البنوك المركزية حول العالم، البالغة أكثر من ٧٥٠٠ مليار دولار، وذلك على حساب تراجع حصة الدولار من هذه الاحتياطيات لتصل إلى نحو ٦٢%، ولتبلغ نسبة الاحتياطيات العالمية من الذهب والعملات الأخرى ١٠%، ولكن بعد الأزمة تراجعت هذه النسب لصالح الدولار والذهب، وقد حقق الذهب أسعاراً غير مسبوقة في التاريخ، حيث لامس ١٣٠٠ دولار للأوقية، وذلك نتيجة تزايد الإقبال عليه لاستخدامه كملاذ آمن من جانب الأفراد والدول، خاصة من قبل الصين والهند.

ثالثاً: آثار الأزمة على التمويل والاستثمار

تراجعت معدلات التمويل في العالم بسبب الأزمة وتجدد المخاوف من فرص الإعسار المالي للشركات، وقد ساهم تراجع معدلات التمويل إلى تعطيل كثير من المشاريع التي تعتمد على الاقتراض من أسواق المال وذلك بسبب تزايد مخاطر الائتمان في ظل الأزمة مما أدى إلى ارتفاع معدلات

الفائدة، ونتيجة لذلك ارتفاع تكلفة الاقتراض عالمياً مما يشير إلى عدم وجود جدوى اقتصادية للمشاريع التي تعتمد على الاقتراض في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي عالمياً.

رابعا: آثار الأزمة على سرعة تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية

تزايدت التوقعات المتشائمة بشأن سرعة تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، حيث زادت التخوفات من أن تؤدي أزمة الديون اليونانية إلى تأخر تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، هذا إن لم تؤد إلى أزمة مالية أخرى أشد حدة من أزمة عام ٢٠٠٨م، خاصة بسبب مخاوف انتقال العدوى اليونانية إلى دول مثل: إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي، وبتحقق هذه المخاوف دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة من الأزمة تمثلت بأزمة الديون السيادية العالمية وخاصة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو تحديداً.

خامساً: آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي[1]

في حال إفلاس اليونان سوف يلحق الاقتصاد العالمي آثار سلبية حيث سيتراجع حجم التجارة الدولية مع انخفاض حجم التمويل لها مما يؤدي إلى تراجع مستوى الصادرات عالمياً، وهذا بدوره يدفع بالنمو الاقتصادي إلى مستويات متدنية.

ومع انتشار سياسات التقشف الاقتصادي من قبل الدول سيتراجع مستوى الإنفاق العام، وسترتفع معدلات البطالة مع تراجع حجم الطلب الكلي مما يؤدي إلى تراجع فرص الإنتاج وانسحاب العديد من المؤسسات من الاقتصاد، وهذا بدوره سيؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل من الأسواق المالية الدولية من قبل الدول المتعثرة وكذلك من البنوك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض لارتفاع مخاطرها.

إن تراجع الطلب على النفط ومن ثم انخفاض أسعاره سوف يضر باقتصاديات الدول المصدرة للنفط مثل: دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سينجم عن انخفاض أسعار النفط تراجع الإيرادات وزيادة العجز في الموازنة العامة بما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو في هذه الدول.

وهذا بدوره يعمل على عدم استقرار الأسواق المالية وكثرة التقلبات فيها، ويؤدي إلى تراجع اليورو أمام الدولار مسبباً تراجعاً في معدلاته من احتياطيات دول العالم بما يسمى "الدولرة" وذلك بالاستغناء عن اليورو مقابل الدولار وقد يؤدي هذا إلى اختفاء اليورو من محيط التداول الدولي، مع ارتفاع أسعار الذهب وزيادة الطلب عليه كبديل للاحتياطيات النقدية لدول العالم.

---

[1] انظر: السوق المالي (ICN.COM) دراسة حول تأثير أزمة اليونان على أكبر الاقتصاديات العربية وحلم الاتحاد النقدي الخليجي، ٦/٧/٢٠١٠

المطلب الثاني: آثار الأزمة على منطقة اليورو[١]

من المتوقع تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في أوروبا إلى ١,٨% عام ٢٠١٢م بعد أن كان ٢,٤% عام ٢٠١١م، وانخفاض معدل نمو الاقتصاد الألماني بمقدار النصف حيث وصل إلى ١,٣%، فيما بلغ مقدار العجز في الميزان التجاري في منطقة اليورو ٧,٦ مليار يورو في بدايات عام ٢٠١٢م مقارنة بفائض مقداره ٩,٧ مليار يورو في ديسمبر ٢٠١١م.

وتتجلى هذه الأزمة بارتفاع نسبة البطالة في منطقة اليورو والتي تصل حد ١١,٢% و ١٠,٤% في الاتحاد الأوروبي، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الاتحاد الأوروبي في يونيو/حزيران عام ٢٠١٢م حوالي ٢٥ مليون شخص بينهم حوالي ١٧ مليونًا في منطقة اليورو.

ويُتوقع أن ينكمش اقتصاد منطقة اليورو بواقع ٠,٦% في عام ٢٠١٢م، ومن الملاحظ وجود عدد كبير من المواطنين في دول المنطقة يعيشون تحت خط الفقر وتلاشي الطبقة المتوسطة تدريجياً، ووجود حركة إغلاق العديد من الشركات التجارية وانسحاب الكثير من المؤسسات المالية من الأسواق المالية، كما يقوم العديد من أصحاب رؤوس الأموال بإخراج أموالهم من منطقة اليورو وتحويلها إلى الين أو إلى الفرنك السويسري .وهذا أدى إلى ارتفاع الطلب على العملة السويسرية ورفع سعرها وأدى إلى خفض الأسعار داخليًا ورفع سعر المواد المصدَّرة.[٢]

---

(١) الطباع: حمدي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي، منتدى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، إتحاد رجال الأعمال العرب، بيروت- لبنان، 29آذار ٢٠١٢م.
والسوق المالي (ICN.COM) دراسة حول تأثير أزمة اليونان على أكبر الاقتصاديات العربية وحلم الاتحاد النقدي الخليجي، ٢٠١٠/٧/٦

Andreas Dombret: Europe's sovereign debt crisis – causes and possible solutions ,Speech by Dr Andreas Dombret, Member of the Executive Board of the Deutsche Bundesbank, to the Deutsche Alumni, Frankfurt am Main, 20 December 2011 . http://www.bis.org/review/r120111b.pdf
Andreas Dombret: The sovereign debt crisis in Europe and its impact on the emerging market economies, Speech by Dr Andreas Dombret, Member of the Executive Board of the Deutsche Bundesbank, to the German-Brazilian Chamber of Industry and Commerce, São Paulo, 6 December 2012.

(٢) درويش، عبد اللطيف، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢.
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/8/12/201281210931670734Euro%20in%20the%20face%20of%20challenges.pdf

وفي حال تعرض اليونان لخطر الإفلاس سيكون له أثر كبير على الاتحاد الأوروبي من عدة جوانب أبرزها:

أولاً: آثار الأزمة على البنوك الأوروبية

يبلغ إجمالي ديون اليونان للبنوك اليونانية حوالي ٣٨,٤ مليار يورو، وباقي الديون تحتفظ بها المؤسسات الأوروبية منها ٦٠% لدى البنوك الأوروبية الرئيسية حيث يبلغ نصيب البنوك الفرنسية من الديون ٥٤ مليار يورو ويبلغ نصيب البنوك الألمانية ٣٠ مليار يورو، وفي حالة إفلاس اليونان فإن الاتحاد الأوروبي يكون قد وقع في ورطة كبيرة، فعليه إما إنقاذ الحكومة اليونانية أو إنقاذ البنوك.

ومن أهم الآثار التي لحقت بالبنوك الأوروبية جراء الأزمة:

أ. خسائر مباشرة بسبب تملك هذه المصارف لسندات حكومية تعود لدول متعثرة.

ب. تراجع قيمة الضمانات الخاصة بالقروض الممنوحة للدول المدينة بسبب تعثرها مما يعني ارتفاع نسبة المخاطرة.

ج. ارتفاع تكلفة الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بسبب تراجع التصنيف الائتماني للبنوك التي تراجع تصنيف الدول التي تنتمي لها.

وبسبب هذه الآثار التي لحقت بالبنوك الأوروبية ستواجه بعض التحديات في الفترة الراهنة تتمثل بحجم السيولة: فتواجه البنوك أزمة سيولة بسبب تراجع ثقة الأسواق المالية بها، وتواجه كذلك ارتفاع في نسبة الأصول المشكوك فيها وارتفاع مخاطر الاستثمار[(1)].

ثانياً: آثار الأزمة على اليورو

قد تكون الآثار المباشرة للأزمة على الوحدة النقدية الأوروبية محدودة، إلا أن الدول خارج منطقة اليورو لها مصلحة مشروعة في حل سريع للأزمة داخل المنطقة، لأنه قد يكون للأزمة آثار سلبية من ناحية الثقة، بسبب التقلبات الحادة في أسواق رأس المال والنقد الأجنبي، وتسهم الأزمة كذلك في إضعاف الثقة في النظام المالي والنقدي، وبهذا فإن أزمة الديون السيادية هي أزمة ثقة، وهذا ما يجعل الأمر خطيراً.

ولا شك أنه مع انهيار اليونان وتتابع السلسلة لتطال إيطاليا وفرنسا وألمانيا فإن العديد من الدول الأوروبية سوف تفكر في الخروج من هذه العملة، لتنهار العملة التي تعتبر نفسها بديلا احتياطيا للدولار.

---

(1) انظر: ملهم الجزماتي، أزمة منطقة اليورو جذورها ... مقترحات لحلها، مجلة ايكونوميكات، العدد ١٩، يونيو ٢٠١٢، ص١٤.

ثالثاً: آثار الأزمة على دول منطقة اليورو[1]

على الرغم من عدم وصول أزمة الديون السيادية للنظام المالي إلا أنها تؤثر بشكل متزايد على الاقتصاد الحقيقي، على الرغم من التقييم الإيجابي للشركات في ألمانيا، إلا أنه يتوقع تدهور الأمر في المستقبل، ومن مؤشرات تدهور الأمر في المستقبل انخفاض الصادرات بشكل واضح والذي سيضعف بدوره الناتج الاقتصادي.

وفي حال إعلان إفلاس اليونان فإن هذه الديون سوف تضاف إلى إيطاليا وأسبانيا والبرتغال وايرلندا المثقلين بالديون أيضا حيث يبلغ إجمالي ديونهم حوالي ١,٢ تريليون يورو تحتفظ بها البنوك الأوروبية منها ٢٢٥ مليار يورو لدى البنوك الألمانية و ٢١٠ مليار يورو للبنوك الفرنسية.

أولاً :اليونان

تأثرت اليونان بالأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة في قطاع النقل البحري والسياحة، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو بعد أن كان الاقتصاد اليوناني قد سجل مستويات مرتفعة من النمو فقد حقق نمواً بنسبة ٤% خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧م) وقد أدى هذا إلى تسهيل التوسع في الائتمان المصرفي مؤدياً إلى زيادة مستوى الاستهلاك الخاص خلال هذه الفترة، وقد ساهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة عجز ميزان المدفوعات حيث قدر التهرب الضريبي بمبلغ ٢٠ بليون يورو سنوياً، وزادت الرواتب بمعدل ٥% سنوياً، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية، وزيادة عجز الميزان التجاري، كل هذه العوامل أدخلت اليونان في مأزق دفعها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي حيث تقدمت بطلب قرض بقيمة ٤٥ مليار دولار في نيسان ٢٠١٠م تبعه عدة قروض، وقد تجاوز الدين اليوناني ٥٠٠ مليار يورو، وتعاني الحكومة اليونانية من إجراءات تقشف قاسية بغية الحصول على مساعدات أوروبية أخرى[2].

ثانياً: أيرلندا

لم تكن المشكلة في أيرلندا بالأنفاق الحكومي إنما كانت في الضمانات المقدمة من قبل الحكومة للبنوك لتغطية القروض العقارية، وعندما وقعت البنوك في خسائر تقدر بـ ١٠٠ مليار يورو انتقلت هذه الخسائر إلى الدولة بصفتها ضامن لهذه القروض نتيجة الانهيار الاقتصادي، وارتفعت البطالة من

---

[1] انظر: درويش، عبد اللطيف، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢، ص ٣-٤. و حبش، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ١٩، العدد ٣-٤، ٢٠١١،، ص ١٢.

[2] انظر: حبش، محمد، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟، المرجع السابق، ص ١٣.

٤% عام ٢٠٠٦م إلى١٤% عام ٢٠١٠م، ووصلت نسبة عجز الموازنة عام ٢٠١٠م إلى حدود ١١,٧% الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام إلى ٧٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تموز ٢٠١١م تم تخفيض سعر الفائدة من ٦% إلى ٣,٥% بموجب اتفاق ما بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى مضاعفة مدة السداد إلى ١٥ عام، وبهذا تم إعفاء الاقتصاد الأيرلندي من مبلغ ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليون سنوياً وأدى إلى عودة أيرلندا إلى الأسواق المالية العالمية.

ثالثاً: البرتغال

في النصف الأول من عام ٢٠١٠م تقدمت البرتغال بطلب قرض قدره ٧٨ مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وكان هذا العجز نتيجة لسنوات من التغطية والإنفاق على القطاع الخدمي وطلب الحكومة اتخاذ بعض إجراءات التقشف، على إثرها قفزت البطالة إلى ١٤,٨%، وتصل نسبة عجز الموازنة العامة إلى ٨,٥% م والدين العام إلى ٨٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، ولا زالت البرتغال تعيش أزمتها.

رابعاً: إسبانيا

تعتبر إسبانيا من الدول المهمة في منطقة اليورو حيث إنها تحتل المرتبة الرابعة في دول المنطقة، وقد وصل الدين الإسباني عام ٢٠١٠م إلى ٨٢٠ مليار دولار وهذا يتجاوز ديون اليونان وأيرلندا والبرتغال مجتمعة، إلا أن ديون إسبانيا تعتبر تحت السيطرة لأنها نتيجة الإنفاق الكبير في القطاع العام.

وتعرضت إسبانيا إلى ضغوط من قبل دائنيها لخفض العجز مما أدى إلى استجابتها لتلك الضغوط وتطبيق إجراءات تقشفية أدت إلى خفض عجز الموازنة العامة من ١١,٢% عام ٢٠٠٩م إلى ٩,٨% عام ٢٠١٠م وإلى ٨,٨% في عام ٢٠١١م. وبسبب الأزمة المالية الأوروبية والإنفاق العالي لم تنجح إسبانيا في إيصال عجز الموازنة إلى ٦% وهو الهدف المنشود نتيجة لأزمة العقار وعجز مصارف القطاع الخاص عن مواجهة الأزمة، واضطرت الحكومة الإسبانية إلى تغطية الهوة المالية الناتجة، وبهذا احتاجت إسبانيا إلى ١٠٠ مليار دولار، حصلت عليها من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لتغطية مصاريفها، ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي ليصل إلى١,٧% وأن ترتفع البطالة إلى٢٥%، وأن يحدث هبوط في أسعار العقار، وعجز الموازنة قد يصل إلى ٥,٤%، وقد كانت البلاد على وشك الانهيار بسبب مشكلة سنداتها.

خامساً: إيطاليا

يحتل الاقتصاد الإيطالي المرتبة الثالثة بين اقتصاديات منطقة اليورو، لذلك تهدد أزمتها اليورو بشكل كبير،حيث تصل نسبة عجز الموازنة إلى ٥,٣% الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠م، مع ارتفاع الدين العام إلى ١١٨,٢% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل ٢,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٠م، وبقي مستوى النمو ولأكثر من عشر سنوات أقل من المستوى الأوروبي. لذلك اتخذت الحكومة الإيطالية إجراءات لتوفير ١٢٤ مليار يورو لتجاوز أزمتها ولكن المؤشرات حتى هذه اللحظة لا تدل على أن إيطاليا تجاوزت أزمتها.

سادساً :بلجيكيا

وصل دين بلجيكيا إلى ١٠٠% من الدخل القومي وتعد أعلى نسبة بعد اليونان وإيطاليا، وقد بلغ العجز في الموازنة ٥% وقامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من خلال صناديق التأمين ولم تلجأ إلى القروض الخارجية فساهم هذا في المحافظة على سمعتها في الأسواق المالية، ومع هذا فإن بلجيكيا معرضة للدخول في الأزمة ما لم تقوم بتوفير ١١ مليار يورو بإتباع سياسات تقشفية بغية تخفيض العجز في الموازنة إلى ٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هناك شكوك حول قدرة النظام المصرفي في بلجيكيا على تجاوز الوقوع في الأزمة.

سابعاً: فرنسا

تحتل فرنسا المرتبة الثانية اقتصادياً في منطقة اليورو، وقد وصل دينها إلى ٨٣,٦% من الدخل القومي متجاوزاً النسبة المقررة في معاهدة الاتحاد الأوروبي وهي ٦٠%، ومسجلة لعجز في موازنتها يقدر بـ ٧,٤% عام ٢٠١١م متجاوزاً النسبة المقررة في الاتفاقية المقدرة بحدها الأعلى ٣%، وذلك نتيجة تأثرها بالأزمة، وهي من الدول المرشحة للحصول على حزمة إنقاذ بعد إسبانيا وإيطاليا، ولتفادي دخول فرنسا الأزمة تبنت الحكومة سياسات تقشفية احترازية قاسية للمحافظة على مركزها الاقتصادي في منطقة اليورو.

ثامناً: ألمانيا

يتربع الاقتصاد الألماني على قمة الهرم الاقتصادي لدول منطقة اليورو، وبسبب ضخامة اقتصادها وتنظيمه يمنحها ميزة الحصول على قروض من المؤسسات الدولية وإعادة إقراضها لدول منطقة اليورو، وهذا يحقق أرباحاً كبيرة للاقتصاد الألماني، هذا وقد استفادت ألمانيا من الوحدة النقدية الأوروبية حيث كانت لها منبراً لغزو الأسواق الأوروبية فقد بلغ حجم الإنتاج الألماني الذي يذهب إلى

دول أوروبا ثلثا إنتاجها، كما نجحت في إبعاد سوقها الداخلية ونظامها المصرفي عن الأزمات الاقتصادية، وقد بلغت نسبة البطالة في ألمانيا إلى ٦,٨%، ويمكن القول: إن اقتصاد ألمانيا قادر على حمل أعباء الشعب الألماني، وإنه عملاقٌ ولكنه صغيرٌ جدًا لكي يتمكن من تحمل أعباء منطقة اليورو كاملة. ويعتبر الاقتصاد الألماني الداعم الرئيسي للدول المتعثرة اقتصادياً، ولكنه لن يقوى على دعم منطقة اليورو بأكملها حيث إنها بحاجة إلى أكثر من ١,٦ تريليون يورو لمواجهة أزمتها.

وفي حالة الإعلان الرسمي عن انهيار الاقتصاد اليوناني فإن ذلك سيقود إلى ما يأتي:[1]

أ. فقدان الثقة في السندات الإيطالية والإسبانية مما يؤدي إلى الامتناع عن شرائها، وهذا سيقود الدولتين إلى اللجوء إلى حزمة إنقاذ أوروبية تفوق بكثير الحزمة التي قدمت إلى اليونان.

ب. خروج اليونان من منطقة اليورو، وينتج عنه أزمة ثقة بين الدول الأوروبية وكذلك خروج المستثمرين إلى أسواق أخرى مثل: الولايات المتحدة واليابان.

ج. سيتحتم على الاتحاد الأوروبي السعي لتغطية أكثر من ١٦٠ مليار يورو من السندات، وستخسر ألمانيا وحدها من ٦٠-٨٠ مليار يورو، هذا إضافة إلى انخفاض قيمة الاستثمارات الأوروبية في اليونان.

د. عمليات سحب جماعية لرؤوس الأموال من البنوك اليونانية مما سيؤدي إلى إفلاس بعض البنوك اليونانية، ولهذا تأثير على البنوك الأوروبية ذاتها والذي سيؤدي أيضا إلى انهيار البعض منها أو على الأقل إلى فوضى وأزمة في النظام البنكي الأوروبي والعالمي.

ه. وصول أحزاب متطرفة إلى السلطة بسبب الفوضى الناجمة عن الانهيار الاقتصادي، أو إلى انقلاب عسكري، ولهذا أيضا تداعيات خطيرة على الاقتصاد والأمن الأوروبي.

و. سيؤدي إلى عجزها عن دفع ديونها، ومن ثم إلى شطب تلك الديون، وهذا سيقود إلى محدودية في قدرة البنوك الأوروبية على الإقراض، وهذا بدوره سيخفض الاستهلاك وسيقود إلى الكساد الاقتصادي في السوق الأوروبية.

---

[1] درويش، عبد اللطيف، الأزمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ يونيو/ حزيران ٢٠١٢، ص ٦-٧.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للخروج من الأزمة من وجهة نظر وضعية

يتحتم على أوروبا القيام بإجراءات عاجلة ومحورية كي تستطيع الخروج من أزمة الديون السيادية التي تخيم على منطقة اليورو والتي تهدد بقائها، فهناك ثلاث خطوات رئيسية يجب أن تتخذها أوروبا لهذا، وهي[1]:

١) **توفير المزيد من التمويل مع وجود إجراءات للتغلب على عجز الموازنة:** فلا بد من اتخاذ المزيد من الإجراءات على مستوى المالية العامة، ولا يعني هذا شد الأحزمة في البدايات بل يمكن معالجة المخاطر التي تهدد المالية العامة على المدى الطويل، ويتم استخدام أساليب على المدى القصير لدعم النمو وتوفير فرص العمل، ولكن بدون تحديد مسار موثوق للتمويل سيكون الفشل هو مصير التصحيح المالي، فاتخاذ القرار بشأن مسار عجز الموازنة يختلف في النهاية عن تأمين الأموال اللازمة للتمويل، فقد يتوفر التمويل من القطاع الخاص أو الرسمي أو البنك المركزي الأوروبي أو دول المنطقة.

٢) **إعادة رسملة البنوك:** وذلك لتمكنها من الصمود أمام مخاطر الكيانات السيادية ومواجهة ضعف النمو، وهو عامل أساسي لعدم انتقال العدوى إلى دول أخرى في المنطقة، ويتمثل أكثر الحلول كفاءة بإعادة رسملة البنوك من خلال القطاع الخاص، أو باستخدام الأموال العامة إذا دعت الضرورة لذلك، وسيكون أحد الخيارات هو تعبئة موارد "التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي" أو مصدر آخر للتمويل على مستوى أوروبا لإعادة رسملة البنوك بشكل مباشر، مما يؤدي إلى تقليل الأعباء الملقاة على عاتق الدول المعرضة للمخاطر.

٣) **وضع رؤية موحدة لمستقبل أوروبا:** فقد كشفت الاضطرابات الأخيرة عيوب في بنيان منطقة اليورو تهدد استمرارية الوحدة النقدية فيها، وبهذا فلا مجال للاضطراب في وجهتها المستقبلية أو عدم وضوح رسالتها لأن هذا يعمل على زيادة التوترات الاقتصادية في المنطقة، فعلى أوروبا أن تلتزم برؤية موحدة ترتكز إلى أسس صلبة بما في ذلك وضع قواعد للمالية العامة تثبت نجاحها على أرض الواقع.

---

[1] انظر: لاغارد: كريستين، المخاطر العالمية في تزايد، لكن مسار التعافي لا يزال ممتداً، ندوة جاكسون هول، ٢٧ أغسطس ٢٠١١، ص ٣-٤. و درويش، عبد اللطيف، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠ أغسطس/ آب ٢٠١٢، ص ٦-٧.

ورغم أن الإجراءات الأوروبية تعاملت مع الأزمة إلى الحد الذي حال دون إفلاس أيٍّ من دول منطقة اليورو، إلا أن اقتصاديات هذه الدول لازالت هشة وعاجزةً عن مواجهة أزمة ديونها، وستبقى كذلك لفترة طويلة؛ لذلك فإنه من الأجدر أن تقوم أوروبا بما يلي[1]:

أ. إعفاء الدول المتعثرة من فوائد ديونها.

ب. فرض رقابة على كل التعاملات المصرفية للحيلولة دون مخالفة المصارف للقوانين.

ج. الدعم المباشر للاستثمار دون وساطة مصرفية أو حكومية.

د. فرض رقابة على الحكومات وإلزامها بالقوانين الأوروبية.

ه. متابعة حركة رؤوس الأموال والحد من هجرتها.

و. تشكيل هيئة مالية موحدة، وتوحيد القوانين المالية والاجتماعية كالضرائب والتقاعد والأجور.

ز. انكفاء أوروبا على الأسواق الداخلية لفترة من الزمن، وتوقف الدول الصناعية الأوروبية عن محاولاتها لخفض قيمة اليورو بغرض منافسة الولايات المتحدة الأميركية والصين تجارياً.

وبخلاف ذلك، ستنهار بعض الدول الأوربية وخاصة دول جنوب أوروبا، وسيفقد الاتحاد الأوروبي مصداقيته، وستضطر العديد من الدول إلى الخروج من منطقة اليورو .والاحتمال الأرجح هو لجوء الدول المتعثرة إلى الأخذ بفكرة ازدواجية أو ثنائية العملة أي عملة محلية للتعاملات الداخلية، واليورو للتعاملات الخارجية، وهذا سيساعد على تفادي ردود الفعل المحتملة. ولكن أسوأ ما في القضية هو أن أوروبا تاريخياً كل ما واجهت أزمة ذهبت للبحث عن حلٍّ خارج حدودها بأية طريقة وبأي ثمن.

---

[1] انظر: لاغارد: كريستين، المخاطر العالمية في تزايد، لكن مسار التعافي لا يزال ممتداً، المرجع السابق، ص ٣-٤.
و درويش، عبد اللطيف، اليورو في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص ٦-٧.

الفصل الثالث

أزمة الديون السيادية العالمية الأسباب والحلول من منظور إسلامي

يعيش الاقتصاد العالمي أزمة خطيرة جداً لم يقع فيها منذ ثلاثينيات القرن العشرين وهذه الأزمة ترجع إلى النظام المالي الرديء والسياسات الاقتصادية غير السليمة، وقد ساهمت هذه الأزمة في إعادة النظر في ذات النظام الرأسمالي وسياساته الهشة، وبدأ البحث عن نظام اقتصادي بديل يمكن أن يحظى ببعض الحصانة من هذه الأزمات التي توالت على الاقتصاد العالمي، فكان التمويل الإسلامي طرحاً بديلاً أمام العالم الغربي ليتجنبوا به تكرار مثل هذه الأزمات، فما هي أساب هذه الأزمة من المنظور الإسلامي، وما هي الحلول الإسلامية لها، وما هي نظرة الإسلام للدين العام، وسيدرس هذا الفصل هذه الأمور من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: أسباب أزمة الديون السيادية العالمية من منظور إسلامي.

المبحث الثاني: حلول مقترحة لأزمة الديون السيادية العالمية من منظور إسلامي.

المبحث الثالث: الدين العام في اقتصاد إسلامي.

المبحث الأول

أسباب أزمة الديون السيادية العالمية من منظور إسلامي

يدرس هذا المبحث أسباب أزمة الديون السيادية العالمية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، حيث يربط بين هذه الأزمة وسلبيات النظام الرأسمالي، ومن أهمها النظام التمويلي، وغياب الرقابة الفعالة، والتوسع في التعاطي مع المشتقات المالية، والفساد والإفساد، والسياسات الاقتصادية الخاطئة، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الرافعة المالية والمديونية المفرطة

(Financial Leverage and Excessive Borrowing)

كانت المديونية المفرطة أحد أكبر الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية التي آلت فيما بعد إلى أزمة ديون سيادية أخذت دول العالم وخاصة دول منطقة اليورو إلى حافة الهاوية حيث تنامت المديونيات بشكل ملفت في دول المنطقة، وساعدت بعض العوامل المختلفة على الإفراط في المديونية، ومنها: أن الدين كان أمراً استثنائياً غير مقبول اجتماعياً و لكن هذا تلاشى كلياً في هذا الزمان، وكذلك إلغاء قوانين الربا الذي كانت تحرمه الكنيسة في العصور الوسطى، وغياب القيود الرقابية على المشتقات المالية (Financial Derivatives) والسماح للبنوك بالتعامل بالمشتقات المالية في مطلع القرن الحادي والعشرين ولتغامر بأخطر الأدوات المالية - المشتقات- في أهم الأصول الاقتصادية، وهي العقار.

وبالإضافة إلى إعطاء الاستدانة مزايا ضريبية، وحرم من هذه المزايا التمويل الذي يعتمد على المشاركة أو الادخار الذاتي، وبسبب تطورات الدراسات في الاقتصاد والتمويل وصعود المدرسة المعارضة للقيود والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ومع تطوير التحليل المالي للمشتقات المالية التي تسهل تسعير الخطر، ظن الاقتصاديون أنهم دخلوا عصر جديد يمكن فيه السيطرة على الخطر مع زيادة العوائد.

وبالنظر إلى الأصول فهناك أصول تمثل الملكية، وأصول تمثل المديونية، وحيث إن الأصول التي تمثل الملكية لها حدود إصدار فلا يمكن إصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية،

وأما الأصول المالية المرتبطة بالمديونية فلا حدود لتناميها، فقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في أصول المديونية، ورغم وجود رقابة من قبل البنوك المركزية على نسب الإقراض مقابل أصول الملكية، إلا أن هناك بعض البنوك تعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة بنك الاحتياط الفدرالي وتوسعت في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها، وهذا التوسع في الإقراض يعني مزيداً من المخاطر في حال تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد، وهذا ما حدث فعلاً وأدى إلى ظهور الأزمة(١).

وبالنظر إلى الوسائل التمويلية للشركات أصبح هناك افتراض عدم تأثر الاقتصاد الكلي عموماً بارتفاع المديونية بشكل سلبي، لا وبل أصبحت مزية هامة تزيد من الربح المتوقع للمساهمين وأطلق عليها اسم جديد ذو طابع إيجابي حيث أطلق عليها (الرافعة المالية Financial Leverage) أو نسبة المديونية: وهي نسبة الاستدانة إلى الموجودات، وبهذا يمكن القول أن المبتكرات المالية والتمويلية في الفترة السابقة أسهمت بشكل كبير في الإفراط في حجم المديونية التي كانت أحد أكبر أسباب الأزمة الراهنة(٢).

وبسبب الاعتماد الكبير على الدين العام كإيراد بدلاً من الضرائب وما يولده ذلك من تضخيم في عمليات التداول المالية المحلية والعالمية، أدى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم الدين العام وإثقال كاهل الدولة بالديون بما يفوق إيراداتها، بسبب زيادة إنفاقها على خطط الإنقاذ المالية خلال الأزمة المالية العالمية الفائتة(٣).

> يقول الدكتور سامي السويلم:" لا أفهم كيف تُحاسَب الحكومات الأوربية على الإفراط في الاقتراض اللامسؤول ولا تحاسَب البنوك التي أفرطت في الإقراض اللامسؤول لهذه الحكومات؟ لماذا يعاقب المقترض ولا يعاقب

---

(١) البيلاوي: حازم، جذور الأزمة المالية الدولية ومكوناتها- محاولة للفهم، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠٠٨/١١/٨، نشر مركز دراسات الشرق الأوسط ٢٠٠٩، ص ٢٦-٢٧.

(٢) الزرقا: محمد أنس بن مصطفى، الأزمة المالية العالمية المديونية المفرطة سبباً والتمويل الإسلامي بديلاً، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢، ص ١٩٩-٢٠٤.

(٣) قحف، منذر، الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل: خطوط عريضة، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠٠٨/١١/٨، نشر مركز دراسات الشرق الأوسط ٢٠٠٩، ص ١٢٣.

المقرض؟ يبدو أن أزمة الديون الأوروبية ستؤجج الثورة ضد الرأسمالية الجائرة التي بدأت بحركة احتلال وول استريت. لا أدري إن كان المسؤولون الأوربيون يدركون حجم المخاطر التي تنتظرهم لو تمادوا في إرضاء البنوك العالمية"[١].

المطلب الثاني: التمويل المستند إلى الفائدة الربوية (Riba Interest Based Finance)

إن أحد أهم أسباب الاختلال الاقتصادي في العالم هو سعر الفائدة الذي تعمد الحكومات إلى تخفيضه مع كل أزمة تواجهها، وهذا ما أشار إليه كثيرٌ من أعلام الاقتصاد الغربي ومنهم الاقتصادي الانجليزي المشهور (جون كينز) وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على قناعة راسخة عند الاقتصاديين أن سعر الفائدة إن لم يكن أحد أهم أسباب الأزمات، إلا أنه يعتبر أهم محفزات تفاقم الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمات الديون، إذ أن سعر الفائدة يعمل على مضاعفة الديون وخاصة في حالات العجز عن السداد مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة، وهذا ما نراه في الواقع الملموس؛ ولهذا تم إلغاء سعر الفائدة في الشريعة الإسلامية بتحريم الربا، وهذا لما للربا من آثار سلبية مباشرة على الاقتصاد ومحفزة للأزمات الاقتصادية، وبهذا فسعر الفائدة يعتبر أحد أهم أسباب أزمة الديون السيادية من المنظور الإسلامي.

وباعتماد التمويل التقليدي على سعر الفائدة وإهماله للتمويل بالمشاركة الذي يقوم بتوزيع المخاطر على أطراف التعاقد، من شأنه تضخيم حجم المديونية الفردية ومديونية الشركات وتفاقم الديون مع كل تعثر للجهات المدينة، وبسبب تسهيل الائتمان المصرفي من خلال الاعتماد على الضمانات المادية كالرهن أدى إلى تحفيز الأفراد والمؤسسات للحصول على التمويل من المصارف مما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية بشكل ملفت، وخاصة بالديون المتعلقة بالأسواق المالية وفي مقدمتها المشتقات المالية القائمة على المقامرات[٢].

هذا ويعتبر الربا المحرك الرئيسي للتضخم، فعندما تحصل المنشآت على القروض الربوية فإن هذا يعني بالنسبة لها زيادة في تكاليف الإنتاج، مما يدفع المنشآت إلى رفع أسعار السلع والخدمات

---

(١) السويلم، سامي، عبر صفحته على الفيس بوك بتاريخ ٢٠١١/١١/١٩
https://www.facebook.com/#!/sami.suwailem/posts/2245796896687.

(٢) انظر: الهميم، عبد اللطيف، الأزمة المالية والبديل الثالث (سقوط الرأسمالية)، الرياض- السعودية، بيت الأفكار الدولية، ٢٠١١، ص ٤٩-٥٥.

المنتجة، مما يولد تغيراً في الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر في المدى الطويل، وهذا يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي بالنتيجة إلى الإخلال في النظام التوزيعي للدخل بين أفراد المجتمع على حساب الطبقات الفقيرة، مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد في المجتمع، ففي حين تحصل المشروعات الكبيرة بحجة الملاءة المالية على قروض أكبر وسعر فائدة أقل، ويحدث العكس بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة التي تكون أكثر فائدة وإنتاجية بالنسبة للمجتمع، وبالرجوع إلى جذور الأزمات الاقتصادية نجدها تعود بشكل رئيسي إلى القروض الربوية المفرطة التي حفزت الأسواق بشكل كبير جداً وكانت في نظر الرأسمالية محركاً للاقتصاد، ولكن ما لبثت موجات النمو والانتعاش الاقتصادي أن تلاشت وانتكس الاقتصاد العالمي عندما عجز المدينون عن السداد ومن ثم إشهار الإفلاس[١].

> "ويلاحظ أن نظريات الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي استطاعت أن تثبت أن لرأس المال عائداً، ولكنها فشلت في أن تثبت أن العائد يمكن أن يكون في صورة فائدة. هذا من الناحية العلمية، أما من الناحية العملية فإن للفائدة أثراً سيئًا في إحداث الدورات والأزمات المالية، ويجب الانتباه أخيراً إلى أن الإسلام لا يقول كما هو شائع بمعدل فائدة صفر، فالمعدل يمكن أن يكون صفراً بالنسبة للقروض الاستهلاكية الضرورية، أما تمويل الإنتاج فلا يتم بمعدل فائدة صفر، بل يتم بنسبة من الأرباح"[٢].

المطلب الثالث: بيع الديون وتوريقها (Debt Liquidation, and Securitization of Debt)

بيع الدين بالدين أو توريق الديون كان السبب الأساسي بانتقال الأزمة وانتشارها في العالم، فهي عملية تحويل الدين إلى سيولة من خلال تحويله إلى سندات متداولة في السوق المالي والتي تسمى (سندات القروض العقارية المضمونة بأصول) ، وتتم عملية التوريق من خلال تجزئة دين وتحويله إلى سندات قابلة للتداول من قبل مستثمرين حول العالم وتدر دخلاً متمثلاً بفوائد ربوية، ويترتب على

---

[١] انظر: أبو الهول، محي الدين يعقوب، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، القاهرة- مصر، دار السلام، ط١، ٢٠١٢، ص ٣٥-٣٨. و النجار، مصلح بن عبد الحي، الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي، الرياض- السعودية، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠١١، ج١، ص ١٤١.

[٢] المصري: رفيق يونس، الأزمة المالية العالمية :أسباب وحلول من منظور إسلامي،في، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة – السعودية، ط١،٢٠٠٩، ص ٣٨٥.

هذه العملية احتفاظ الجهة المصدرة للسند بنسبة من العائد على محفظته من القروض العقارية التي تم توريقها، بالإضافة إلى حصوله على السيولة التي يمكن أن يعيد إقراضها مرة أخرى مما يزيد من حجم المتداول النقدي في الاقتصاد دون زيادة في حجم المتداول السلعي مما يزيد من الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، وكذلك يتم نشر المخاطر - من خلال عملية التوريق- على حاملي السندات مقابل ما يحصلون عليه من عوائد، وكلما ارتفع مستوى المخاطر المرتبطة بالقروض العقارية ارتفع معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون[1].

ويعتبر التوريق من أهم الابتكارات المالية التي أحدثت ثورة في أسواق المال العالمية في سبعينيات القرن الماضي، التي أتاحت للمؤسسات الاقتصادية والمالية إمكانات جديدة لتوفير السيولة بتكاليف قليلة بالإضافة إلى نقل جزء من المخاطر التي كانت تثقل كاهلها إلى أطراف أخرى.

ولكن ومع الاستعمال المفرط لهذا النوع من الأوراق المالية من قبل البنوك من خلال توريق قروض الرهن العقاري، ولعب التوريق دوراً هاماً في ارتباط المؤسسات المالية ببعضها البعض مما أدى إلى انهيار الجميع نتيجة لسقوط أول قطعة من قطع الدومينو[2]، وهذا أدى إلى وقوع أزمات مالية حادة أثرت سلبا على اقتصاديات الدول التي تتعامل في هذا النوع من الأوراق المالية.[3]

وقد انتشرت هذه العمليات بشكل واسع جداً في الربع الأخير من القرن العشرين، وكان التوسع في عمليات بيع الدين أحد أسباب حدوث أزمات الديون في الاقتصاد، حيث إن هذه العمليات لا تضيف أي فائدة للاقتصاد الحقيقي، لا بل على العكس إنها تضر بالاقتصاد الحقيقي حيث إنها لا تزيد من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، بل تقوم بزيادة أعباء الاقتصاد، حيث إن بيع الدين يعني زيادته وبهذا زيادة حجم المديونية في الاقتصاد في مقابل تراجع في الناتج مما يؤدي إلى اختلال في الاقتصاد الكلي وظهور أزمة الديون السيادية.

---

(١) انظر: النجار، مصلح بن عبد الحي، الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي، الرياض- السعودية، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠١١، ج١، ص ١٥٥. و قدي: عبد المجيد.، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة – مصر، العدد ٤٦، ص ١٢-١٣.

(٢) قحف، منذر، الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل: خطوط عريضة، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص ١٢٢.

(٣) خاسف، جمال الدين، فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

المطلب الرابع: جدولة الديون (Debt Scheduling)

إن عمليات جدولة ديون الدولة عن طريق المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو نادي باريس لا يعد علاجاً للديون السيادية كما تصوره هذه المؤسسات، وعلى العكس تماماً فإن عمليات الجدولة هذه تؤدي إلى زيادة أعباء الديون المترتبة على الدولة مع فرض شروط مجحفة في حق اقتصاديات الدول المطالبة بجدولة الديون، ولهذا فإن جدولة الديون ليست لوحدها سبب في أزمة الديون السيادية، بل وكذلك شروط الجدولة التي من شأنها إرضاخ هذه الدول لشروط اقتصادية قاسية يصعب معها التخلص من المديونية وتقود بذلك إلى التبعية الاقتصادية لهذه المؤسسات والدولة القائمة عليها.

المطلب الخامس: المشتقات المالية والمقامرة في الأسواق المالية (المضاربات الوهمية والعقود الصورية) Financial Derivatives and Speculation

مع انتقال الرأسمالية من مرحلة الإنتاج والخدمات إلى مرحلة الرأسمالية المالية وتضخيم أرباح القطاع المالي، واعتماده كأسلوب لتحقيق الربح السريع، ونشوء عقود مالية مستحدثة أطلق عليها (المشتقات المالية)، أدت إلى خلق فجوة كبيرة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي مؤدية إلى ما يسمى (بنظرية الهرم المقلوب Inverted Pyramid) التي تتسم بعدم الاستقرار[١].

وتعتبر المشتقات (derivatives) عقود لتبادل المخاطر المالية، ومن أشهر صورها:

١. المستقبليات (futures): وهي عقود تعطي حاملها حق بيع أو شراء كمية معينة من أصل معين (سلعة أو ورقة مالية) بسعر محدد مسبقاً ويتم التسليم والتسلم في المستقبل[٢].

٢. العقود الآجلة أو الأمامية (Forward Contract): وهي العقود التي يلتزم فيها البائع أن يسلم للمشتري السلعة محل التعاقد في تاريخ لاحق، بسعر يتفق عليه وقت التعاقد، يطلق عليه سعر التنفيذ (Exercise Price). وتعتبر العقود الآجلة عقود شخصية خلافاً للمستقبليات التي

---

[١] قحف، منذر، الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل: خطوط عريضة، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص ١٢٢.
[٢] هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية- مصر، منشأة المعارف، ١٩٩٧، ص ٦٣١.

تكون فيها العلاقة بين الطرفين غير مباشرة بوساطة بيت التسوية (Clearing Contracts)[١].

٣. الاختيارات (options): هو عقد يعطي لحامله الحق في شراء أو بيع ورقة مالية في تاريخ لاحق، وبسعر يحدد وقت التعاقد، ويكون لمشتري الاختيار الحق في التنفيذ وعدمه، وذلك مقابل مبلغ يدفع لمشتري الخيار من قبل محرر الخيار وهو البائع[٢].

٤. المقايضات أو المبادلات (swaps): هو التزام تعاقدي يتضمن تبادل نوع من التدفق النقدي أو أصل معين، مقابل تدفق أو أصل آخر، بناءً على شروط متفق عليها عند التعاقد[٣].

وتُعَدُّ المشتقات من أهم أدوات المجازفة في الأسواق المالية[٤]، وبهذا فإن المشتقات عقود مالية مشتقة من أصول مالية غير مقصودة لذاتها، وإنما تُعَدُّ أدوات لنقل المخاطر من طرف إلى آخر بما سمي حديثاً بالهندسة المالية (Financial Engineering)، وتُعَدُّ المخاطرة في المشتقات المالية مرتفعة جداً بالمقارنة بمخاطر الاستثمار عموماً، ويتم تسوية هذه العقود عن طريق فروق الأسعار دون تبادل الأصول الحقيقية لهذه المشتقات[٥].

وبهذا فإن المشتقات المالية عقود على فروق الأسعار، فتنتهي العقود بدفع هذه الفروق، فهي في النتيجة مبادلة نقد بنقد دون نقل ملكية الأصول، فهي التزامات مالية بدفع مقدار الفرق فهي من حيث الجوهر لا تختلف عن الديون، وبما أن المراهنة لا تحتاج أي ملكية للسلع والخدمات فلا يوجد حدود لنمو حجم المشتقات كما هو الحال في الربا، ولهذا فإن كل من الربا والقمار باستخدام المشتقات المالية يحقق نمواً في الاقتصاد المالي بمعدلات متسارعة تفوق النمو في الاقتصاد الحقيقي، وهذا بدوره يقود إلى (الهرم المقلوب) الذي يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي.

---

(١) هندي، منير إبراهيم، الأسواق الحاضرة والمستقبلة، عمان- الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٤، ص ٣٧٠-٣٧١.

(٢) هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ص٥٨٩.

(٣) رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، عمان- الأردن، دار وائل، ط١، ١٩٩٨، ص ١٠٧.

(٤) السويلم، سامي بن إبراهيم، التحوط في التمويل الإسلامي، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١،٢٠٠٧، ص ٢٩. و المصري: رفيق يونس، الأزمة المالية العالمية :أسباب وحلول من منظور إسلامي،مرجع سابق، ص ٣٨٧.

(٥) أبو الهول، محي الدين يعقوب، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ٤٩-٥١.

وبسبب تنامي الالتزامات بمعدلات أكبر بكثير من تنامي حجم الناتج المحلي وحجم النقد، فسيصبح الوفاء بهذه الالتزامات أمراً متعذراً، وهذا الانفصام بين المشتقات والاقتصاد الحقيقي لا بد أن يدفع ثمنه الاقتصاد الحقيقي، لأنه هو الموجود على أرض الواقع، ولأن المشتقات والديون لا وجود لها في الخارج بل هي التزامات في الذمة لا بد من الوفاء بها من الواقع وهو الاقتصاد الحقيقي، ولا بد من دفع ثمنها في النهاية من قبل المواطن العادي الذي ليس له أي علاقة بالمراهنات والمجازفات، فيتكبدها المواطن على شكل موجات تضخمية وأزمات مالية(١).

> "في فبراير 2003م، ألقى (وارن بافيت) - أحد أغنى أغنياء العالم ومن أنجح المستثمرين ورجال الأعمال - خطابه السنوي أمام الجمعية العمومية لشركته بيركشاير هاثواي في هذا الخطاب وصف (بافيت) المشتقات المالية بأنها" قنابل موقوتة للمتعاملين بها وللنظام الاقتصادي" وأضاف :"إنها مثل جهنم :يسهل الدخول إليها ويكاد يستحيل الخروج منها" ويقول: "إن الصورة الكلية خطرة وتتجه نحو الأسوأ" ثم ختم تعليقه بقوله: "إننا نعتقد أن المشتقات أسلحة مالية للدمار الشامل"(٢).

وقد طالب رولان لاسكين (Roland Laskine) رئيس تحرير صحيفة لوجورنال د فينانس (Le Journal des finances) في مقال له بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟" بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حدّ لهذه الأزمة التي تهزّ أسواق العالم جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة(٣).

---

(١) السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٥١-٥٢.

(٢) سحنون، محمود، ومحسن سميرة، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٣) انظر: شنيوني، نادية، نحو نظام اقتصاد إسلامي عالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، أكتوبر ٢٠١٢م، http://www.giem.info/article/details/ID/117#.Uq7xEdKQbIZ

وتعرف المضاربات بأنها عملية شراء الأسهم أو السلع أو النقد الأجنبي بهدف توقع ارتفاع أسعارها وبالتالي إعادة بيعها[١].وهي ترجمة لكلمة إنجليزية (speculation): وهي ترجمة غير صحيحة، لأن الترجمة اللغوية لهذه الكلمة هي التنبؤ والتخمين، والأفضل استعمال كلمة المجازفة بدل المضاربة[٢].

وبما أن المعرفة بفروق الأسعار أمر تقديري يدخل فيه المخاطرة والمجازفة التي تقترب من المقامرة، فدفعهم هذا الأمر إلى ابتكار عمليات كالتغطية والاختيارات لتقليل المخاطر، وابتكروا أساليب للتمويل تؤدي إلى زيادة عدد الصفقات مثل: التمويل النقدي الجزئي والبيع بالهامش، والبيع على المكشوف، ولزيادة سرعة الصفقات لجأوا إلى أساليب ملتوية لحث الآخرين على التعامل معهم، مثل: ترويج الإشاعات الكاذبة والتأثير على حركة التداول، لتسير وفق ما يحقق لهم من الأرباح[٣].

وبهذا فإن صفقات البيع أو الشراء تكون صورية لا بغرض الاستثمار، ولكن بهدف الاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية في الأجل القصير جداً، حيث ينخفض معدل الارتباط بين القيمة السوقية للأوراق المالية من ناحية وبين القيمة الاسمية والدفترية (الحقيقية) من ناحية أخرى[٤].

تساهم المضاربات الوهمية بشكل كبير في إحداث الأزمات المالية المتمثلة بانهيار النظام المالي والنقدي في الاقتصاد، وذلك لأن معظم العمليات المالية التي تتم في الأسواق المالية من قبل المضاربين تنحصر في المقامرة المنفصلة عن الاقتصاد الحقيقي، والمتمثلة بالمشتقات المالية التي تبنى على المراهنات على فروق الأسعار، وهذا يؤدي إلى توسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي مسببا أزمة في السوق المالي بما يعرف بـ (حالة الفقاعات Bubble Case) حيث ترتفع قيمة الأصول بفعل المضاربات متجاوزة قيمتها العادلة، وتصبح الغاية من تملك الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره لا قدرته على توليد الدخل، وبمجرد عودة الأصول إلى قيمتها الحقيقة

---

(١) الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٦٢.

(٢) دنيا، شوقي أحمد، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الرياض- السعودية، مكتبة الخريجي، ط ١، ١٩٨٤، ص٣٣١.

(٣) البرواري، شعبان محمد، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دمشق- سوريا، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٥، ص ١٧٠.

(٤) أحمد، محي الدين، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، جدة- السعودية، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، ط١، ١٩٩٤، ص ٤٨٤-٤٨٥.

يحدث الانهيار في السوق المالي، فتبقى الالتزامات والديون البالغة أضعاف القيمة الحقيقية للأصول مما يؤدي إلى العجز عن السداد لهذه الديون، وبانتقال عدوى المديونية إلى القطاع العام حدثت أزمة الديون السيادية[١].

المطلب السادس: غياب الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية

(Inefficient Control on Financial Institutions)

تخضع البنوك التجارية لرقابة دقيقة من قبل البنوك المركزية في معظم الدول، إلا أن هذه الرقابة تضعف أو تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل: بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل: المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات التصنيف الائتماني[٢].

ظن الكثيرون وخاصة الجهات الرقابية الحكومية أن الأمور بخير ما دام البنك المركزي، ووزارة المالية وشركات تقييم الأدوات المالية والقيادات التنفيذية للمنشآت المالية كلهم راضون عن تداول الأسواق المالية، ومع هذا فإن القيادات التنفيذية لم تكن تدرك حجم المخاطر التي تعرضت لها نتيجة الصفقات المالية المعقدة التي أدخلهم بها موظفوهم المتخصصون. وأما شركات تصنيف الديون فقد منعها إشهار خطورة الأمر هو تناقض مصالحها مع قول الحقيقة، لأن كبار المتداولين في هذه الأدوات هم عملاؤها ومصدر دخولها[٣].

وفيما يتعلق بغياب الدور الرقابي من قبل الدولة نجد ذلك يعود إلى مقومات النظام الرأسمالي الذي يستند إلى الملكية الخاصة وحرية التداول دون تدخل الدولة، ومع تكرار الأزمات الاقتصادية يتم اللجوء إلى الدولة كأداة هامة للخروج من الأزمة، وما أن تلبث الأزمة بالتلاشي حتى ترجع الأصوات

---

(١) مهيدات: محمود فهد، المضاربات الوهمية السوقية ودورها في الأزمة المالية (عقود الخيارات مثالاً)، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٢) الببلاوي: حازم، جذور الأزمة المالية الدولية ومكوناتها- محاولة للفهم، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) الجهني، علي بن طلال، الأزمة المالية وسوق الأسهم المحلية، الرياض- السعودية، توزيع مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠١٠، ص ٩٩.

المنادية بتنحي الدولة عن التدخل بالاقتصاد وحرية الأسواق والعودة إلى آراء (آدم سميث) مرة أخرى[1].

المطلب السابع: الفساد والإفساد (Corruption)

يلعب الفساد الأخلاقي الاقتصادي دوراً كبيراً في خلق الأزمات الاقتصادية والمتمثل بالاستغلال والكذب والشائعات والغش والتدليس (وهو إخفاء عيب في محل العقد) والغرر (وهو ما طوي عنك علمه وكان مستور العاقبة، كبيع الصوف على ظهر الحيوان) والمعاملات الوهمية، فغياب الضوابط الأخلاقية وتغليب مبدأ تعظيم الربح والطمع، وغياب المنافسة العادلة، أدى إلى ابتعاد الإنتاج عن أهدافه. ومن مظاهر الفساد ما يتعلق بالتقويم المالي للشركات واعتماد حساباتها، وعدم قيام الجهات الرقابية في الدولة بمهامها بحجة الحرية الاقتصادية، واستخدام الرشوة للحصول على القروض، واعتماد الأسواق المالية على المراهنات والمضاربات الوهمية باستخدام المشتقات، وعدم إظهار الديون الرديئة والادعاء بتحقيق أرباح وهمية بهدف الحصول على المكافآت، كل هذا أدى إلى التستر على الأخطاء في النظام المالي مِمّا أدى في النهاية إلى انفجار الأزمة وخروجها عن السيطرة[2].

وتتمثل مظاهر الفساد في فساد الأسواق من حيث السياسة الاقتصادية كاتباع نظام الحصص والحماية، وفساد السياسة المالية باللجوء إلى الضرائب، وفساد السياسة النقدية باللجوء إلى الفائدة الربوية، وكذلك الاحتكار والبطالة والكسب الحرام، والخيانة وفساد العهدة وفساد البيوع وفضائح الشركات:كفضيحة الشركتين الأمريكيتين العملاقتين أنرون (Anron) وورلدكوم (Worldcom) وغيرهما من الشركات. والفضائح العامة، كفضائح الرؤساء والمسؤولين وفساد الإدارة وفساد الأموال وخاصة في صناديق التحوط حيث بلغت أرباح أحد مدراء صناديق التحوط ثلاثة مليار دولار لمدير واحد فقط وهو (جون بولسون) .[3]

---

(١) المومني، رياض، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢، ص ٢٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٣) قنطقجي، سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دمشق- سوريا، دار النهضة، ط١، ٢٠٠٨، ص ٥٩-٦٠. والنجار، إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية- مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠٩، ص ٥٩.

وبخصوص الأزمة اليونانية فقد قامت الحكومة اليونانية بنشر معلومات اقتصادية غير سليمة حول نسبة الدين العام وعجز الميزان التجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، بهدف تحقيق شروط العضوية في منطقة اليورو، وهذا بدوره أدى إلى التأخر في الوصول إلى حلول للمشاكل المالية والاقتصادية التي أدت إلى ظهور الأزمة. حيث تبين في عام ٢٠٠٤م أن اليونان قامت بتخفيض نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية التي كانت ٣,٨% إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ ٣%، وفي عام ٢٠١٠م تبين أن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك (Goldman Sachs) وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة. وساهم ضعف التحصيل الضريبي، في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وقدر التهرب الضريبي بمبلغ ٢٠ بليون يورو سنوياً، مع ارتفاع الرواتب بمعدل ٥% سنوياً، وهي ضعف النسبة في الاتحاد الأوربي مما أدى إلى ضعف التنافسية، وزيادة عجز الميزان التجاري[١].

ولا بد من الإشارة إلى أن موضوع الفساد والإفساد ليس مرتبطاً بنظام بعينه وإنما قد يطرء على أي نظام ومنها النظام الإسلامي إذا أسيئ توظيفه، ولكن مبادئ الاقتصاد الإسلامي ومنظومة القيم تنطلق من واقع الإصلاح الروحي، والبعد الأخري الذي ينشئ رقابة ذاتية للأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى الرقابة الحكومية خلافاً للأنظمة الأخرى التي تخلو من أي بعد أخروي أو رقابة ذاتية.

المطلب الثامن: سوء توزيع الدخل (Bad Distribution of Income)

أدى سوء توزيع الدخل في المجتمع الرأسمالي إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبسبب انتشار أنماط استهلاكية جديدة تهدف إلى تلبية الحاجات الترفية أدى ذلك إلى طلب الحصول على الأموال بشكل كبير من خلال القروض التمويلية ذات الفائدة وخاصة من قبل أصحاب الدخول المتدنية (الفقراء) وهذا بدوره أدى إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع حيث إن من يملك الفوائض النقدية يحصل مقابلها على فوائد ممن لا يملكون، وبهذا يجنون عوائد دون أدنى مخاطر، في حين أن الطبقة الكبرى الفقيرة في المجتمع التي تكد وتشقى لا تكاد تحصل على الكفاف[٢].

---

(١) حبش: محمد، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟، مرجع سابق، ص ١٢-١٣.

(٢) عبابنه،عمر يوسف، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، إربد- الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١، ص ١٠٨.

ومما ساهم في سوء توزيع الدخل خلق الحقوق المزيفة المتمثلة بعملية (خلق النقود Money Creation) وهي تمثل نظام توزيع ظالم، حيث إن عملية خلق النقود تمثل ضريبة على الدخول بسبب ارتفاع الأسعار الذي يعتبر أمراً محتماً نتيجة خلق النقود(1).

وبهذا فإن سوء توزيع الدخل لعب دوراً هاماً في ظهور أنماط استهلاكية متوافقة مع الأغنياء، فوجد الفقراء ضالتهم في الاقتراض الربوي لتحسين مستواهم المعيشي، وأدى ذلك إلى حدوث تذبذبات في مستويات الاستهلاك والطلب ساهمت في إحداث تذبذبات في الأداء الاقتصادي، وباتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الوهمي باتجاه الأغنياء نحو التوظيفات المالية ذات المردود السريع، فكل هذه الصور من صور سوء التوزيع انتهت بأزمة مالية أدخلت العالم بأزمة ديون سيادية(2).

المطلب التاسع: التمويل بالعجز وأثره في زيادة المديونية

(Debt Increase –Paced Deficit Finance)

ينصرف مفهوم التمويل بالعجز إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد، ويكون إما بالإصدار النقدي، أو بالتوسع في الائتمان المصرفي، أو بكليهما. وقد ساهم التمويل بالعجز (التمويل التضخمي Inflationary Finance) في ارتفاع المديونية العامة للدول واستفحالها مما أدى إلى أزمة في الديون السيادية(3).

ويلاحظ أنه في حال التمويل بالعجز عن طريق البنوك التجارية فإنه قد تحدث تغيرات في أسعار الفائدة بسبب زيادة الطلب العام على الائتمان، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يزيد من حجم الدين في المجتمع، وهذا ما حصل فعلاً، فقد عجز المدينون عن سداد قيمة القروض والفوائد المترتبة عليها مما أدى إلى إفلاس بعض البنوك الأوروبية، وقد سارعت الدول الأوروبية لإنقاذ بنوكها من الإفلاس من خلال ضخ السيولة فيها وتأميمها، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة

---

(1) آليه، موريس، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، ١٩٩٣.

(2) المومني، رياض، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(3) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م١٥، ٢٠٠٣، ص ٦٤.

العامة في الدول الأوروبية، وبهذا انتقلت الأزمة من البنوك إلى الدول مسببة أزمة ديون سيادية خانقة تهدد استمرارية الاتحاد النقدي الأوروبي.

المطلب العاشر: السياسات الاقتصادية وأثرها في حدوث الأزمة

(Economic Policies Role in Debt Crises)

تحدث التقلبات الاقتصادية لتصحيح الاختلالات التي تتراكم أثناء مراحل الصعود في الاقتصاد، فعندما يرتفع مستوى الإنفاق يستجيب الإنتاج فيرتفع مستوى الدخل، ولكن عندما يكون التوسع في الإنفاق من خلال الاقتراض غير المنضبط، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في نمو الطلب أكثر من نمو الدخل، ومن ثم تراكم المديونية بأكثر مما يمكن الوفاء به، ونظراً إلى عدم إمكانية استمرار هذا الأمر فلا بد من تصحيح الخلل، وهو ما يؤدي إلى الهبوط والانكماش.

إن استخدام أدوات السياسة النقدية تمنع حدوث التصحيح التلقائي للأسواق من خلال ضخ كميات ضخمة من النقد، وهذا بدوره يؤخر عملية التصحيح مما يؤدي إلى استفحال المشكلة بتراكم المزيد من الاختلالات فيكون التصحيح في حينها أكثر فداحة وأشد تكلفة على الاقتصاد وذلك بحدوث الأزمة.

وقد نشأت هذه الأزمة نتيجة استفحال المديونية من خلال أدوات الربا المختلفة، والمجازفة من خلال أدوات الميسر المعقدة، مما جعل الأسواق عبارة عن فقاعة لا بد أن تنفجر في النهاية، وكان للسياسات الاقتصادية الغربية دور بارز في تأجيج الأزمة، حيث كانت السياسات الاقتصادية تقوم على (خصخصة الأرباح، وتأميم الخسائر) وسرعان ما أدى هذا إلى انهيار الاقتصاد، ولهذا فإن السياسات الاقتصادية كانت من خلال المذهب الرأسمالي الذي يقضي بعدم التدخل في الأسواق وتركها تصحح نفسها بنفسها، إلا أن هذا لم يحدث بل كانت السياسات الاقتصادية تتدخل في الأسواق لمنع حدوث تصحيح للاختلالات مما أدى إلى تراكمها وحدوث الأزمة[1].

---

[1] السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤، و السويلم، سامي بن إبراهيم، التحوط في التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٧.

وبالنظر للسياسات المتبعة في تمويل عجز الموازنة العامة نجد أنها أساليب تقوم بتوسيع نطاق الدين العام والمساهمة في زيادة المديونية السيادية للدولة مؤدية في النهاية إلى أزمة ديون خانقة، تعجز موارد الدولة عن سدادها، وتتمثل هذه السياسات بما يأتي[١]:

١) **التمويل بالضرائب:** في حال فرض ضرائب جديدة على أرباح الشركات تقوم هذه الشركات بترحيل هذه الضرائب إلى المستهلكين (العاملين) فيطالبون برفع أجورهم لتتناسب مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الأرباح، وهذا بدوره يقلل من إعادة توظيف الأرباح في استثمارات جديدة، وتراجع معدلات النمو، ويلعب التطور التقني في مجال الآلات والمعدات دوراً في زيادة معدلات البطالة بسبب ارتفاع أجور العمالة، ويؤدي كذلك إلى زيادة تكلفة رأس المال، هذا وإن زيادة معدلات الأجور بنسبة أكبر من الزيادة في معدلات الفائدة فإن هذا يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

٢) **التمويل بالاقتراض من البنك المركزي:** وذلك عن طريق زيادة المعروض النقدي الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وقد تم الحديث عنه في المطلب السابق.

٣) **التمويل بالاقتراض العام (الدين العام):** وتأخذ شكل سلف وقروض وتسهيلات مالية من قبل البنوك المحلية أو مؤسسات الاقتراض الدولية، أو على شكل سندات حكومية، فالأموال التي يتم اكتتابها من قبل القطاع الخاص تعتبر تسرباً لأموال كان من الممكن أن توجه نحو الاستثمار أو الاستهلاك الذي بدوره يحفز الإنتاج، ويكون لهذا الأمر آثار انكماشية، وتعمل السلطات على زيادة معدل الفائدة على السندات الحكومية مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص وزيادة معدلات التضخم، وبالنتيجة زيادة الدين العام وأعباء خدمته، وتراجع معدلات النمو بسبب تراجع معدلات الاستثمار، وهذا يؤدي إلى خروج الدين العام عن السيطرة وإعسار الدول مما يتسبب بأزمة ديون سيادية خانقة.

---

[١] حجازي، المرسي السيد، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى- السعودية، ملف وورد، ص٢٣-٢٤.

المبحث الثاني

حلول مقترحة لأزمة الديون السيادية العالمية من منظور إسلامي

يدرس هذا المبحث الحلول المقترحة لأزمة الديون السيادية العالمية من وجهة نظر إسلامية، تنطلق من إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي على أسس جديدة، وذلك لكون السياسات الاقتصادية القائمة قد ساهمت بشكل كبير في إيجاد الأزمة الحالية، وذلك بصياغة بعض الحلول التي تندرج تحت الحلول الوقائية وأخرى حول الحلول العلاجية لأزمة الديون السيادية، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: اعتماد النموذج الاقتصادي ذي الفائدة الصفرية

(Adopting of the Modelling Zero-Interest Economy)

أولاً: الربا، تحريمه وآثاره السلبية على الاقتصاد

إن تحريم الربا أمر مقطوع به في جميع الأديان،قال تعالى:﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ ﴾ النساء: ١٦٠ - ١٦١ و قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾ البقرة: ٢٧٨ – ٢٧٩، إلا أن النظام الرأسمالي استباح العمل به، وحيث إن نظرياتهم أثبتت أن لرأس المال عائد، ولكن هذا العائد قد يكون في صورة فائدة، أو في صورة حصة من الربح، وقد حرم الإسلام العائد المقطوع لرأس المال، ويمكنه الحصول على نسبة من الربح المتحقق نتيجة تعرضه لمخاطر الخسارة، أما القرض في الإسلام فيمنح لأغراض البّر والمعروف، ولا فائدة عليه، أما في مجال البيوع وخاصة البيع الآجل وبيع التقسيط فقد أجاز الفقهاء زيادة الثمن

مقابل الزمن، وقالوا: للزمن حصة من الثمن، ولكن إن تحقق الأجل ولم يتم السداد فلا يجوز تحميل المدين العاجز عن السداد فوائد تأخير[١].

ومن الناحية الاقتصادية نرى أن للتعامل بالفائدة الربوية آثاراً ضارة، حيث إنه يعمل على تركز الثروة في أيدي فئة محدودة ويزيد الفجوة بين طبقات المجتمع حيث إن أصحاب الملاءة المالية والفوائض النقدية من أفراد ومؤسسات ودول هم من يقدمون القروض ويحصلون على الفائدة من الفئات الضعيفة ذات العوز مما يؤدي إلى زيادة الفقير فقراً والغني غنى، وكذلك فإن الفائدة الربوية تُعَدُّ مثبطاً للاستثمار حيث إنها تعتبر تكاليف إضافية على الاستثمار، وبهذا فإن سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبدوره يؤدي إلى حدوث التضخم الذي ينجم عنه دخول الاقتصاد في حالة كساد وارتفاع في معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وهكذا يدخل الاقتصاد في دوامة الأزمة الاقتصادية.

إن عملية القضاء على الأزمات يبدأ من نقطة واحدة وهي البحث عن أسبابها وقطع الأسباب ومن أهم أسباب أزمة الديون السيادية التعامل بسعر الفائدة (الربا) الذي يعتبر سبباً في إحداث الدورات والأزمات الاقتصادية، ولهذا فإن نقطة البدء في علاج أزمة الديون السيادية يجب أن ينطلق من إلغاء سعر الفائدة (الربا) وبهذا يتم حصر الدين (الورم السرطاني) وعدم انتشاره وزيادته وإلا انهار الاقتصاد كما ينهار الجسد، ونرى هذا واقعاً يؤيده أرباب الاقتصاد الغربي، حيث يهرعون إلى تخفيض سعر الفائدة فور حصول أي أزمة اقتصادية، وقد يصل هذه التخفيض إلى الصفر كما حصل في اليابان في الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، حيث خفض البنك المركزي الياباني سعر الفائدة إلى صفر في أوج الأزمة، وهذا لأن سعر الفائدة يعتبر من المنشطات للأزمة (الورم السرطاني) ولهذا يجب إيقاف هذا الورم للتمكن من علاجه.

---

[١] المصري: رفيق يونس، الأزمة المالية العالمية :أسباب وحلول من منظور إسلامي،مرجع سابق، ص ٣٨٥.

ثانياً: تقييم النموذج الاقتصادي القائم على معدل الفائدة[١]

لقد أثبت النظام الاقتصادي القائم على سعر الفائدة عدم الكفاءة لإدارة الاقتصاد العالمي، حيث إن سعر الفائدة كان المحفز الأكبر للدورات والأزمات الاقتصادية في العالم، ولم يكن أداة فعالة لتخصيص الموارد الاقتصادية كما أثبته الواقع وأقره أرباب النظام الرأسمالي، فقد توصل كل من انزلر كونراد (anzelr Conrado) وجونسون لكي (Johnson Lake) إلى أن رأس المال الحالي قد أسيء تخصيصه بين القطاعات الاقتصادية وأنواع رأس المال، فالحديث عن أمثلية باريتو (Pareto optimization)[٢] ضرب من الخيال في نماذج التوازن التنافسي الكامل، وهو النموذج الذي تشكلت فيه نظرية اقتصاديات السوق. ويشير مالنفود (malnfode) إلى أنه إذا تم أخذ العلاقة ما بين الأزمان في تخصيص الموارد، فلا بد من الاقتناع بعدم كفاية النماذج في وصف العمل الفعلي لاقتصادياتنا، ويؤكد رالف تيرفي (Ralf Tarifa) على أن المعدل النقدي للفائدة لا يصلح أن يتخذ قاعدة دائمة، ويرى أن معدل الفائدة ليس معياراً مناسباً لقرارات الاستثمار.

هذا ويُعَدُّ معدل الفائدة ثمن مضلل، لأنه مفاضلة في الأثمان لصالح الأغنياء، فكلما كانت الجدارة الائتمانية أكبر كان معدل الفائدة الذي يدفعه أقل، والعكس بالعكس. وبالنتيجة فإن المنشأة الكبيرة تكون قادرة على الحصول على أموال أكثر بسعر أقل، بسبب ارتفاع درجة تصنيفها الائتماني. وبهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون ذات إنتاجية أكبر بالنسبة للمجتمع تحصل على مبالغ أقل بكثير وبأسعار فائدة أكبر لأنها ذات جدارة ائتمانية أقل، وبهذا فإن العديد من الاستثمارات ذات العائد المتوقع الأكبر لا تتم بسبب عدم حصولها على التمويل لأنها ذات تصنيف ائتماني أقل،

---

(١) انظر: شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، عمان- الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٠، ص ١٤٥-١٤٨. و السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعياً وإسلامياً، إربد- الأردن، مطبعة حلاوة، ط١، ٢٠١٢، ص ٨٤. و السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢. و قنطقجي، سامر، أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة، دمشق- سوريا، مؤسسة الرسالة ناشرون، د.ت، ص ٢٨-٣١. و الغزالي، عبد الحميد، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، جدة – السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٧-٢٢. وأبو الفتوح، نجاح عبد العليم، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، إربد- الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١، ص ٣١٢-٣٢٥.

(٢) وتسمى أيضاً كفاءة باريتو وهي مصطلح اقتصادي استحدثه العالم الاقتصادي الإيطالي فيلفريدو باريتو يطلق على حالة الكفاءة الاقتصادية التي تحدث عندما لا يمكن زيادة منفعة مستهلك أو سلعة ما إلا عن طريق الإضرار بمستهلك أو سلعة أخرى، وهي تختلف عن حالة أفضلية باريتو؛ إذ أن حالة الأمثلية لا تتحقق إلا عندما يتم استنفاد كافة التفضيلات. انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

وبهذا فإن التمويل يتجه إلى مؤسسات أقل إنتاجية، ولكنها أكثر أماناً، وهذا ما أطلق عليه (رأس المال الجبان) وهذا بسبب عدم كفاءة معيار تخصيص الموارد وهو (سعر الفائدة).

وبهذا فإن معدل الفائدة لا يعتبر معياراً موضوعياً لإنتاجية المنشأة، بل هو معيار متحيز من معايير التصنيف الائتماني، وهذا ما حدث في النظام الرأسمالي حيث أدى إلى تجاوز المنشآت الكبيرة حدود وفورات الحجم، وتعزيز السلطة الاحتكارية لها، وكان هذا على حساب المنشآت الأخرى بحرمانها من الائتمان، ويظهر هذا بشكل جلي في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، وتحدث أزمة سيولة نتيجة نقصان التدفقات النقدية الداخلية. فبالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فإنها لا تستطيع الحصول على الائتمان من قبل المصارف وتلغى قروضها وتتعرض للإفلاس، وهذا خلافاً للمنشآت الكبيرة التي يعاد جدولة ديونها وتحصل على قروض جديدة، فهل يمكن أن يكون هذا المعيار (معدل الفائدة) معياراً عادلاً لتخصيص الموارد؟

يُعَدُّ سعر الفائدة عنصراً مثبطاً للاستثمار، حيث إن المستثمر يقوم بالمقارنة بين الربح المتوقع (الكفاية الحدية للاستثمار) وتكلفة الاستثمار (سعر الفائدة) فإن كانت الكفاية الحدية أكبر ترجح قرار الاستثمار وإلا فلا جدوى منه، ولهذا فقد لاحظ كينـز (Keynes) ومن قبله فكسل (Vexille) أن تخفيض سعر الفائدة النقدي يحسم الأمر لصالح القرار الاستثماري، وبهذا فإن سعر الفائدة يعتبر عقبة في وجه الاستثمار، ولهذا أشار هانسن (Hansen) إلى أن تخفيض الفائدة إلى الصفر يعني أن الاستثمار يمكن أن يستمر حتى تصل الكفاية الحدية للاستثمار إلى الصفر، وهو ما أطلق عليه كينـز (الاستثمار الكامل).

ويقرر الاقتصاد الإسلامي تبعية التمويل للنشاط الحقيقي كما اتفقت عليه المدارس الاقتصادية، ويقرر أن القطاع المالي قد يكون مصدراً لأسوء المخاطر الاقتصادية، وقد تختل العلاقة بين الجهتين ويكون التمويل هو المتبوع والاقتصاد الحقيقي هو التابع إذا انفصل القطاعان عن بعضهما بفعل الربا. وهذا الفصل يسمح بنمو المديونية بشكل كبير لأن نموها لا يتطلب من الجهد والإبداع ما يتطلبه النشاط الاقتصادي الحقيقي، وبهذا فإن معدلات المديونية ستنمو بمعدلات أعلى وأسرع من معدلات نمو الناتج المحلي. وينتج عن ذلك ما يسمى (الهرم المقلوب) فالدين ينمو بأضعاف رأس المال، وبهذا فإن الربا أداة لمضاعفة المديونية وبروز الهرم المقلوب، ومع ملاحظة الأعباء المترتبة على هذه الأهرامات من النمو في خدمة الدين التي تفوق النمو في الدخل، وهذا يؤدي إلى تدهور نمو الدخل إلى

حد يعطل النشاط الاقتصادي، ويصبح الاقتصاد عرضة للانهيار لتصحيح الوضع المختل للمديونية، فالانهيار يؤدي إلى شطب المديونيات التي تشكلت دون أن يدعمها ناتج أو ثروة حقيقية، وسرعان ما تعود المديونية إلى النمو بشكل أكبر من حجم الناتج المحلي مرة أخرى والتعرض للانهيار كذلك، ويصبح الاقتصاد يعاني مما وصفه منسكي (minsky): (بالنزعة التلقائية لعدم الاستقرار والهشاشة المالية) وذلك بفعل معدل الفائدة الربوية.

ثالثاً: ماهية النموذج الاقتصادي ذو الفائدة الصفرية

لقد نجحت النظريات الاقتصادية الرأسمالية في إثبات عائد رأس المال، إلا أنها لم تستطع أن تثبت أن هذا العائد هو الفائدة، وهذا بسبب عدم كفاءتها في تخصيص الموارد الاقتصادية، ودورها المحوري في خلق الأزمات الاقتصادية وزيادة المديونية في الاقتصاد من الناحية الجزئية والكلية، ولهذا فلا بد من وضع نموذج اقتصادي جديد قائم على فائدة صفرية، مع إثبات عائد لرأس المال يتمثل بحصة من الربح كمحرك للاستثمار، فكيف يمكن أن تتم صياغةُ النموذج الاقتصادي الجديدِ ذي الفائدة الصفرية الذي من شأنه تحصين ومعالجة الاقتصاد من الأزمات الاقتصادية وأزمات الديون السيادية[١].

وقد صدر للكاتبة البيريطانية لووريتا نابليوني كتاب بعنوان "اقتصاد ابن آوى" أشات فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في انقاذ الاقتصاد العالمي وقد أرجعت كل ما يحدث من أزمات إلى الفساد والمضاربات التي تتحكم بالسوق والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية واقترحت تخفيض سعر الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢% وهو ما يتطابق مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في اقتصاد إسلامي، وهذا المقترح قد قدمه من قبل الاقتصادي الفرنسي موريس آليه الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد[٢].

إن اعتماد معيار الربحية بدلاً من معيار الفائدة الربوية من شأنه تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل كفؤ بحيث يتم التمويل على أساس الموهبة والكفاءة فتحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

(1) Anwar, Muhammad, <u>Modeling Interest-Free Economy, A Study in Macro-economics and Development</u>, Herndon- USA, The International Institute of Islamic Thought, 1987.
انظر في تفصيل أثر استبعاد الفائدة على الاقتصاد: وأبو الفتوح، نجاح عبد العليم، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، مرجع سابق، ص ٣٢٦- ٣٣٩.

(٢) انظر: شنيوني، نادية، نحو نظام اقتصاد إسلامي عالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، أكتوبر ٢٠١٢م، http://www.giem.info/article/details/ID/117#.Uq7xEdKQblZ

ذات الخبرات الإنتاجية (التي لم ترسخ بعد جدارتهم الائتمانية) على التمويل وبمعدل ربح أقل من المنشآت الكبيرة، وبهذا يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل كفؤ وعادل[١].

وباعتماد التمويل الإسلامي معيار الربحية الذي يقوم بضبط نمو المديونية، حيث إن صيغ التمويل (البيع الآجل: وهو بيع يعجل فيه المثمن ويؤجل فيه الثمن، والسلم: وهو بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المثمن، الإجارة: وهي بيع المنافع) تسمح بإنشاء المديونية ولكن يقابلها تحقيق نمو اقتصادي، فلا يوجد في التمويل الإسلامي وسيلة لإنشاء ديون ربحية بمعزل عن تبادل السلع والخدمات، لأن هذا هو الربا المجمع على تحريمه، فالتمويل الإسلامي يعالج مشكلة المديونية المفرطة قبل وقوعها، ولا ينتظر وقوعها حتى يبحث عن سياسات لكبح جماح المديونية[٢].

وعندما نتحدث عن نظام اقتصادي صفري الفائدة نجد أن دول منظمة المؤتمر الإسلامي تطبق النظام المصرفي الإسلامي، فكل من باكستان وإيران والسودان يطبقون نظام اقتصادي خالٍ من الربا بشكل كلي، وباقي الدول الإسلامية لا تطبقه، ويثار هنا تساؤل مهم حول كيفية قيام نظام الفائدة الصفرية بالعمل بجدوى من الناحية العملية بشكل واضح.

ولا شك أن التوظيف الكامل والاستقرار في المستوى العام للأسعار من أهم الأهداف الرئيسية للدول الإسلامية التي تتجه إلى إصلاحات الفائدة الصفرية على النطاق الاقتصادي. والهدف الحالي لبعض الدول هو علاج التضخم بينما دول أخرى يمكن أن تفضل تحسين مستوى التوظيف ابتداءً. في مثل هذه المواقف فإن نموذج التوازن العام المكتمل والمتقلب يسمح للسلطات أن ترسم سياساتها المالية والنقدية بناءً على أهدافها المحددة، هو النموذج المرغوب به بشكل كبير.

ويختلف الاقتصاد الإسلامي عن نظام الاقتصاد الغربي القائم على سعر الفائدة، ولكي يتحقق طلب المواطنين بتطبيق النظام الإسلامي تحتاج الحكومات إلى هيكلية اقتصادية متطابقة مع مبادئ الإسلام ومفهومه بشكل واضح من قبل صانعي السياسة المعاصرة، وبهذا فإن تحريم الفائدة يجعل النظام الاقتصادي الإسلامي المتوقع مختلف بشكل هيكلي عن النظام الاقتصادي الغربي. نتيجة لذلك فإن النماذج الاقتصادية المبنية على الفائدة غير ملائمة لاقتصاد صفري الفائدة إلا بعد الخضوع إلى

---

[١] شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، مرجع سابق، ص ١٤٩.
[٢] السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٧.

تعديلات مناسبة، بالنسبة للأدوات الاقتصادية التي تسمح بتحليل السياسات الاقتصادية في ظل نظام مالي صفري الفائدة هي بالتأكيد ضرورية.

يلاحظ أن بعض الأدوات الاقتصادية تحتاج إلى تطوير من الصفر في ظل النظام الجديد (صفري الفائدة) والبعض الأخر يمكن الحصول عليها عن طريق النماذج التقليدية المناسبة والمطبقة في الغرب. ولكي يتحقق أداء مرضي في أي اقتصاد، فمن الضروري أن تتكافأ السياسات المالية والنقدية والدخلية في الرتبة، بحيث تكون كل سياسة منها مناسبة للسياسات الأخرى وبنفس المستوى كي لا يحدث اختلال في السياسات الاقتصادية مما ينعكس سلباً على تحقيق الأهداف الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: تبني الأخلاق الاقتصادية الإسلامية

إن المذهب الاقتصادي في الإسلام قام بصياغة الأخلاق على نطاق واسع وخاصة في منظومة المعاملات المالية، وشرع كل ما من شأنه الحفاظ على سلامة المعاملات المالية من كل الشوائب التي تخل بالرضا في العقود، وكذلك أظهر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة عند التعارض.

وقد نشرت مجلة تشالينجز(Challenger) الفرنسية الاقتصادية في افتتاحيتها موضوعاً بعنوان **"البابا أو القرآن"** بقلم رئيس التحرير بوفيس فانسون (Bea fils Vincent) يتحدث عن الرأسمالية والأخلاق وكيف أن الرجوع إلى القرآن يمكن أن يكون الحل للأزمة الاقتصادية التي يتخبط فيها العالم وتساءل كاتب المقال عن أخلاق الرأسمالية؟ حيث استشهد بمقولة الفيلسوف "اندري كونط سبونفيل" الذي قال "إن الرأسمالية لا تستطيع أن تكون أخلاقية ولا هي ضد الأخلاق، إنها ببساطة لا أخلاقية"، وتساءل عن دور الديانة المسيحية والكنيسة الكاثوليكية ومدى مساهمتهما في تكريس هذا التوجه اللاأخلاقي والمرونة في تبرير الفائدة، منبهاً إلى أن هذا النهج الاقتصادي غير الصالح قاد الإنسانية إلى الهلاك وقال: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا مضيفا: لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها، ما حلّ بنا ما حلّ من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود"[2].

---

[1] Anwar, Muhammad, Modeling Interest-Free Economy, p.15-16.

[2] انظر: شنيوني، نادية، نحو نظام اقتصاد إسلامي عالمي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، اكتوبر ٢٠١٢م؛ http://www.giem.info/article/details/ID/117#.Uq7xEdKQblZ

فقدم المذهب الاقتصادي الإسلامي منظومة أخلاقية في مجال الإنتاج والاستهلاك والتعامل، وربط بين الجانب المادي والجانب الروحي في أنشطة الفرد المسلم كافة. فقد حرّم الإسلام الربا لما فيه من استغلال لحاجة الناس، وحرم الغش والغرر (وهو ما طوي عنك علمه وكان مستور العاقبة) والتغرير (وهو وسيلة احتيال لحمل العاقد على التعاقد) والنجش(وهو تواطأ غير الراغبين بالشراء لرفع الثمن على من يريد الشراء حقيقة، ويكون في بيع المزايدة –المزاد العلني-)، وبيوع المغالبات التي يترتب عليها مصلحة لأحد الطرفين على حساب مضرة الآخر، وقد أكدت الأحكام الشرعية على ضرورة الرشد والاعتدال في الاستهلاك، وحض على التيسير على المقترض المعسر[1].

المطلب الثالث: تفعيل دور الدولة في الاقتصاد

لقد أسهب الاقتصاد الإسلامي في تدعيم أسس الحرية الاقتصادية حيث قام على مبادئ من شأنها تدعيم مبدأ الرضا في التعاملات الاقتصادية، وكانت هذه الحرية مقيدة بنظام الحسبة الذي يقضي بتدخل الدولة في الاقتصاد لمنع كل ما يشوب المعاملات من تغرير وتدليس واحتكار وغش، بالإضافة إلى مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إدارة المال العام.

إن غياب دور الدولة في الاقتصاد بحسب التصور الرأسمالي أدى إلى ضعف الجانب الرقابي على الاقتصاد، وهذا من شأنه إحداث الاختلال في هياكل الاقتصاد الكلي، وكذلك عدم وجود المشاركة الحقيقية للدولة في الاقتصاد من شأنه تأخير استجابة السلطات المعنية في مواجهة هذا الاختلال مما يؤدي إلى ظهور الأزمات الاقتصادية.

وقد أعادت الأزمات الاقتصادية فتح ملف التدخل الحكومي في مراقبة الأسواق والأنشطة الاقتصادية، حيث إن النظام الرأسمالي يقضي بحصر دور الدولة في فض المنازعات وحفظ الحقوق، واعتبار أي تدخل آخر ينافي مبدأ حرية الأسواق، ويقول مناصرو التدخل الحكومي أن الأسواق لو تركت لرغبات المتعاملين وأطماعهم لأدت إلى الانهيار كما هو حاصل، إلا أن المعارضين للتدخل الحكومي يقولون إن أعضاء الحكومة ليسوا بأحسن حال من المتعاملين في الأسواق من حيث الأطماع والأهواء، ولو فرض جدلاً نزاهة أعضاء الحكومة فقد تكون التشريعات والقيود غير محققة لكفاءة

---

[1] المومني، رياض، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، مرجع سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

الأسواق ومانعة للكوارث، والتاريخ شاهد على أن بعض السياسات والتشريعات الحكومية كانت سبباً لتدهور الاقتصاد[1].

وبناء على هذا الطرح فإن الاقتصاد بحاجة إلى تدخل حكومي بعيد عن الأهواء والجهل، يحقق مصالح المجتمع بالصورة الصحيحة والعادلة، وهذا يتأتى بالرجوع إلى المنهج الإلهي المبرأ عن كل عيب ونقص وظلم، وبهذا فليست القضية في الوقوف مع التدخل الحكومي ضد آلية السوق ولا مع آلية السوق ضد التدخل الحكومي، بل في الالتزام بالمبادئ الإلهية التي من شأنها تحقيق العدالة والكفاءة الاقتصادية، وهما مرتكزات تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتجنب الاختلالات الهيكلية.

المطلب الرابع: الصكوك الإسلامية ودورها في تفادي أزمات الديون السيادية

إن السبب الرئيسي وراء حدوث أزمة الديون السيادية هو عدم وجود سياسة اقتصادية سليمة لإدارة الدين العام من حيث الحجم والنمو وعدم عملها جنباً إلى جنب مع السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد، ومن المعلوم أن الحكومات تحصل على القروض عن طريق صكوك الدين وهي صكوك تمثل ديناً لأجل مسمى مضافاً إليه سعر فائدة، وهذا يمثل أعباءً جديدة على الاقتصاد، حيث تلزم الدولة بدفع قيمة الصك وفوائده في أجله المحدد، وفي حالة العجز عن السداد يتم جدولة هذا الدين وبسعر فائدة جديد، وهذا بدوره يؤدي إلى تعاظم حجم الدين مما يؤدي في نهاية المطاف إلى دخول الاقتصاد بأزمة ديون سيادية.

ويلاحظ أن الصكوك الإسلامية التي يمكن تداولها (كصكوك المضاربة والمشاركة) ترتكز على أصول حقيقية خلافاً للتصكيك التقليدي الذي يقوم في الغالب على تصكيك الديون، ويحصل حامل الصك الإسلامي على حصة من الربح أو الخسارة، بينما يحصل حامل الصك التقليدي على سعر فائدة محدد بالإضافة إلى أصل القرض، ويستند التصكيك الإسلامي إلى مبدأ المشاركة بينما يستند التصكيك التقليدي إلى مبدأ الدائنية، وهذا كله يساهم في زيادة حجم المديونية في التصكيك التقليدي وزيادة

---

[1] السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٧١-٧٢.

الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي بينما يحدث العكس - من الناحية النظرية- في إطار التصكيك الإسلامي[١].

إن للصكوك الإسلامية دور في تفادي وقوع مثل هذه الأزمات، وذلك لعدم اعتمادها على مبدأ الدين وسعر الفائدة، حيث تمثل هذه الصكوك حصصاً استثمارية يساهم بها حملة الصكوك بحيث تساهم هذه الصكوك في تمويل مشاريع استثمارية حكومية تعزز الناتج المحلي للاقتصاد وتحقق عوائد لكلا الطرفين الحكومة (المدينة) والدائنين، وترتبط العوائد بنتيجة هذه المشاريع، وبهذا لا يمكن أن يتفاقم الدين السيادي في ظل التعامل بالصكوك الإسلامية.

وتحتل عملية التصكيك الإسلامي دوراً هاماً في معالجة الأزمة وذلك عن طريق توفير السيولة اللازمة لتمويل المؤسسات المتضررة من الأزمة دون أن تزيد من حجم المديونية لهذه المؤسسات وأعباء خدمتها، وتساهم أيضاً في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق تمويل المشاريع العامة للدول باستخدام الصكوك الإسلامية، وكذلك يمكن أن تساهم في تقليل حجم المديونية عن طريق استبدال سندات المديونية بصكوك خدمات عامة تقدمها الدولة، أو صكوك استصناع لسلع تنتجها الدولة وبهذا تقلل من حجم المديونية، وتساهم عملية التصكيك الإسلامية في تمتين أخلاقيات الرقابة على المؤسسات المالية من قبل المساهمين (حملة الصكوك) وذلك لضمان عدم عبث الجهات الإدارية -الحكومية والخاصة- بأموالهم، ويقوم التصكيك كذلك في إعادة التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، حيث إن التصكيك الإسلامي يشترط وجود الأصول قبل تصكيكها، وهذا الأمر يحفظ للأصول قيمتها؛ ويُعَدُّ التصكيك مؤشراً على الجدارة الاقتصادية، حيث تتوجه الأموال من خلال التصكيك إلى مشروعات تمتاز بالجدارة الاقتصادية لا الجدارة الائتمانية فقط، حيث إن غياب الجدارة الاقتصادية والاحتيال على الجدارة الائتمانية كان سبباً في تأجيج الأزمة؛ هذا وتساهم عملية التصكيك في رفع كفاءة الأسواق المالية، حيث ينتفي كل من الغش والغرر والغبن والمضاربات الهدامة التي تعصف بالأسواق التقليدية والتي تؤثر سلباً على عملية تخصيص الموارد، فالمضارب يهتم بالقيمة

---

(١) زيتوني، عبد القادر، التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢، ص ٤٥٠.

السوقية للأوراق المالية، ويهدف إلى الحصول على فروق الأسعار فقط بينما تكون أسواق الصكوك الإسلامية مبنية على المردود المتوقع من هذه الصكوك[١].

وتُعَدُّ عملية إطفاء الصكوك من المسائل المهمة التي تواجه الصكوك الإسلامية، ويقصد بها: قيام الجهة المصدرة للصكوك بشراء هذه الصكوك التي أصدرتها في البورصة. وتتم عملية الإطفاء من قبل الجهة المصدرة للصكوك بالتقسيط، فالأرباح التي يحصل عليها المشروع تقسم إلى قسمين: قسم يوزع على أصحاب الصكوك وقسم يعود إليهم مقابل الإطفاء الجزئي لقيمة الصكوك، وبعد المدة المحددة للإطفاء يكون صاحب الصك قد حصل على قيمة الصك الاسمية مع زيادة[٢]. وهذا يحول عقد المضاربة إلى قرض مع وجود زيادة سنوية تسمى ربحاً وهذا يعتبر أمراً محرماً[٣].

ولا بد من الإشارة إلى أنه لا يجوز للمضارب أو الشريك أو وكيل الاستثمار أن يتعهد بشراء الأصول من حملة الصكوك أو ممن يمثلهم بقيمتها الاسمية عند إطفاء الصكوك في نهاية مدتها ويجوز أن يكون التعهد بالشراء على أساس صافي قيمة الأصول أو القيمة السوقية أو القيمة العادلة أو بثمن يتفق عليه عند الشراء، أما إذا كانت موجودات صكوك المشاركة أو المضاربة أو الوكالة بالاستثمار تقتصر على أصول مؤجرة إجارة منتهية بالتمليك (Financial Lease)، فيجوز لمدير الصكوك التعهد بشراء تلك الأصول -عند إطفاء الصكوك- بباقي أقساط الأجرة لجميع الأصول، باعتبارها تمثل صافي قيمتها، ويجوز للمستأجر في التعهد في صكوك الإجارة شراء الأصول المؤجرة عند إطفاء الصكوك بقيمتها الاسمية على ألا يكون شريكاً أو مضارباً أو وكيلاً بالاستثمار[٤].

المطلب الخامس: تفعيل دور المؤسسات غير الربحية المكملة للمنظومة الاقتصادية

إن الاختلالات الهيكلية التي يقع فيها الاقتصاد العالمي هي نتيجة إهمال الجانب المكمل للأسواق وهو القطاع غير الربحي، حيث إنه "لا يمكن علاج مشكلة على نفس المستوى الذي نشأت فيه" كما

---

(١) زيتوني، عبد القادر، التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، مرجع سابق، ص ٤٧٢-٤٧٦. وبني عامر، زاهرة، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، عمان- الأردن، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢٠٠.

(٢) بني عامر، زاهرة، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٣) شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، عمان- الأردن، دار النفائس، ط١، ١٩٩٦م، ص٣١١.

(٤) انظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، قرارات المجلس الشرعي بشأن إصدارات الصكوك، http://www.aaoifi.com/aaoifi/Khaled/Report.pdf

يقول أينشتاين، فضخ الأموال في القطاع الربحي والجري وراء الأرباح كان السبب في نشوء الأزمة وارتفاع مستوى المديونية فلن يكون هو الحل للخروج منها، ويلعب القطاع غير الربحي دور هام في توازن الأسواق، حيث إنه يساهم في احتواء الآثار السلبية للسوق ويوجه الإنفاق نحو القطاعات الأكثر احتياجاً في المجتمع. وهذا من شأنه أن يحد من الإفراط في التوسع في الأسواق ثم يقلل من فرص الانكماش، ويعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل ويمنع تركزها مما يؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي(١).

المطلب السادس: إعادة صياغة أسس الدعم الحكومي على أساس الحاجة لا الحجم

تستجيب البنوك المركزية للأزمة بتخفيض سعر الفائدة إلى الصفر أو قريب من الصفر، وهذا بالنتيجة يعني أن القروض أصبحت مجانية، ومن ثم أداة غير ربحية للتمويل، فمن غير المقبول توجيه هذه القروض غير الربحية إلى مؤسسات ربحية لما فيه من سوء توظيف للموارد، لأنه في حالات التراجع والهبوط الاقتصادي تنخفض فرص الربحية فيعتبر توجيه الدعم للقطاعات الربحية أمر غير مجدي، ولهذا يجب توجيه القروض الحسنة والدعم الحكومي إلى مؤسسات التمويل غير الربحية والمؤسسات التنموية والاجتماعية (كمؤسسة الوقف والزكاة) إما على شكل قروض أو على شكل منح حكومية لأغراض تنموية، وتقوم هذه المؤسسات بدورها في توجيه الأموال نحو القطاعات الأكثر حاجة وليس الأكبر حجماً، وتستطيع هذه المؤسسات احتواء التداعيات السلبية للهبوط الاقتصادي، مما يساعد على اكتمال مرحلة التصحيح الاقتصادي للسوق.

وبالنظر إلى الأزمة المالية نلاحظ أن النظام الرأسمالي قد خالف قواعده من خلال تدخله في الأسواق ومنع مسار التصحيح حتى انفجرت الفقاعة المالية مشكّلة أزمة كبيرة تعادل أو تفوق أزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩م، حيث أصبح هناك **"خصخصة للأرباح، وتأميم للخسائر"** حيث تحظى المؤسسات المالية بالأرباح ويتحمل المجتمع خسائرها عن طريق دعم الحكومة لهذه المؤسسات في حال تعرضها للإفلاس أو الإنهيار، وهذا ما حصل عندما قامت الحكومات بتقديم الدعم الهائل للمؤسسات المالية وخاصة (شركات التأمين والبنوك) ومن ثم تقوم هذه الشركات بالإعلان عن أرباح ضخمة وتقوم بتوزيع المكافآت بشكل مزعج اجتماعياً، كما حدث مع شركة التأمين (AIG) حيث قدمت لها الحكومة الأمريكية نحواً من ١٨٠ مليار دولار لإنقاذها من الانهيار وسداد التزاماتها

---

(١) السويلم، سامي بن إبراهيم، التحوط في التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص ١١١-١١٢.

للدائنين، وقد أعرب عضو الكونجرس الأمريكي شيرود براون إزاء هذه الأمر حيث قال:" إن الناس في أنحاء البلاد يشعرون بالإحباط عندما يرون جيرانهم يفقدون وظائفهم في الوقت الذي تقدم فيه الحكومة الدعم لشركة (AIG) وبنك جولدمان ساكس، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أن تعلن هذه المؤسسات أرباحاً هائلة وحوافز ضخمة، أظن الناس في ذهول أن النظام يعمل بهذه الطريقة"[١].

إن إعادة صياغة الدعم الحكومي على أساس الحاجة وليس الحجم من شأنه إعادة التوازن في الأسواق وتقليل مشكلة الخطر الأخلاقي إلى حد كبير، ويعمل على الحد من ظاهرة "أكبر من أن ينهار" التي أدت إلى فشل الحكومة في اتخاذ القرارات الضرورية لتصحيح الأوضاع، وتعرض الاقتصاد للمخاطر، وتكون المؤسسات غير الربحية بالأغلب غير حكومية وهذا يعطيها مرونة إضافية في اختيار الجهات الأكثر استفادة من الدعم، وهذا بدوره يساهم في التقليل من حدة الأزمة[٢].

المطلب السابع: تفعل الدور الاقتصادي للزكاة

تلعب الزكاة دوراً هاماً في منظومة التوازن الكلي في المجتمع حيث إنها تقوم بزيادة الطلب الاستهلاكي دون زيادة حجم المديونية مما يؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري الذي يقوم بدوره بإنعاش الاقتصاد وإخراجه من حالة الركود، كما تُعَدُّ الزكاة أداة محفزة لاستثمار الأموال المكتنزة (فائدة سالبة)، الأمر الذي تفتقده السياسة النقدية التقليدية حيث إنها تقف عاجزة عند وصول سعر الفائدة للصفر، وكذلك تعجز السياسة المالية عن تحفيز الاستثمار حيث إن تخفيض حجم الضرائب يؤدي إلى زيادة الاكتناز في المجتمع وبهذا فإن الزكاة تساهم في زيادة مستوى النمو الاقتصادي الذي يقوم بدوره بإنعاش الاقتصاد وإخراجه من الأزمة، وتساهم الزكاة بتقليل حجم المديونية بشكل أساسي باستخدام سهم الغارمين (وهو أحد مصارف الزكاة) لسداد الديون عن المعسرين، الأمر الذي يقلل من الإنفاق العام على المؤسسات المدينة للحيلولة دون إفلاسها وانهيار الأسواق، وتعمل آلية الزكاة على تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل كفؤ حيث إنها تساهم في توزيع الثروة بين طبقات المجتمع حتى يستفيد الفقراء من موارد المجتمع بامتلاكهم أدوات الطلب التي لو تركزت بأيدي الأغنياء لتوجهت

---

(١) نقلاً عن: السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٧.
(٢) السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٦-٧٧.

الموارد الاقتصادية لإنتاج الترفيهيات على حساب ضروريات الفقراء بسبب عدم امتلاكهم لأدوات الطلب[١].

المطلب الثامن: إعادة إصلاح النظام المالي التقليدي

إن وجود النظام المالي التقليدي منذ مدة طويلة أصبح بحاجة إلى إصلاحات جذرية وهيكلية من النظام المالي الإسلامي، ومع إعتماد بعض عناصر النظام الإسلامي - والتي تُعَدُّ كذلك من التراث الغربي- أمر لا غنى عنه لضمان صحة واستمرار النظام المالي العالمي، وهذه العناصر هي[٢]:

١. زيادة نسبة حقوق المساهمين في إجمالي التمويل وتقليص حجم الدين.
٢. التحكم والسيطرة على الائتمان لضمان عدم تجاوزه قدرة المقترضين على السداد.
٣. اقتصار الائتمان على المعاملات التي ترتبط بالقطاع الحقيقي بشكل أساسي، وذلك للتأكد من أن التوسع في الائتمان هو أكثر أو أقل في الخطوة مع نمو الاقتصاد الحقيقي وتعزيز الاستقرار لا المضاربة والقمار.
٤. تفضيل بقاء الديون في دفاتر البنوك التقليدية حتى موعد استحقاقها، وهذا من شأنه أن يفرض حظر الاكتتاب، أو يسمح ببيع الديون المضمونة بشرط وجود شفافية كاملة حول جودة الديون للمشتري ومعرفة الدخل المترتب عليها بشكل واضح.
٥. ضمان تداول هذه الديون دون أن تصبح أداة للرهان وإزالة عنصر المقامرة منها، وذلك لتوفير الحماية الفعلية للمقرضين، وأن يقتصر دورها على التحوط في سوق المشتقات وإزالة عنصر المقامرة التي قد تضخم المبلغ المستحق بشكل غير عقلاني.
٦. تصحيح أنظمة الرقابة على جميع المؤسسات المالية لا البنوك فقط بحيث تبقى بيئة صحية ولا تصبح مصدراً للمخاطر النظامية.
٧. وضع ترتيبات جديدة لتوفير الائتمان بأسعار معقولة للمقترضين بالرهن العقاري ليتمكنوا من شراء منازل، أو مواصلة التعليم العالي، أو التدريب المهني، أو إقامة المشاريع

---

(1) انظر: السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، عمان- الأردن، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠١م، ص ٢٨٢-٢٨٥.

(2) Chapra, Muhammad Umer, THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS SOME SUGGESTIONS FOR REFORM OF THE GLOBAL FINANCIAL ARCHITECTURE IN THE LIGHT OF ISLAMIC FINANCE Japan , Center for Islamic Area Studies at Kyoto University (KIAS), 2009, p. 26-27.

الصغيرة الخاصة بهم. وفي حال إعسارهم بسبب خارج عن إرادتهم يجب إعطائهم وقت كافٍ ليتمكنوا من تحسين ظروفهم ليعودوا قادرين على سداد ديونهم، أما بالنسبة لمن لا يستطيعون الدفع، فيجب على المجتمع مساعدتهم بدلاً من أن يزجوا في الشارع من خلال الرهن والمزاد العلني لمنازلهم.

المطلب التاسع: تفعيل مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي

أثبت النظام الاقتصادي الإسلامي تفوقه على النظام الرأسمالي بشكل واضح من خلال حصانة المصارف الإسلامية من الأزمات التي عصفت بالنظام الرأسمالي مؤخراً، وبهذا تعتبر مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي أحد الحلول الأساسية للخروج من أزمة الديون الحالية ووقاية الاقتصاد العالمي من الأزمات في المستقبل، وتتلخص مرتكزات الاقتصاد والتمويل الإسلامي بما يلي[1]:

١. استخدام صيغ التمويل الإسلامية التي تعزز الاقتصاد الحقيقي في مقابل الاقتصاد المالي لتجنب ما يسمى "باقتصاد الفقاعة Bubble Economy"، وذلك من خلال تفعيل صيغ المشاركة والمضاربة، والابتعاد عن التمويل التقليدي.

٢. ضبط عملية التوريق بحيث تقتصر على الأصول العينية لا الديون، كصكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند إنشائها ولا يتم تداولها مثل صكوك المرابحة والسلم والاستصناع.

٣. منع المضاربات قصيرة الأجل التي يكون الهدف منها الحصول على فروق الأسعار مثل: البيع على المكشوف، والشراء بالهامش، وعقود المشتقات المالية عموماً.

٤. إلغاء التعامل بالفائدة الربوية والتوجه نحو نظام المشاركة والمضاربة، حيث إن تخفيض سعر الفائدة كان من أحد أساليب مواجهة الأزمة في الغرب.

---

[1] عمر: محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر،القاهرة- مصر، 11 أكتوبر 2008 ، ص١٦.

٥. وضع الضوابط للمعاملات المالية، ومتابعة تطبيق هذه المبادئ والالتزام بها من خلال جهات رقابية متخصصة للرقابة على الأسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة بالأحكام الشرعية.

المبحث الثالث

الدَّيْن العام في اقتصاد إسلامي

لقد أسس النظام الإسلامي قواعد لضبط النظام المالي في الإسلام، وكان مبناه على أولوية الإيرادات خلافاً لقواعد المالية الحديثة القائمة على أساس أولوية النفقات، التي تقتضي عدم فرض أي وظيفة مالية (ضرائب) إلا إذا كان في مقابلها نفقات معتبرة وموافق عليها من قبل الجهات التشريعية في الدولة، ومن خلال هذا المبدأ الإسلامي نجد أن موازنة الدولة الإسلامية تكون أكبر حجماً بالنسبة للإيرادات وبهذا فإن فائض الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي تكون أكبر من أي نظام آخر، وبهذا فإن لجوء الدولة الإسلامية للاستدانة على بيت المال تعتبر حالة استثنائية بخلاف الأنظمة الأخرى التي قد يعتبر فيها الدين العام أمر أساسي في الموازنة العامة، ولكون الدين العام حالة استثنائية في النظام المالي الإسلامي، فقد تم ضبطه من حيث أسباب الحصول عليه وضوابط الحصول عليه، ومن الناحية الإدارية يعود لإدارة بيت المال، وسنقدم في هذا المبحث خلاصة حول الدين العام وضوابطه من حيث المذهب الاقتصادي الإسلامي والتنظيم المؤسسي، ودور الملكية العامة في ضبط الدين العام، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم الدين العام والقرض العام ومشروعيته

أولاً: مفهوم الدَّيْن العام

يعرف الدَّيْن العام بأنه مجموع ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات. أو هو مجموع القروض العامة التي حصلت عليها الدولة حتى تاريخ معين[1].

وتشير الإحصاءات أن جميع دول العالم الإسلامي تقريباً تعاني من مشكلة عجز الموازنة وتفاقم الدين العام، ومن المعلوم أن الدَّيْن العام يتراكم بسبب وجود فجوات اقتصادية محلية وخارجية تحاول الدول سدها عن طريق القروض العامة [2].

---

[1] عمر، محمد عبد الحليم، الدين العام المفاهيم – المؤشرات – الآثار، ندوة إدارة الدين العام، جامعة الأزهر- مصر، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣، نشر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٣، ص٢.

[2] انظر: حجازي، المرسي ، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، مرجع سابق، ص٥.

وقد شكل الدين العام مشكلة أساسية في بلدان العالم الإسلامي مؤدياً إلى التضخم وارتفاع معدلات الفائدة مما يؤدي إلى تراجع معدلات الاستثمار بسبب تزاحم الدولة مع القطاع الخاص في سبيل الحصول على التمويل، كما يتسبب الدين العام بتبعية الدول المدينة للدول الدائنة اقتصادياً وسياسياً، ويؤدي كذلك إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج الدول المدينة.

وبالنظر إلى مفهوم الدين العام لا بد من معرفة المذهب والأحكام الشرعية الاقتصادية المنظمة للدين العام في اقتصاد إسلامي، وهذا ما سيتم بيانه تالياً.

ثانياً: مفهوم القرض العام

يعرف القرض في اصطلاح الفقهاء بأنه دَفعُ المَالِ عَلى وَجْهِ القُرْبَةِ لِلهِ تَعَالى لِيَنْتَفِعَ بِهِ آخُذُهُ ثُمَّ يَرُدُّ لَهُ مِثلَهُ أوْ عَيْنَهُ [١]. وبهذا فإن القرض الشرعي هو القرض الحسن، وكذا القرض العام يكون على وجه القربة، ويخضع إلى أحكام وضوابط سيتم بيانها في المطالب الآتية.

يعرف القرض العام في الفكر الإسلامي بأنه عقد تحصل الدولة بمقتضاه على المال من الجمهور أو المؤسسات المالية إذا دعت المصلحة إليه نظير تعهدها برد مثله عند حلول أجل الوفاء[٢].

وبهذا فإن القرض العام هو مبلغ من المال يدفع للدولة لاستخدامه لتحقيق نفع عام على أن يرد مثله في تاريخ الاستحقاق، ويترتب على هذا القرض في الاقتصاد الوضعي فوائد مرتبطة بمدة القرض، وتعتبر هذه الفوائد حافز للمقرضين لإقراض الدولة، إلا أن هذا الحافز لا يوجد في ظل اقتصاد إسلامي، فما هي شروط القرض العام والصيغ التمويلية للقروض العامة في اقتصاد إسلامي، والأحكام الشرعية المرتبطة في الدين العام ومشروعيته[٣].

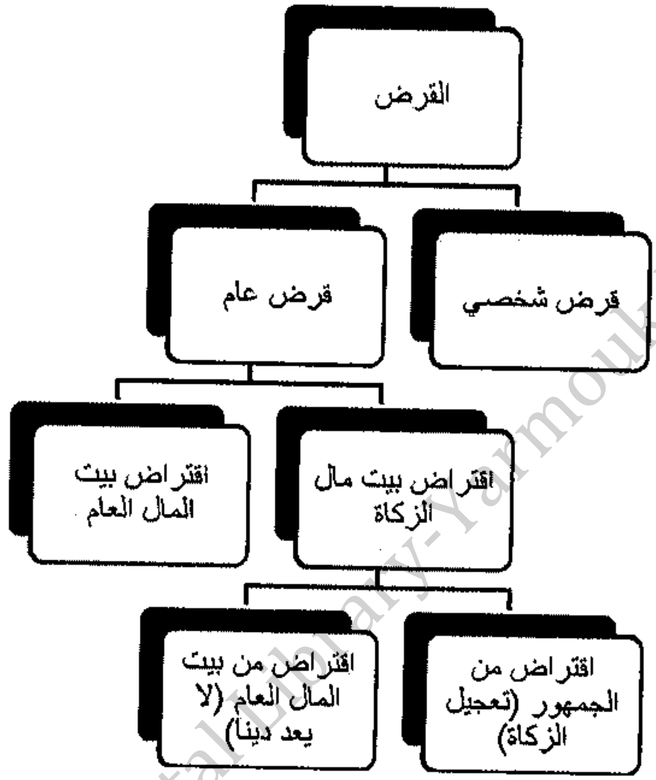
---

[١] العدوي، أبو الحسن علي بن أحمد، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، بيروت- لبنان، دار الفكر، ١٩٩٤، ج٢،ص ١٦٤.

[٢] ريان، حسين راتب، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، عمان- الأردن، دار النفائس، ط١، ١٩٩٩، ص ٢٧٨.

[٣] انظر في تفصيلات القروض العامة وجوانبه الفنية من حيث إصداره وأنواعه ووسائل تخفيف أعباؤه إلى: الجمال، محمد عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، القاهرة- مصر، دار الكتاب المصري، ط٢، ١٩٨٦، ص ٦٩٨-٧٠٦.

شكل رقم (٣) أقسام القرض وموقع القرض العام فيها



ثالثا: مشروعية القرض العام

لا خلاف بين الفقهاء في جواز قيام الإمام بالاستقراض بالضوابط الشرعية وهو ما يسمى (القرض الحسن) على بيت مال المسلمين وقت الأزمات والضرورة والمصالح العامة الراجحة شريطة انتظار ظهور مال في بيت المال وإلا فيلجأ الإمام إلى التوظيف الجديد (فرض الضرائب)، وفي هذا يقول الإمام الجويني (ت:٤٧٨هـ) : (وما ذكره الأولون من استسلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم عند مسيس الحاجات؛ واستعجاله الزكوات، فلست أنكر جواز ذلك ، ولكنّي أجوّز الاستقراض عند اقتضاء الحال، وانقطاع الأموال، ومصير الأمر إلى منتهى يغلب على الظنّ فيه استيعاب الحوادث لما يتجدد في الاستقبال)(١).

---

(١) الجويني، ضياء الدين أبي المعالي، الغياثي – غياث الأمم في التياث الظلم، بيروت- لبنان، دار المنهاج، ط١، ٢٠١١، ص ٣٩٣.

ومن الأدلة التي تساق في مشروعية القرض العام:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ (٢٤٤) مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ (٢٤٥)﴾ البقرة: ٢٤٤ – ٢٤٥.

فالقرآن الكريم – هنا – ذكر القتال ثم أعقبه بالحض على القرض. ذلك لأن صد العدوان والدفاع عن الحقوق يستلزم بذلا كبيرا، ومصروفا باهظا من الأموال. والحث على الإنفاق – في هذه الآية – يراد به الإنفاق في المصالح العامة وهو شامل للتبرعات والقروض التي يقدمها الأفراد للحكومات[1].

وروى ابن ماجة عن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ استلف منه حين غزا حنينا ثلاثين أو أربعين ألفا فلما قدم قضاها إياه ثم قال له النبي ﷺ: **(بارك الله لك في أهلك ومالك إنما جزاء السلف الوفاء والحمد)**[2].

وفيما رواه مسلم عن أبي رافع: أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكراً، فقدمت عليه ﷺ إبلٌ من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع ، فقال : لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً فقال: **(أعطه إياه، إن خير الناس أحسنهم قضاءً)**[3].

قال الإمام ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): يستدل بهذا الحديث على أن للإمام أن يقترض على بيت المال لحاجة بعض المحتاجين ليوفي ذلك من مال الصدقة[4].

وفيما رواه مسلم عن أبي هريرة قال: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، فقيل: منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، والعباس عم رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: **(ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان**

---

(1) رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، بيروت- لبنان، دار المعرفة، ط٢، ج٢٠، ص ٤٦٢- ٤٦٩.
(2) ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة بشرح السندي، بيروت- لبنان، ١٩٩٦، ج٢،ص ٨٠٩.
(3) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، بيروت- لبنان، دار المعرفة، ط٧، ٢٠٠٠، ج١١، ح ٤٠٨٤، ص ٣٧.
(4) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، القاهرة- مصر، دار الريان للتراث، ١٩٨٩، ج٥، ص٧٠-٧١.

فقيراً فأغناه الله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أدراعه، وأعتاده في سبيل الله، وأما العباس فهي علي. ومثلها معها)، ثم قال: (يا عمر! أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه)[١].

والقرض هنا ليس قرضا شخصيا وإنما هو قرض عام بدلالة أن الرسول – عليه الصلاة والسلام – أوفى القرض من مال الصدقة والصدقة لا تحل له عليه الصلاة والسلام ولا لآله – رضي الله عنهم. قال الإمام النووي: قول الرسول ﷺ: (هي عليّ ومثلها معها) معناه: أني تسلفت منه زكاة عامين.

وهذا يدل على جواز تسلف الإمام الزكاة لأكثر من عام عند الحاجة، والتسلف هو الاقتراض، فهذا يدل على مشروعية القرض العام عند الحاجة إليه، وقد استخدمت هذه الطريقة وهي القرض الإجباري ففي الولايات المتحدة تشترط تأدية اقساط الضريبة أثناء السنة، ولكن مجموع الأقساط يكون أكبر من الضريبة المستحقة مما يقتضي إعادة الفائض إلى الأفراد في نهاية السنة ويبلغ هذا الفائض في العادة عشرات البلايين من الدولارات، ويعد هذا قرضاً عاماً بلا فوائد تحصل عليه الدولة جبراً من مواطنيها[٢].

وفيما رواه أبو داود عن أناس من آل عبد الله بن صفوان، أن رسول الله ﷺ قال:**"يا صفوان، هل عندك من سلاح؟"** قال: عارية أم غصبا؟ قال:**"لا، بل عارية"**، فأعاره ما بين الثلاثين إلى الأربعين درعاً. وغزا رسول الله ﷺ حنيناً، فلما هزم المشركون جمعت دروع صفوان، ففقد منها أدرعاً، فقال رسول الله لصفوان: **"إنا قد فقدنا من أدرعك أدرعاً، فهل نغرَمُ لك؟"** قال: لا يا رسول الله، لأن في قلبي اليوم ما لم يكن يومئذ[٣].

فكان الاقتراض هنا عاماً، وذلك لحاجة المسلمين للجهاد، فيكون القرض على بيت المال وليس على شخص النبي ﷺ.

---

(١) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، مرجع سابق، ج٧، ح ٢٢٧٤، ص ٥٩-٦٠.
(٢) قحف، منذر، الإيرادات العامة للدولة في صدر الإسلام، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٥٦.
(٣) أبو داود، سليمان السجستاني، سنن أبي داود، عمان- الأردن، دار الأعلام، ط١، ٢٠٠٣م، ح٣٥٦٣، ص٥٨٢.

المطلب الثاني: المذهب الاقتصادي للدين العام في اقتصاد إسلامي

لقد أقر الإسلام الدين ابتداءً، ووضع أسس ومبادئ للاستدانة وتوثيق الديون وضماناتها، وهذه الأسس ترتبط بشكل عام بديون الأفراد، حيث بين القرآن الكريم ذلك في أطول آية في القرآن وهي آية الدين، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٢٨٢ ﴾ البقرة: ٢٨٢، وهذه الآية تدور حول ما يتعلق بالدين مطلقاً سواءً أكان خاصاً أم عاماً لكن هناك بعض القيود المرتبطة بالدين العام لأهميته، وسنتطرق في هذا المطلب إلى بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالدين العام، من حيث إنشاؤه و سداده، وحالات اللجوء إليه، وسلطة ولي الأمر في الاستدانة على بيت مال المسلمين، وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: ضوابط المداينات في اقتصاد إسلامي[1]:

١. **أن تكون مبنية على معاوضات حقيقية:** بأن يعجل أحد البدلين ويؤجل الآخر، ويكون محل المعاوضة سلعة أو خدمة أو منفعة حقيقية، وبهذا يمكن تحقيق أرباح من هذا التمويل.

---

(1) انظر: الزرقا، محمد أنس بن مصطفى، الأزمة المالية العالمية المديونية المفرطة سبباً والتمويل الإسلامي بديلاً، مرجع سابق، ص ٢١٤.

٢. **عدم الزيادة على أصل الدين بعد نشوءه بصفة حقيقية:** وهذا بدوره يقتضي عدم اعتبار الزمن مولد لقيمة مضافة تقابل الزيادة في الدين، وإنما يقتضي ربط نشوء الدين ونموه بالقطاع الحقيقي المولد لقيمة مضافة، ونلاحظ أن الربا محرم في جميع الأديان لأنه يسمح للقرض بأن ينمو ويتضاعف بمجرد مرور الزمن بمعزل عن الثروة الحقيقية، مما يساهم بنمو الدين بصورة أكبر من نمو الثروة الحقيقية، وفي هذه الحالة فإن أي صدمة سوف يتعرض لها هذا النظام -المعتمد على المديونية- ستؤدي إلى انهياره.

٣. **معونة العاجز عن السداد:** فإذا عجز المدين عن السداد دون غش أو تقصير فإنه يعان من خلال صندوق معد لهذا الغرض وقد يكون من سهم الغارمين، وأما إن كان معسراً ولكنه يأمل سداد دينه من مال منتظر فلا بد من إنظاره قبل الحكم عليه بالإفلاس، وأما المدين المماطل الموسر فتقع عليه عقوبة لما رواه أبو داوود في سننه تحت غنوان (باب في الحبس في الدين وغيره) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **"لي الواجد يحل عرضه وعقوبته"** قال ابن المبارك: **(يحل عرضه): يُغَلَظُ له، (وعقوبته): يُحبَسُ له**[1]. ولكن من غير زيادة على أصل الدين لأنه ربا.

ثانياً: أسس المداينة النافعة في اقتصاد إسلامي[2]:

١. **دعم الاستقرار الاقتصادي:** إن التزام أسس المداينات النافعة لا يسمح بنشوئها إلا إذا ترافقت مع نشاط إنتاجي، وبهذا فإن المديونية في هذه الحالة تكون وسيلة لتخصيص الموارد بشكل صحيح فهي تساهم في التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية، وهذا الضابط يحول دون تزايد حجم المديونية الضخمة المستندة إلى قاعدة ضئيلة من الأصول وهو ما يسمى (بالهرم المقلوب) الذي كان سبب في تأجيج الأزمة المالية.

٢. **تعزيز مبدأ التراحم والتضامن بين أفراد المجتمع من خلال إنظار المعسر.**

٣. **إنظار المعسر ودوره في وقاية الاقتصاد من الأزمات:** فعند تراجع الأسواق تنخفض قيمة الضمانات عندها يسعى الدائنون لحماية مراكزهم المالية، وهذا يؤثر سلباً على الأسواق

---

[1] أبو داود، سليمان السجستاني، سنن أبي داود، عمان- الأردن، دار الأعلام، ط١، ٢٠٠٣م، ح ٣٦٢٨، ص ٥٩٣.

[2] انظر: بيان الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، حلول اقتصادية من التمويل الإسلامي، في، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جدة- السعودية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ٢٠٠٩، ص٣٥٧-٣٦٠. و الزرقا: محمد أنس بن مصطفى، الأزمة المالية العالمية المديونية المفرطة سبباً والتمويل الإسلامي بديلاً، مرجع سابق، ص ٢١٤-٢١٦.

ويحول التراجع إلى انهيار، وأما عند إنظار المعسرين فيعطيهم فرصة أفضل للسداد، كما يحفظ قيمة الضمانات ويحمي الأسواق من الانهيار، ويقلل من الضغوط الانكماشية على الأسواق.

٤. **منع جدولة الدين:** وهذا يقتضي منع أي زيادة على أصل القرض بعد نشوئه، وإن كان هذا الأمر غير مرحب به من قبل الدائنين، إلا أن فيه مصلحة اجتماعية تتمثل بإزالة أي حافز ضار بالمدين من قبل الدائن وذلك بإغرائه بالاستدانة دون النظر على مقدرته على السداد في الأجل المحدد، وهذا الأمر كان سبباً مهماً في وقوع الأزمة، وفي هذا يقول الدكتور سامي السويلم:" لا أفهم كيف تُحاسَب الحكومات الأوربية على الإفراط في الاقتراض اللامسؤول ولا تحاسَب البنوك التي أفرطت في الإقراض اللامسؤول لهذه الحكومات"[1].

ثالثاً: شروط الحصول على القروض العامة في اقتصاد إسلامي

لقد وضع النظام المالي في الإسلام أسس وقواعد تضبط عملية الدين العام واعتبره حالة طارئة وليست أصيلة في النظام التمويلي العام لبيت المال، فوضع شروط وأسس تضبطه على النحو التالي[2]:

١. **أن يخلو القرض العام من شرط الزيادة (الفائدة)، حيث إنها تعتبر من الربا المحرم شرعاً بالإجماع.**

٢. **أن يكون الغرض من القرض الإنفاق على وجوه النفع العام:** إن توزيع المغانم والمغارم من مقتضيات مبدأ العدالة في الإسلام، فلا يمكن تحميل أعباء الديون العامة لعامة المجتمع في حين يستفيد منها فئات خاصة (مؤسسات خاصة وبنوك)، وفي هذا قال ابن نجيم الحنفي (ت:٩٧٠هـ) : (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة)[3]. ولهذا يشترط للحصول على الدين العام ابتداءً أن يكون وجه الإنفاق المراد توجيه القرض له وجه عام مشروع، وهذا ما تم إغفاله في خطط الإنقاذ في الأزمة المالية العالمية في ظل النظام الرأسمالي، مما أدى بدوره إلى انتقال عدوى الأزمة للدول وأخذت الأزمة شكل جديد متمثلة بأزمة ديون سيادية.

---

[1] السويلم، سامي، عبر صفحته على الفيس بوك بتاريخ ٢٠١١/١١/١٩
https://www.facebook.com/#!/sami.suwailem/posts/2245796896687

[2] انظر: حماد، نزيه، عقد القرض في الشريعة الإسلامية، دمشق- سوريا، دار القلم، ط١، ١٩٩١، ص ٢٩-٣٢.

[3] بن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر، مكة المكرمة- السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٩٩٧، ج١، ص ١٢٣.

٣. **وجود ضرورة شرعية تقتضي الحصول على المال:** وفي هذا قال الإمام الجويني:" والجملة في ذلك أنه إذا ألمت ملمة، واقتضى إلمامها مالاً، فإن كان في بيت المال مالٌ، استمدت كفايتها من ذلك المال، وإن لم يكن في بيت المال مالٌ، نزلت على أموال كافة المسلمين. فإذا كفيت أموالهم، فقد انقضت وانقطعت تبعاتها، وعلائقها، فإذا حدث مالٌ، تهيأ ما حدث للحوادث المستقبلية" وهذا هو الأصل في معاملات بيت مال المسلمين وهو تسيير أمور الدنيا والدين من أموال المسلمين عند عدم وجود أموال في بيت مال المسلمين أي التوظيف أي فرض الضرائب لا الاقتراض، ولكن قد يلجأ الإمام إلى الاستدانة استطابه لقلوب المسلمين فيقول الإمام الجويني:" لست أمنع الإمام من الاقتراض على بيت المال، إن رأى ذلك استطابه للقلوب، وتوصلاً إلى تيسر الوصول إلى المال، مهما اتفقت واقعة وهجمت هائعة"[1].

وقد قيد الإمام الماوردي (ت: ٤٥٠هـ) جواز الاستقراض إذا كان وجه صرف المال على سبيل البدل، كأرزاق الجند، والخوف من الفساد في حال عدم الإنفاق، وبهذا يشترط أن يكون الاستقراض من أجل الوفاء بالتزام ثابت على بيت المال، وهو ما يصير بتأخيره ديناً لازماً عليه، وما ليس كذلك لا يستقرض له، يقول الإمام الماوردي:" فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صرف فيما يصير منهما دينٌ فيه، فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق"[2]. ويقول أيضاً: " وإن كان مما لا يعم ضرره كوعورة طريق قريب يجد الناس طريقا غيره بعيدا، أو انقطاع شرب يجد الناس شربا غيره، فإذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن الكفاية لوجود البدل"[3] وهذا يدل على ترتيب أولويات الإنفاق واعتبار القرض للضرورة التي تقدر بقدرها، فيكون الدين للنفقات الضرورية دون الترفيهية، ويكون إذا خاف الإمام الفساد بترك الإنفاق[4].

٤. **ضرورة مراعاة المقدرة على السداد (انتظار ظهور مال في بيت المال):** قيد الفقهاء جواز اقتراض ولي الأمر لصالح بيت المال وجود مورد لسداد ذلك الدين، لأن الأصل أن تسد

---

(١) الجويني، ضياء الدين أبي المعالي، الغياثي – غياث الأمم في التياث الظلم، بيروت- لبنان، دار المنهاج، ط١، ٢٠١١، ص ٣٩١-٣٩٢.

(٢) الماوردي، أبي الحسن علي، كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت- لبنان، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٣٤- ٢٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(٤) اللحياني، سعد بن حمدان، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، ١٩٩٧، ص ٢٤١.

حاجات المسلمين من بيت مالهم، وفي حال عدم وجود أموال في بيت مال المسلمين ينتقل التكليف إلى عامة أغنياء المسلمين فيلتزمون أن يقيموا أمر الله فيما كان من واقعة تحتاج إلى إنفاق المال، وقد استثنى الفقهاء إمكانية الاستدانة على بيت مال المسلمين إذا كان مال ينتظر ظهوره في بيت المال، وفي هذا قال الإمام الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) :"والاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى أن يكون لبيت المال دخل ينتظر أو يرتجى، وأما إن لم ينتظر شيء، وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغني كبير شيء، فلا بد من جريان حكم التوظيف"[(١)]. وبهذا فإنه يجب توفر القدرة على السداد بأن يكون لخزينة الدولة دخل ينتظر، لئلا تتراكم الديون فتعجز الدولة عن سدادها مما يؤدي إلى المخاطرة بالأموال ومستقبل الأجيال[(٢)]. يقول حجة الإسلام الغزالي (ت:٥٠٥هـ) : "ولسنا ننكر جواز الاستقراض ووجوب الاقتصار عليه، إذا دعت المصلحة إليه، ولكن: إذا كان الإمام لا يرتجي انصباب مال إلى بيت المال، يزيد عن مؤمن العسكر ونفقات المرتزقة، في الاستقبال؛ فعلى ماذا الاتكال في الاستقراض مع خلو اليد في الحال، وانقطاع الأمل في المال؟"[(٣)]. ويقول الإمام الجويني في وجوب التوثق من ظهور مال فائض في بيت المال في المستقبل يمكن من خلاله سداد القرض العام: (والذي يوضح المقصد أنه لو استقرض، لكان يؤدي ما اقترضه من مال فاضل مستغنى عنه في بيت المال، وربما تمس الحاجة إلى ما يقدره في الحال فاضلاً، ثم يقتضي الحال استرداد ما وفيناه على المقرض، ويستدبر التدبير، فلا يزال في ردّ واسترداد، وما أدى إلى التسلسل، فهو في وضعه لا يتحصل)[(٤)].

٥. **اعتبار القرض وسيلة تمويل استثنائية:** يحدد الفقهاء الالتجاء إلى القروض العامة بضابط ترتيب مصادر الإيرادات فلا تلتجئ الدولة إلى القروض وفي خزانتها من الموارد ما يكفي لدرء الأخطار ودفع الأزمات، فلا تقوم بإجراء الاقتراض إلا بعد استنفاد جميع الموارد المتاحة لبيت المال[(٥)]. وهذا ما أكده الإمام الجويني عندما قال:" لست أمنع الإمام من الاقتراض على بيت المال، إن رأى ذلك استطابه للقلوب، وتوصلاً إلى تيسر الوصول إلى

---

(١) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، الاعتصام، المنامة- البحرين، مكتبة التوحيد، ٢٠٠٠، ج٣، ص ٢٨.
(٢) ريان، حسين راتب، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٩١-٢٩٢.
(٣) الغزالي، أبو حامد، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، بغداد- العراق، رئاسة ديوان الأوقاف، ١٩٧١، ص٢٤٢،٢٤١.
(٤) الجويني، ضياء الدين أبو المعالي، الغياثي – غياث الأمم في التياث الظلم، مرجع سابق، ص ٣٩١.
(٥) ريان، حسين راتب، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٩١.

المال، مهما اتفقت واقعة وهجمت هائعة"[١] أي في الحالات الاستثنائية وعند وجود الضرورة لذلك.

٦. **عدم اتخاذ القرض أداة تمويلية للتأثير في النشاط الاقتصادي:** مع ملاحظة اعتبار الاقتراض على بيت المال حالة استثنائية يتم اللجوء إليها وقت الحاجة فلا يمكن اعتبارها أداة تمويلية لتمويل عجز الموازنة العامة ابتداءً، ولكن يمكن اللجوء إليها وقت الحاجة فقط، وذلك لتنافي الاقتراض مع مبدأ العدالة وخاصة فيما يتعلق بالقروض الاستهلاكية لأن الأجيال القادمة تتحمل أعباء هذه الديون دون أن تستفيد منها[٢]. وهذا القيد اعتمده علماء المالية المحدثون. قال الدكتور محمد حلمي مراد: (إن النفقات العامة العادية التي يستدعيها تمكين الأفراد من ممارسة نشاطهم والمحافظة على كيان الدولة الاجتماعي والاقتصادي يجب أن لا تلجأ إلى القروض لتغطيتها، فإن هذه النفقات يجب أن يتحملها الجيل الحاضر، وليس من العدالة في شيء محاولة إلقائها على عاتق الأجيال المقبلة، خصوصا إذا لاحظنا أن هذه النفقات العادية تتكرر سنويا، ولا يمكن الالتجاء إلى القروض بصفة دورية لسدادها، وبناء على ذلك فإن النفقات الاستثنائية وحدها التي يجوز الالتجاء إلى القروض لمواجهتها على اعتبار أنها نفقات غير متوقعة ، ولا يمكن مواجهتها بالموارد السنوية للميزانية)[٣].

٧. **عدم ترتب تبعية الدولة للجهات الدائنة:** إن سيادة الدولة في الإسلام أمر محتم حيث إنه من الواجب الحفاظ على استقلال الدولة الإسلامية من أي قوة خارجية تؤثر على قيام الدولة بواجباتها الدينية والدنيوية، ومن الملاحظ قيام مؤسسات الإقراض الدولية بوضع شروط تحكمية على الدول الإسلامية للتمكن من حصول الثانية على القروض اللازمة، وهذا ما يؤدي إلى ضعف سيادة الدولة، ولهذا فإن أي شروط تفضي بتبعية الدولة الإسلامية المدينة إلى جهات الإقراض الخارجية ممنوع شرعاً، ويُعَدُّ اللجوء إلى جهات إقراض خارجية خيار ثانوي بعد عدم كفاية المصادر الداخلية والتوظيف، حيث تعتبر المديونية الخارجية أحد أسباب التبعية الاقتصادية، ولهذا يجب أن لا يترتب على الاقتراض أي تبعية للجهات الدائنة في ظل

---

[١] الجويني، ضياء الدين أبي المعالي، الغياثي – غياث الأمم في التياث الظلم، بيروت- لبنان، دار المنهاج، ط١، ٢٠١١، ص ٣٩١-٣٩٢.

[٢] اللحياني، سعد بن حمدان، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٤١.

[٣] مراد، محمد حلمي، مالية الدولة، القاهرة- مصر، مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٤، ص ٢٥٩-٢٦٠.

اقتصاد إسلامي[1]. وتندرج التبعية الاقتصادية للخارج تحت مفهوم الموالاة الذي يشتمل على المجال الاعتقادي والسياسي أصالة ويندرج تحتها المجال الاقتصادي الذي لا ينفصل عن السياسة، وقد وردت نصوص القرآن في النهي عن موالاة غير المسلمين قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾ آل عمران: ١١٨

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ التوبة: ١٦

والوليجة هي البطانة المؤثرة في القرار السياسي والاقتصادي للمسلمين بحيث يكونوا مطلعين على أسرار المسلمين الاقتصادية والسياسية ومحل اعتبار وتأثير وتقدير في هذه القرارات، ولضمان استقلالية الدولة الإسلامية بقراراتها ولتتم الإمامة على الوجه الشرعي التي تتضمن حماية الدين وسياسة الدنيا كما بين الإمام الماوردي في أحكامه[2]، كل هذا يشير إلى منع كل ما من شأنه أن يقيض هذه الاستقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية للدولة الإسلامية.

المطلب الثالث: الوضع المؤسسي للدين العام في اقتصاد إسلامي

يلاحظ من خلال المذهب الاقتصادي الإسلامي في التعاطي مع القروض العامة أنها صيغة تمويلية لسداد الحاجات الطارئة في الدولة ذات النفع العام، ولهذا فإنه على الدولة إيجاد تنظيم مؤسسي لهذه الديون وضبطها ووضع آليات لسدادها قبل الحصول عليها لضمان عدم التعثر في السداد، وسيتم مناقشة التنظيم المؤسسي للدين العام على النحو التالي:

---

[1] انظر: المرزوقي، عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، الرياض- السعودية، مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ٢٠٠٦، ص١٣٠-١٣١.

[2] انظر: الماوردي، أبي الحسن علي، كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مرجع سابق، ص ١٣.

أولاً: إدارة الدين العام في اقتصاد إسلامي

تحرص الدولة الإسلامية على تمويل جميع نفقاتها العادية من خلال حصيلة إيراداتها، فلا يوجد أي مبرر لوجود العجز في الموازنة العامة في الظروف العادية. فالعجز ينطوي على تأجيل دفع ثمن الخدمات التي استفاد منها الجيل الحالي إلى أجيال المستقبل، وبما أن الأجيال القادمة تشاطر الأجيال الحالية نفس الشعور فلا ترغب في تسديد العجز الماضي بل ترغب في ترحيله للأجيال القادمة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام بشكل أسي.

أما نفقات القطاع العام غير المتكررة فيتعين تفحصها بعناية، وأن لا تتم إلا إذا كانت تحقق الأهداف المنشودة، وأما المشروعات غير القابلة للمشاركة في الربح، لعدم إمكانية الحصول على أثمان جراء تقديم هذه الخدمات أو لارتفاع عائدها الاجتماعي، فيتعين تمويلها من الإيرادات الضريبية. ولا حاجة إلى تضخيم الإنفاق إذا كانت المشروعات مخططة تخطيطاً جيداً، وموزعة على عدد من السنين، أو مرتبة على أساس التأجير التمويلي. أما المشاريع التي تصلح للتثمين والمشاركة، فلا يجب تنفيذها إلا إذا ثبت بالدراسات الدقيقة جدواها الاقتصادية، ويتم تمويلها من خلال بيع أسهمها للقطاع الخاص إذا لم تستطيع الدولة تمويلها لوحدها، وهذا يؤدي إلى ضبط الإنفاق العام.

وفي هذا الصدد لا يمكن القول إن الدولة الإسلامية يجب أن تعمل في ظل ميزانيات متوازنة تماماً، أو أنها لا يمكن أن تزيد من إنفاقها إلا إذا زادت من إيراداتها، ولكن يجب على الدولة الإسلامية أن تصنع سياساتها الإنفاقية بعناية، وأن تستفيد بشكل أمثل من مواردها المتاحة، ولا يتحقق هذا إلا بتجنب الإنفاق التبذيري؛ ومع سياسات التقشف المشروع يمكن أن يكون للدولة الإسلامية مستويات عجز معقولة، وهذه العجوز يمكن تمويلها بعدة طرق مشروعة دون اللجوء إلى الاقتراض الربوي[1].

ومن الملاحظ ازدياد اعتماد الحكومات على الاقتراض لتمويل عجوزها بسبب سوء إدارة المال العام بشكل مستمر، وقد أصبحت خدمة الدين مرهقة جداً، وتضغط على الموارد المتاحة للدولة، مما يتسبب بنقل أعباء هذه الديون للأجيال القادمة كما تم بيانه سابقاً، وعلى هذا فإن الاقتراض لا يسوغ إلا لتمويل نفقات طارئة ورأسمالية، التي تنتفع بها الأجيال القادمة. ويساهم تحريم الربا في منع

---

(١) انظر: شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، مرجع سابق، ص ١٨٤- ١٩٣.

الحكومات من التوسع بأكثر من اللازم، وتقليل الحاجة للاقتراض بشكل كبير. ويمكن للحكومة أن ترتب جميع مشروعاتها المهمة تقريباً بأكثر من طريقة شرعية[١].

ثانياً: الصيغ التمويلية العامة في اقتصاد إسلامي وموقع الدين العام منها

عند الحديث عن اقتصاد إسلامي خال من الربا، يترتب على الدولة في ضوء هذا النظام تأمين عجز الموازنة، فكيف يمكن أن يتم ذلك إذا لم تتمكن الدولة من الحصول على القروض بسبب امتناعها عن دفع الفوائد على هذه القروض لكونها من الربا المحرم، فما هي الصيغ التي يمكن أن تعتمدها الدولة الإسلامية لتمويل عجز الموازنة وما هو موقع الدين العام وكيف يمكن أن ينشأ في ظل اقتصاد إسلامي.

قبل الحديث عن تمويل عجز الموازنة لا بد من التنويه على أنه على الدولة أن تقوم بضبط نفقاتها في حدود إمكانياتها فتتغلب على مظاهر الإسراف والترف في الإنفاق العام، وتفعيل المؤسسات التكافلية في المجتمع التي تعمل على تخفيف الأعباء الموكولة على عاتق الدولة، وسنتطرق فيما يلي إلى بعض وسائل تمويل العجز في الموازنة العامة في ظل اقتصاد إسلامي[٢]:

١. **فرض الضرائب:** وذلك لما فيه من النفع العام فالأصل في المال العصمة إلا لحاجة فإذا ألمت بالمسلمين ملمة وكان دفعها يحصل بالمال كان واجباً عليهم القيام بما يدفع هذا الأمر بأموالهم، ومع وجود ولي الأمر يقوم بالنيابة عن المسلمين بجمع هذه الأموال منهم ودفع ما ألم بهم، وفي بيان هذا يقول الإمام الجويني:" والجملة في ذلك أنه إذا ألمت ملمة، واقتضى إلمامها مالاً، فإن كان في بيت المال مالٌ، استمدت كفايتها من ذلك المال، وإن لم يكن في بيت المال مالٌ، نزلت على أموال كافة المسلمين. فإذا كفيت أموالهم، فقد انقضت وانقطعت تبعاتها، وعلائقها، فإذا حدث مالٌ، تهيأ ما حدث للحوادث المستقبلية"[٣]، وهذا هو الأصل

---

[١] شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة: المصري، رفيق يونس، دمشق- سورية، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٥، ص ٤١٣-٤١٥.

[٢] انظر: العثماني، محمد تقي، التجارة والاقتصاد المعاصر في ضوء الإسلام، كراتشي- باكستان، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، د.ت، ص١٦٦-١٦٧. وقحف، منذر، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢٠٠٠،٢، ص ٢٨-٣٢. و شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، مرجع سابق، ص ٢٦٤-٢٧٢.

[٣] الجويني، ضياء الدين أبي المعالي، الغياثي – غياث الأمم في التياث الظلم، مرجع سابق، ص ٣٩١.

بأن يتم اللجوء لأموال المسلمين لكفاية أمرهم في شأن دينهم ودنياهم، وذلك قبل اللجوء إلى الاقتراض على بيت المال.

٢. **إصدار شهادات مضاربة للمؤسسات التي تحقق أرباحاً للممولين:** يمكن للدول أن تقوم بإصدار سندات مضاربة للمشاريع التي تريد تمويلها والتي تحقق أرباحاً لتعود هذه الأرباح على الممولين، فقد تقوم الدولة بإصدار سندات مضاربة لشركات الكهرباء والمياه والبريد، وهذه الصيغة تقوم بإعفاء الدولة من الاقتراض العام[1].

٣. **إصدار سندات دين يعفى حاملوها من الضرائب:** يمكن للدولة أن تصدر سندات دين لغايات إنشاء مشاريع غير ربحية وهذه السندات لا يترتب عليها فوائد لمالكيها وإنما يعفى حامل هذه السندات من دفع الضرائب كحافز لتمويل الدولة، وبما أن الضرائب ليست بدين على المواطن فلا مانع شرعي من إعفائهم منها، وجرت العادة على إعفاء الدولة لبعض القطاعات من الضرائب لمصالح معينة، وكذلك هنا[2]. وقد يؤخذ على هذا الاقتراح بأنه قرضاً جر نفعاً مشروطاً فيدخل في دائرة الربا، إلا إن لم يعتبر هذا نفعاً محضاً.

٤. **الائتمان التجاري:** وفي هذه الحالة يحصل التمويل عن طريق تأجيل دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة، وذلك إما بشكل مباشر عن طريق المقاولين أو عن طريق البنوك الإسلامية، وتنتج عن هذا التمويل مديونية ولكنها ثابتة محددة. ويمكن تقديم الضمانات مقابل هذه الديون دون أي زيادة، ويكون التمويل إما عن طريق البيع المؤجل أو بيع التقسيط أو بيع المرابحة للآمر بالشراء أو بيع السلم، أو عن طريق الإجارة لأنها بيع منافع، ويمكن أن تتم من خلال إصدار سندات باستخدام هذه الصيغ.

٥. **التمويل على أساس المشاركة في الإنتاج:** ويتم من خلال تملك الممولين لمشروع عام قابل للتشغيل يقومون بإدارته في ظل سوء الإدارة الحكومية السائدة، فيقومون بإدارته على أساس المشاركة في العائد الإجمالي للمشروع، وتتجلى هذه الطريقة بصيغة المساقاة والمزارعة حيث توضع الأرض تحت تصرف المزارع الذي يتقاسم مع الدولة مجمل الناتج، وقد يتم بهذه الصيغة تمويل السكك الحديدية وغيرها.

---

(١) انظر: العثماني، محمد تقي، التجارة والاقتصاد المعاصر في ضوء الإسلام، كراتشي- باكستان، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، د.ت، ص١٦٦.

(٢) انظر: العثماني، المرجع السابق، التجارة والاقتصاد المعاصر في ضوء الإسلام، ص١٦٧.

٦. **القرض الشرعي غير القائم على الربا:** وهو القرض الحسن ويتم من خلال القرض المباشر الإلزامي، أو من خلال الاقتراض من المصارف التجارية بدون فوائد وبخاصة في الأجل القصير، وذلك بالاستناد إلى مبدأين: الأول: تخصيص الودائع في الحساب الجاري للإقراض قصير الأجل للدولة، وذلك مقابل ضمان هذه الودائع من قبل الدولة بدلاً من البنوك، وذلك لأن الاستفادة من هذه الأموال ليس من حق المساهمين في هذه البنوك فقط لأن هذه الودائع وجدت في البنوك بناءً على الثقة التي حصلت عليها جراء الترخيص الحكومي فيعتبر جزء من هذه الأموال والاستفادة منها حق للمجتمع فيجب أن يعود نفعها عليه. الثاني: الاقتراض من البنوك لاستخلاص المنافع المقابلة لما يسمى بحق السيادة على إصدار النقود، وذلك لقيام البنوك بعملية خلق النقود باستخدام الغطاء الجزئي للتوسع بالودائع تحت الطلب[١].

٧. **إصدار الصكوك الإسلامية:** تعتبر الصكوك أداة تمويلية جيدة من الناحية التمويلية حيث يمكن إصدار الصكوك لتمويل أي مشروع بالقدر المطلوب وذلك بطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام فتقوم الدولة بالحصول على التمويل المطلوب ومما يساهم في سهولة الحصول على التمويل باستخدام الصكوك هو الثقة بالجهة المصدرة لهذه الصكوك وهي الدولة مما يقلل من المخاطر التي قد تترتب على هذه الصكوك، وتأخذ الصكوك الإسلامية أشكال عدة تساعد في تمويل الاحتياجات المختلفة للدولة، ومنها: صكوك المضاربة، وصكوك المشاركة، وهي من الصكوك الاستثمارية التي لا تهدف الدولة لتملكها بشكل كامل، وهناك صكوك أخرى تمويلية كصكوك المرابحة والسلم والاستصناع، فيكون القصد منها الحصول على التمويل لتملك الدولة لهذه الأصول بشكل كامل، ولا بد هنا من مراعاة الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الصكوك، وخاصة فيما يتعلق بتداول هذه الصكوك فيرتبط التداول في الصكوك التي ترتبط بأصول ولا يجوز تداول الصكوك التي تمثل ديون إلا من خلال الأحكام الشرعية المرتبطة بتداول الديون في الفقه الإسلامي.

---

[١] انظر: شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، مرجع سابق، ص ٢٦٤-٢٧٢.

المطلب الرابع: نظام التملك في اقتصاد إسلامي ودوره في ضبط الدين العام

أولاً: دور الدولة في الاقتصاد في نظام إسلامي

لقد اختلفت وجهات النظر الوضعية في وضع دور اقتصادي للدولة، وذلك في ثلاث وجهات نظر، فالفريق الأول: رأى أن للدولة وظائف سيادية تتلخص في (الأمن، والدفاع، والقضاء) وليس لها أي وظيفة اقتصادية، وأما الفريق الثاني: فيرى أن للدولة وظيفة رقابية للاقتصاد، فتقوم بالتدخل في حال وجود أزمات أو اختلالات هيكلية في الاقتصاد، فيكون تدخلها مناطاً بما كان لأجله فينتهي دورها الاقتصادي بانتهاء الهدف، أما الفريق الثالث: فيرى أن الدولة طرف مساهم في الحياة الاقتصادية، فيؤكد على وجود مؤسسات اقتصادية للدولة بالإضافة إلى وظائفها السيادية ووظيفة الإشراف والتوجيه للعملية الاقتصادية.

أما وجهة النظر الإسلامية فترى أن الإسلام قد وضع للدولة وظائف اقتصادية تقوم بها فتتدخل في بنية السوق (بمنع الاحتكار وبناء السوق الإسلامي على مبدأ الرضا، وتحريم كل ما من شأنه أن يخل بهذا المبدأ)، ومراقبة الأسواق، وبالمساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك دورها في عمليات التوزيع في مرحلة التوزيع الابتدائي(من إقطاع، واستصلاح، وغيره) وكذلك ما يناط بها من عملية إعادة التوزيع من خلال آلية الزكاة، وما إلى ذلك من الوظائف الاقتصادية التي تبرز دور الدولة الإسلامية في الحياة الاقتصادية.

وقد أوجب الإسلام كثير من المهام الاقتصادية على الدولة الإسلامية، ومنها العمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، وهي:

١. **كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد (الضمان الاجتماعي):** ويتحقق هذا الهدف بضمان حد الكفاية لجميع أفراد الدولة، فيعطى الفقير والمسكين من مال الزكاة بما ينقله من الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى، وفي هذاقال الماوردي: "فيدفع إلى كل واحد منهما (أي الفقير والمسكين) إذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقير والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى، وذلك معتبرٌ بحسب حالهم"[١]، وهذا لأن الدولة مكلفة بجباية الزكاة وإعادة توزيعها كما بين الشارع.

---

[١] الماوردي، كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مرجع سابق، ص ١٤٣.

٢. **تحقيق القوة والعزة الاقتصادية (التنمية المتوازنة والشاملة):** ومرجع التنمية الإسلامية هو عقد الاستخلاف الذي وُكِلَ به الإنسان لعمارة الأرض، قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾هود: ٦١ ، فالمطلوب هو عمارة الأرض بتنمية الموارد التي فيها استناداً إلى مبدأ الإستخلاف، فكما أن هنالك استخلاف خاص (يناط بالأفراد) فهناك استخلاف عام (يناط بالدولة) وشموليتها تتبين من خلال أحكام الشريعة المختلفة، فبالنسبة للموارد الطبيعية: نَجدُ حث الإسلام على استغلالها، وذلك من خلال أحكام الاستصلاح، والإقطاع، ويحارب تعطيلها، وذلك من خلال أحكام منع الاحتجاز. أما الموارد البشرية: فنَجدُ حث الإسلام على العمل، ومحاربة البطالة، والحث على التعليم، والصحة، وذلك إدامة للموارد البشرية وتنميتها. أما الموارد المالية: فحارب الإسلام تعطيلها، وذلك بمحاربة الاكتناز، وفرض الزكاة على المال العاطل مما يدفعه إلى الاستثمار لتغطية قيمة الزكاة من ثمرة المال لا من أصله. وبهذا يحقق الإسلام التنمية الاقتصادية الشاملة. أما تحقيق التنمية المتوازنة، فيتحقق ذلك عن طريق توحيد سلم الرفاهية الاجتماعية المناط تحقيقه بالدولة الإسلامية وذلك من خلال ترتيب أولويات المجتمع المسلم من ضروريات، وحاجيات، وتحسينات، وذلك بشكل متوازن لجميع أفراد المجتمع[1].

٣. **تحقيق التوازن الاقتصادي:** وذلك من خلال التحكم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، فتشجع الاستثمار عن طريق محاربة البخل وكنز المال، وبالمقابل يحارب الإسراف والتبذير من الناحية الأخرى، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تحفيز الاستثمار، الذي يؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف.

وكذلك تشجيع الاستثمار في المشاريع المباحة والتي تخدم المجتمع ضمن سلم الأولويات في المجتمع، وكذلك فإن أحكام الزكاة تعتبر بمثابة ضريبة على كل مال عاطل عن العمل، وبتحريم الربا فلم يعد أمام رأس المال إلا التوجه إلى الاستثمار. وكذلك تفتت الثروة في المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة معاً عن طريق الإرث والضرائب والصدقات. وتلعب مسألة تفتيت الثروة دوراً هاماً حيث تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، الأمر الذي يدفع

---

(1) انظر: زبير، محمد عمر، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،ط١، ١٩٩٨، ص١٧-٢٦.

المنتجين إلى زيادة الإنتاج، وذلك عن طريق زيادة مستوى التوظيف العام، مما يؤدي إلى التقليل من البطالة وزيادة مستوى التوظيف التوازني[١].

وهناك أهداف أخرى مشتقة من هذه الأهداف كالتوظيف الكامل، ومكافحة التضخم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وغيرها[٢].

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد للدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية المنوطة بها من الناحية الشرعية والتي يقوم بها الإمام أو من ينوب عنه وذلك لأن الإمامة هي حراسة للدين وسياسة للدنيا، ومن سياسة الدنيا القيام بالوظائف الاقتصادية ويمكن إجمالها بما يلي[٣]:

١. إدارة الملكية العامة وضبط الملكية الخاصة بحيث لا يساء استخدام الملكية الخاصة للإضرار بالغير.

٢. توفير الحقوق الطبيعية للمواطنين بتوفير فرص عمل ملائمة، وتوفير حد أدنى للمعيشة لهم.

٣. مراقبة الأسواق: وذلك لضمان سير المعاملات التجارية وفق المذهب الاقتصادي الإسلامي وتحقيق العدالة والكفاءة في الأسواق.

ثانياً: الملكية العامة في اقتصاد إسلامي ودورها في ضبط الدين العام

لقد خص النظام الإسلامي الدولة بملكية قطاع واسع من الثروة الاقتصادية فالملكية العامة تشمل الأراضي غير الداخلة في الإنتاج الاقتصادي والثروة المعدنية، ومنابع الطاقة الكبيرة، مثل: الشلالات ومساقط المياه. يضاف إلى ذلك أن مسؤولية الدولة في تأمين الخدمات العامة من طرق ومياه شرب

---

(١) انظر:كنعان،علي، الاقتصاد الإسلامي دراسة في اقتصاديات المال ودور الدولة في الاقتصاد، حمص- سوريا، دار المعارف، ط١، ١٩٩٧، ص١٣١-١٣٢.

(٢) انظر: زبير، محمد عمر، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص١٧.

(٣) انظر: المومني: رياض، وظائف الدولة الاقتصادية "فترة صدر الإسلام"، أبحاث اليرموك، إربد- الأردن، المجلد ٥، العدد ٤، ١٩٨٩، ص ٤٦-٥٦.

وغير ذلك من المصالح العامة، ومسؤوليتها في استثمار فوائض القطاع العام وأملاكه في مصالح المسلمين تقتضيان توسع القطاع العام وملكيته إلى حد أكبر من النظام الرأسمالي الحالي[١].

ترجع أهمية دور الدولة في الاقتصاد في النظام الإسلامي إلى نظام التملك في الإسلام، حيث إنه شرع الاستخلاف العام ومنع الأفراد من الاختصاص ببعض مستلزمات الرفاهية الاجتماعية، وبهذا فإن الملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي تحتل جزء لا يستهان به من الموارد الاقتصادية، وذلك للقيام بالواجبات المنوط تحقيقها بها، فكل ما تمس له حاجة المجتمع بشكل مباشر كانت ملكيته تعود للمجتمع وتديره الدولة، ومنها أصول المنافع العامة، والحمى، والوقف، وأراضي الفتوح، والموارد المعدنية[٢].

واستناداً إلى اتساع قاعدة الملكية العامة في الإسلام يكون للدولة دور كبير في المشاركة في النشاط الاقتصادي فضلاً على دورها الرقابي على الأسواق لضمان تحقيق الضوابط الشرعية الاقتصادية، وبناءً على اتساع قاعدة الملكية العامة في الإسلام واتساع دور الدولة في الاقتصاد نجد أن الدين العام لن يتم اللجوء إليه إلا اضطراراً وذلك في حالات الضرورة التي تقدر بقدرها، وذلك لوجود موارد متعددة للدولة تحصل من خلالها على إيرادات توازي نفقاتها أو تزيد.

ثالثاً: مؤسسات التكافل الاجتماعي ودورها في ضبط الدين العام

تُعَدُّ مؤسسات التكافل الاجتماعي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الإسلامي، حيث إنها تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع المسلم، فيعتبر القطاع غير الربحي مكمل للمنظومة الاقتصادية في الإسلام، ومن شأنها تخفيف العبء الملقى على عاتق الدولة المتمثل بتحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، حيث تلعب كل من مؤسسة الزكاة والوقف دوراً هاماً في توزيع الدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع، فتعتبر الزكاة وسيلة إعادة توزيع شاملة للدخول بين أفراد المجتمع وتؤدي دوراً كبيراً في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع المسلم، هذا وتلعب مؤسسة الوقف دوراً هاماً في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تأمين إيراد دائم للإنفاق على جهات اجتماعية تكون في الأصل ملقاة على عاتق الدولة.

---

[١] قحف، منذر، إيرادات الميزانية العامة للدولة الإسلامية، ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام، سطيف- الجزائر، ١٤-٢٠ مايو ١٩٩١، نشر البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة- السعودية، ط٢، ٢٠٠١، ص٣١٠.

[٢] انظر: السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٤٥-٢٤٨.

ومن خلال النظام الموسع للتكافل الاجتماعي في الإسلام، تتراجع فرص الحاجة إلى الاقتراض العام في اقتصاد إسلامي، وهذا بدوره يؤدي إلى ضبط حجم الدين العام إلى أدنى مستوى له في اقتصاد إسلامي مقارنة باقتصاد غير إسلامي. ومع ملاحظة وجود مصارف محدده للزكاة، وكون الوقف بالأغلب يكون في مصارف محددة، وبهذا لا يمكن استخدامها في النفقات العامة لإنشاء البنية التحتية، ومشاريع خدمية عامة، إلا أنها تحمل جزءاً لا يستهان به من النفقات التي يجب على الدولة تأمينها بحكم ولايتها، ومنها نفقات الضمان الاجتماعي وخدمات التعليم والصحة، مما يقلل حاجة الدولة للجوء للاقتراض العام[1].

في ضوء ما سبق يتبين أن المذهب الاقتصادي والتنظيم المؤسسي للدين العام في الإسلام، يساهمان في تقليل حجم الدين العام في ضوء ضوابط مذهبية وشروط مؤسسية تعتبر الدين العام حالة استثنائية يشترط فيها أساساً القدرة على السداد بانتظار مورد مالي مستقبلي، وعدم وجود أي تبعية للجهات الدائنة بحيث تخل بمبدأ استقلالية الدولة الإسلامية، وهذا المنهج الإسلامي للدين العام من شأنه أن يحمي الاقتصاد من تعرضه لأزمات ديون سيادية، التي يتعرض لها النظام الرأسمالي بسبب الخلل المذهبي والمؤسسي في التعامل مع الدين العام.

---

[1] انظر: دوابه، أشرف محمد، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة- مصر، دار السلام، ط١، ٢٠١٠، ص٨٢-٨٣.

الفصل الرابع

تداعيات أزمة الديون السيادية العالمية على الدول العربية والإسلامية

ترتبط اقتصاديات الدول العربية والإسلامية بشكل كبير في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى بحكم الانفتاح الاقتصادي كمتطلب من متطلبات العولمة التي تفرضها الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد العالمي بقيادة غربية، وبهذا فإنه من المحتم أن تتأثر اقتصاديات الدول العربية والإسلامية بالأحداث الاقتصادية -في الدول الرئيسية التي تتبع لها- سواءً بالركود أو الانتعاش الاقتصادي وذلك من خلال عدة قنوات مالية ونقدية وتجارية، فما هي آثار أزمة الديون السيادية على الدول العربية والإسلامية، وكيف يمكن لها أن تحمي اقتصادياتها من هذه الأزمة، وما هي الأساليب التي يمكن اتباعها للتقليل من الآثار السلبية لهذه الأزمات في المستقبل، هذا ما سيتم بيانه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: آثار أزمة الديون السيادية على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية

المبحث الثاني: أساليب تقليل الآثار السلبية للأزمة على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية

المبحث الثالث: حماية اقتصاديات الدول العربية والإسلامية من أزمة الديون السيادية في ظل العولمة

المبحث الأول

آثار أزمة الديون السيادية على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية

إن حركات الانفتاح والتحرر الاقتصادي في العالم لم تساهم فقط في تبادل السلع والخدمات بين دول العالم بل وساهمت أيضاً في نقل وتصدير المشكلات الاقتصادية عبر الحدود إلى الدول النامية وخاصة الدول العربية والإسلامية، وذلك بسبب ارتباط اقتصاديات هذه الدول بشكل كبير باقتصاديات الدول الكبرى من ناحية حجم التبادل التجاري (الاستيراد تحديداً)، ومن حيث العملة، فقد ساهم ارتفاع حجم التبادل الاقتصادي ذو الجانب الأوحد تقريباً (الاستيراد) في ارتفاع درجات التبعية الاقتصادية من قبل الدول النامية إلى الدول الصناعية الكبرى، وبهذا فإن أي خلل اقتصادي سيحدث في الاقتصاديات الكبرى سيتم تصديره إلى الدول النامية، ومع عجز كفة الميزان التجاري الأخرى (التصدير) عن مواجهة الخلل الخارجي تتأثر الدول النامية بشكل كبير بسبب الاختلال الخارجي الذي يتم تصديره لها.

ومن الناحية النقدية فإن ارتباط عملات الدول النامية بالعملات الأجنبية وخاصة نظام الغطاء النقدي الواحد (أي اعتماد عملة دولية واحدة كغطاء تدعم قيمة العملة المحلية، مثل: الدولار) يعد من أكبر الوسائل التي تؤدي إلى ترحيل الأزمات إلى الدول النامية، وذلك لارتباط عملتها بعملة الدولة الصناعية التي ترتبط بها، وبهذا فإن أي انهيار أو هبوط حاد في عملة الدولة الصناعية نتيجة دخولها في أزمة اقتصادية يعني بالنتيجة انتقال هذا الهبوط أو الانهيار إلى الدول المرتبطة بها نقدياً.

وقد تسببت أزمة منطقة اليورو في هبوط الطلب الأوروبي على جميع المواد الأولية المصدَّرة من قِبل الدول العربية وفي مقدمتها النفط. وهكذا تحملت الدول العربية النفطية وغير النفطية خسائر مالية فادحة فأصبحت ميزانيتها العامة في حالة عجز، وهبط بشدة فائض موازينها التجارية فانخفضت احتياطياتها الرسمية. لكن هذه الأزمة لم تؤثر سلباً على صادرات الخدمات العربية إلى أوروبا وهي تحويلات العمال المغتربين وإيرادات السياحة. كما ساهمت في تحسين حجم الاستثمارات العربية في منطقة اليورو، وهذا ما سيتم بيانه في هذا المبحث[1].

---

(١) نعوش، صباح، تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية، الدوحة- قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢، ص٢.
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/7/29/20127299525212580euro%20zone%20crisis.pdf

وسيدرس هذا المبحث بيان أهم الآثار السلبية والإيجابية لأزمة الديون السيادية على الدول العربية، من حيث أثرها على صافي الصادرات، وصافي التدفق الخارجي لرأس المال، ومستقبل مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العملة الخليجية الموحدة، وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: تصنيف الدول العربية من حيث تأثرها في الأزمة وتصنيف الآثار المترتبة عليها

أولاً: تصنيف الدول العربية لأغراض بيان آثار الأزمة عليها

تتفاوت الدول العربية من حيث تأثرها بأزمة الديون السيادية وذلك بحسب درجة انفتاحها على العالم الخارجي (وهو حالة اقتصادية يتبادل فيها الأفراد والشركات السلع والخدمات مع أشخاص أخرى أو/و شركات أخرى في المجتمعات العالمية على نطاق واسع) وخاصة دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بشكل خاص، فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي الخارجي أكبر كانت فرص تأثر هذه الدول بالأزمة أكبر، ويمكن تقسيم الدول العربية بناءً على ذلك إلى ثلاثة مجموعات، وهي[١]:

١. **دول ذات انفتاح اقتصادي كبير على العالم الخارجي:** وهي التي تتمتع بحجم كبير من التعامل الاقتصادي الخارجي من حيث الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات، وتتمثل بدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط إلى الخارج ويمثل جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي فيها، فقد بلغت صادراتها من النفط إلى إجمالي صادراتها ٧٣% من إجمالي عوائد الصادرات، و٤١% من الناتج المحلي الإجمالي[٢].

٢. **دول ذات انفتاح اقتصادي متوسط على العالم الخارجي:** وهي دول غير نفطية ولكنها تعتمد بشكل كبير على إيرادات السياحة الأجنبية، وتحويلات العاملين في الخارج، ومن الأمثلة على هذه الدول: مصر والأردن و تونس، و قد بلغت إيرادات السياحة في مصر قبل الثورة ١٠%، وفي الأردن نحو ١٣%، وفي تونس ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي[٣].

---

[١] صيام، أحمد زكريا، تأثير الأزمة المالية على أسواق المال والتجارة والاقتصاديات العربية، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٨، نشر مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠٠٩، ص ٧٥-٧٦. وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠، ص ٢٠٦.

[٢] نبذة اقتصادية عن دول مجلس التعاون الخليجي، على شبكة الإنترنت،

٩٣http://www.gulfbase.com/AR/GCC/AboutGCC?pageID=

[٣] الجزيرة.نت، ارتفاع عائدات السياحة بتونس بـ٣٦%، الاقتصاد والأعمال، على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٠

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/ff0b783b-5918-4656-b8d3-c199d94c1a7c

٣. **دول ذات انفتاح اقتصادي منخفض على العالم الخارجي:** وهي الدول التي تتراجع فيها التعاملات الاقتصادية الخارجية من حيث صافي الصادرات وصافي التدفق الخارجي لرأس المال بشكل كبير، وذلك بسبب عدم استقرار الظروف السياسية فيها، ومن الأمثلة على هذه الدول: السودان وليبيا.

ثانياً: تصنيف الآثار الاقتصادية للأزمة على الدول العربية

ينشأ عن أزمة الديون السيادية آثار على الدول العربية بحسب درجة انفتاحها ولكن درجة الانفتاح ليست المعيار الوحيد لتأثر الدولة بالأزمة وذلك لأن الأزمة يترتب عليها آثار مباشرة ترجع إلى درجة الانفتاح على دول منطقة اليورو، وأخرى غير مباشرة قد لا ترتبط بالانفتاح على منطقة اليورو، بل ترجع لأسباب أخرى تأثر حتى في الدول العربية التي تتمتع بانفتاح اقتصادي منخفض جداً بمنطقة اليورو، ويمكن تصنيف الآثار بناءً على هذا إلى[1]:

١. **الآثار المباشرة:** وهي الآثار التي تنشأ بسبب الترابط المباشر بين الدول العربية ومنطقة اليورو والتي تتمثل بالعلاقات التجارية من خلال الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات، وكذلك بالاستثمارات الخارجية بينها وخاصة الاستثمارات في صناديق الثروة السيادية، ويكون تأثير هذه بشكل واضح.

٢. **الآثار غير المباشرة:** وهي الآثار التي تلحق بالدول العربية نتيجة تراجع حجم الإنتاج العالمي للشركاء التجاريين للدول الأوروبية مثل: أمريكا والصين، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على المواد الأولية التي تشكل مصدر أساسي للموارد المالية في الدول العربية وخاصة النفط.

و الجزيرة.نت، ارتفاع إيرادات السياحة بمصر في أربعة أشهر، الاقتصاد والأعمال، على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢١ http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/f3089e5b-0189-4781-b4c8-03525c1bf2d0

والعيساوي، هبة، الفايز يرجح تحسن إيرادات السياحة العام ٢٠١٣، عمان- الأردن، جريدة الغد، بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦.

[1] جليدان، سعود بن هاشم، الآثار غير المباشرة للأزمة المالية في المملكة، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٥٩٢٦، ٢٠١٠، http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_14014.html .

ولا بد من الإشارة إلى أن آثار أزمة الديون السيادية والأزمات المالية بشكل عام لا تعتبر كلها آثار سلبية على الدول العربية، بل يترتب عليها آثار إيجابية قد تخدم أهداف في الدول العربية والدول النامية بشكل عام، ويمكن الإشارة إلى بعض من هذه الآثار الإيجابية، وهي[1]:

١. **عودة الأموال المهاجرة إلى الدول العربية:** يعتبر من أسباب تراجع اقتصاديات الدول العربية وعدم تطورها هو هجرة رؤوس الأموال العربية للدول الصناعية، ومع حدوث الأزمة أصبحت الاستثمارات التي توجد فيها هذه الأموال غير آمنة ومرتفعة المخاطر، وهذا يساهم في عودتها إلى الدول العربية وهذا يساهم بشكل إيجابي في تعزيز المراكز المالية للاقتصاديات العربية.

٢. **تنويع مخاطر المحافظ الاستثمارية بزيادة حصص دول أخرى غير الدول الصناعية:** وهذا يعمل على تغيير خارطة العالم الاستثمارية بدخول دول أخرى تقدم فرص استثمارية جديدة بضمانات أفضل.

٣. **إعادة النظر في أسس تصنيف مخاطر الاستثمار:** فلم تعد مخاطر الاستثمار مرتبطة بتقدم الدول فلا يعني تقدم الدول انخفاض المخاطر فيها، وهذا يعزز الاستثمار الخارجي في الدول العربية التي ثبت انخفاض مخاطر الاستثمار فيها بعد الأزمة.

٤. **التوجه إلى الاقتصاد الحقيقي بدلاً من الاقتصاد المالي:** فبسبب عدم استقرار الأسواق المالية يتم الاتجاه إلى الاستثمارات الحقيقية على حساب الاستثمارات المالية، وهذا يساهم في إعادة هيكلية العلاقات الدولية بتوجيه الاستثمارات إلى مناطق جذب جديدة.

٥. **انخفاض معدلات التضخم:** ساهمت الأزمة بانخفاض معدلات التضخم بسبب انخفاض مستوى السيولة الذي يؤدي بدوره إلى تراجع المستوى العام للأسعار وفق النظرية الكلاسيكية لكمية النقود، وهذا بدوره يعمل على زيادة الدخل الحقيقي في المجتمع.

وأما في إطار الحديث عن الدين العام الخارجي العربي، فلم يتأثر بأزمة اليورو خلال فترة الأزمة من ٢٠٠٨م وحتى ٢٠١١م، وقد أشارت بيانات الدين العام الخارجي العربي إلى معدلات مستقرة نسبياً لا تؤشر على أي تأثر بأزمة اليورو، وكانت بيانات الدين العام الخارجي العربي على النحو الآتي:

---

[1] انظر: قدي: عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية. بحوث اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص٢١-٢٢. و رزيق، كمال، وعقون، عبد السلام، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص١٨٦.

جدول رقم (٤) الدين العام الخارجي العربي

السنة	قيمة الدين (مليار دولار)	خدمة الدين (مليار دولار)	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات
٢٠٠٨	١٥٧	١٧,٩	%٢١,٨	%٦,٣
٢٠٠٩	١٦٢,٣	١٤,٨	%٢٢,٩	%٦
٢٠١٠	١٧٢,٩	١٤,٦	%٢١,٣	%٥,٣
٢٠١١	١٧٦,٢	١٥,٩	%٢٠	%٤,٩

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١-٢٠١٢م.

المطلب الثاني: آثار الأزمة على صافي الصادرات بين الدول العربية ومنطقة اليورو[١]

أولاً: انخفاض إيرادات النفط

أدت أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الاتحاد وتراجع معدلات الدخول كذلك، وهذا أدى إلى تراجع معدلات الإنفاق وخاصة الإنفاق الاستهلاكي، مما أدى إلى تراجع الطلب على النفط من قبل الاتحاد الأوروبي، وهذا أثر سلباً على الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي في إيراداتها على تصدير النفط فتراجعت معدلات التصدير لدى هذه الدول وتراجعت إيراداتها مما أدى إلى ظهور عجز في الميزانيات العامة لهذه الدول. وقد تراجعت صادرات الدول العربية من النفط للاتحاد الأوروبي على النحو الآتي:

---

(١) الباجوري، خالد عبد الوهاب، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢، ص ٢٩٤-٢٩٨. نعوش، صباح، تأثير ازمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية، مرجع سابق،ص ٢-٨. قدي: عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية. بحوث اقتصادية عربية، القاهرة – مصر، العدد ٤٦، ص٢١. عبد الله إبراهيم القويز، ماذا فعلت أزمة اليورو بالاقتصاديات العربية، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٦٠٧٤، ٢٠١٠، http://www.aleqt.com/2010/05/29/article_399290.html. و المعهد العربي للتخطيط، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، جسر التنمية، الكويت، العدد ١٠٢، ٢٠١١، ص ٦-١٢.

جدول رقم (٥) إيرادات الصادرات النفطية العربية إلى الاتحاد الأوربي بالمليار يورو

السنة	الإمارات	الجزائر	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا
٢٠٠٨	١,٣	١٢,٢	١٨,٤	٩,٠	٢,١	٣١,٢
٢٠٠٩	٠,٦	٠,٦	٩,٤	٦,٣	١,٤	١٧,٨
٢٠١٠	١,٤	٧,٣	١٢,٤	٧,١	١,٩	٢٥,٩

إحصاءات التجارة الخارجية والداخلية للاتحاد الأوربي. يوروستات ٢٠١١

من خلال الجدول السابق يلاحظ تراجع حاد في إيرادات الصادرات النفطية العربية للإتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٩م، حيث كانت الأزمة في ذروتها، وخاصة الجزائر التي تعتمد في جل صادراتها على السوق الأوروبي، وما لبثت أن استعادت إيرادات الصادرات النفطية الانتعاش في عام ٢٠١٠م.

وقد تراجعت الصادرات النفطية العربية إلى أوروبا بنسبة ٤٤% ما بين عام ٢٠٠٨م إلى ٢٠٠٩م، وهي أعلى من نسبة الانخفاض للواردات النفطية الكلية للاتحاد الأوربي البالغة ٣٧,٣%، وذلك بسبب سياسة الأوروبيين النفطية التي تقضي بتقليل الاعتماد على النفط العربي في الأزمات.

ولما كانت ليبيا المصدّر العربي الأول للنفط إلى أوربا فهي بالتالي أكبر المتضررين، فقد خسرت ١٣,٤ مليار يورو عام ٢٠٠٩م قياسًا بالعام السابق تليها السعودية فالجزائر. ووصل مجموع خسائر الدول العربية إلى ٣٢,٧ مليار يورو. ثم تحسنت الصادرات العربية في عام ٢٠١٠م لكنها لا تزال بعيدة عن صادراتها لعام ٢٠٠٨م.

أما بالنسبة للآثار غير المباشرة فقد كان خطرها أكبر بكثير، فقد أدت أزمة منطقة اليورو إلى هبوط حاد وسريع في المستوردات الكلية لأوربا التي انخفضت بنسبة ٢٢,٩% ما بين عامين ٢٠٠٨م-٢٠٠٩م. وهذا يعني أن الصادرات الكلية لشركائها التجاريين انخفضت بنفس النسبة، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالولايات المتحدة والصين واليابان. وبهذا فقد لعبت أزمة منطقة اليورو دوراً في تراجع الإنتاج لدى هؤلاء الشركاء، وبالتالي إلى تقليص واردات المواد الأولية التي تدخل في التصنيع كالنفط، كما تراجع في نفس الوقت سعر برميل النفط من ٩٤,١ دولارًا إلى ٦١ دولارًا؛ فالإمارات خسرت أقل من مليار دولار في تعاملها النفطي المباشر مع الاتحاد الأوربي لكن خسارتها النفطية الكلية بلغت ٢٧,٦ مليار دولار بسبب هذا الأثر غير المباشر. وكذلك فإن السعودية التي فقدت

تسعة مليارات يورو في تعاملها المباشر مع أوربا، ارتفعت خسارتها الكلية إلى ٧٩ مليار دولار وهي أعلى خسارة نفطية في العالم خلال سنة واحدة[1].

وبالنظر إلى الأثر غير المباشر للأزمة على الدول العربية والإسلامية، نجد أنها لا ترتبط فقط بأهمية التجارة الخارجية بين الدولة ومنطقة اليورو، وبهذا فقد يكون تأثير الأثر غير المباشر أكبر من الأثر المباشر للأزمة.

ثانياً: تراجع في فائض الميزان التجاري في الدول العربية المصدرة للنفط

تراجع فائض الميزان التجاري في عدد من الدول العربية النفطية بشكل ملموس حيث تراجع الفائض في الجزائر -التي تعتبر أكبر شريك عربي للاتحاد الأوروبي- من ٤٠ مليار دولار إلى ٤ مليارات دولار ما بين عام ٢٠٠٨م-٢٠٠٩م، وتراجع كذلك في السعودية من ٢١٢ مليار دولار إلى ١٠٥ مليار دولار لنفس الفترة، مما أثر سلباً على احتياطياتها النقدية.

ومن الملاحظ أن تراجع الفائض في الميزان التجاري بسبب تراجع إيرادات النفط لن يستمر وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، وتوقعات وكالة الطاقة الدولية بارتفاع الطلب العالمي على النفط حتى ٢٠١٥م، ومع توقع توجه طلب أوروبا على النفط للانخفاض حتى ٢٠٣٠م، وفق دراسة أعدتها وكالة الطاقة الدولية، ومع الزيادة الضئيلة في الطلب العالمي على النفط خلال هذه الفترة والتي تنحصر في الصين مع وجود مؤشرات تراجع فيها أيضاً، فليس من المتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية العربية ارتفاعًا كبيرًا حتى وإن انتهت أزمة منطقة اليورو.

ثالثاً: أثر الأزمة على القطاع السياحي في الدول العربية

يحتل القطاع السياحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني لعدد من البلدان العربية مثل: المغرب، وتونس، ومصر، والأردن. وبسبب سياسات التقشف المتبعة في دول منطقة اليورو سوف تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السياحة الأوروبية في الدول العربية، وهذا سوف يؤدي إلى تراجع إيرادات هذه الدول من القطاع السياحي مما يعني مزيداً من العجز في الموازنة.

ومن المعلوم أن القطاع السياحي يتأثر سريعاً وبشكل ملموس بالأحداث الأمنية، وبهذا فقد لعب التحول الديمقراطي في بعض الدول العربية كتونس ومصر دوراً هاماً في تراجع إيراداتها السياحية، وقد ساهم هذا في هبوط الاحتياطيات الرسمية وارتفاع معدلات البطالة، وما لبث أن عاد الاستقرار السياسي لهذه الدول حتى تحسنت إيراداتها السياحية. أما المغرب فلم يشهد انخفاضًا في إيراداته

---

[1]. نعوش، صباح، تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية، مرجع سابق،ص ٣.

السياحية طيلة السنوات الماضية إلا بنسبة ضئيلة عام ٢٠٠٩م، ثم اتجهت نحو الارتفاع عام ٢٠١١م. وهذا مؤشر على أن أزمة اليورو لم يكن لها تأثير ملموس على السياحية الأوروبية في الدول العربية.

رابعاً: أثر أزمة اليورو على التجارة الخارجية للدول العربية

تُعَدُّ التجارة الخارجية من أكثر الأمور حساسية بالنسبة للتأثر بالأزمات الاقتصادية بين الدول حيث تؤدي إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية بين الدول المتضررة والدول الأخرى، ولهذا فقد تأثرت التجارة الخارجية بين دول منطقة اليورو والدول العربية بآثار سلبية وأخرى إيجابية، وذلك على النحو التالي[1]:

١. **انخفاض تكلفة المستوردات العربية من منطقة اليورو:** يلعب تراجع سعر صرف اليورو دوراً هاماً في تراجع أسعار مستوردات الدول العربية للبضائع الأوروبية مما يساهم في زيادة مستوردات الدول العربية من دول منطقة اليورو وتخفيض الأسعار على المستهلك في الدول العربية، وخاصة الدول التي تعتمد على الدولار كعملة احتياطي وذلك لارتفاع سعر صرف الدولار أمام اليورو نتيجة الأزمة في منطقة اليورو، ولكن بالنظر للبيانات الرقمية نجد أن زيادة المستوردات في عام ٢٠١٠م كان جيداً فقد بلغت الزيادة ١٠,٢% إلا أن نصيب الاتحاد الأوروبي منها كان ضئيلاً فكانت بنسبة أقل من ١%، مع ملاحظة تراجع حصة واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي من ٢٥,٩% عام ٢٠١٠م إلى ٢٤,٧% عام ٢٠١١م. ويمكن أن يعود هذا إلى ارتفاع معدل التضخم في الاتحاد وتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد، وبالتالي انخفاض حجم صادراته للخارج ومنها الدول العربية.

٢. **تراجع صادرات الدول العربية إلى منطقة اليورو:** وذلك بسبب الارتفاع النسبي لتكاليف المنتجات العربية باليورو، مما يضعف التصدير العربي لمنطقة اليورو، ويترك أثراً سلبياً على الشركات والمصانع التي تعتمد بشكل رئيسي على التصدير إلى دول منطقة اليورو وخاصة شركات ومصانع دول الشمال الإفريقي وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الدوائية، فقد تراجع حجم النمو في واردات الاتحاد الأوروبي من البضائع المغربية بنسبة ١٢% ما بين

---

[1] الطباع، حمدي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي المشكلة والحلول المقترحة، منتدى: أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت- لبنان، ٢٩ آذار ٢٠١٢، نشر إتحاد رجال الأعمال العرب، بيروت- لبنان، ٢٠١٢، ص ٧. والباجوري، خالد عبد الوهاب، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢، ص ٣٠٧-٣١٢. وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي- الإمارات، ٢٠١٢م، ص ١٥٠-١٥١.

العامين ٢٠١٠-٢٠١١م، وقد تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية بشكل كبير حيث سجلت أعلى نسبة تراجع فقد تراجعت من ١٥,١% إلى ١٢,٧% بين عام ٢٠١٠-٢٠١١م.

٣. **تراجع استيراد منطقة اليورو من الدول العربية:** نتيجة لأزمة الديون في منطقة اليورو كان لا بد من إتباع سياسات مالية تقشفية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام والخاص مما يؤدي إلى تراجع طلب دول المنطقة على واردات الدول العربية لها.

المطلب الثالث: آثار الأزمة على صافي التدفق الخارجي لرأس المال بين الدول العربية ومنطقة اليورو(١)

أولاً: تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار والعملات الأجنبية والتحول نحو الدولرة

ويُعَدُّ هذا الأثر سلبياً على بعض الدول العربية التي تحتفظ باحتياطيات من اليورو، ويعتبر أمراً جيداً للدول التي ترتبط عملاتها بالدولار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة على الدولار وتقليص الضغوطات التضخمية المستوردة من الخارج، وهذا ما أدى إلى ظهور سياسة الدولرة بحيث قامت كثير من الدول بتحويل الاحتياطيات من اليورو إلى الدولار لكونه أكثر استقراراً في ظل الأزمة التي تتعرض لها منطقة اليورو والتي أثرت سلباً على سعر صرفه مقابل العملات الأخرى وخاصة الدولار، فبالنظر إلى تونس نجد أن ٧٠- ٨٠% من حجم تبادلها التجاري مع الاتحاد الأوروبي ويتم باليورو، فتراجع قيمة اليورو يؤثر سلباً على الاقتصاد التونسي، فإيرادات تونس باليورو تزيد عن مدفوعاتها باليورو، وبالتالي تراجعت قيمة إيراداتها، ومن ناحية أخرى فإن لتونس مستحقات بعملة تتراجع قيمتها من جهة، ومدينة بعملة تزداد قيمتها من جهة أخرى وهي الدولار(٢).

---

(١) انظر:عزام، هنري، تفاقم أزمة الديون السيادية وتأثيرها في دول المنطقة، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٦٠٧٢، ٢٠١٠، http://www.aleqt.com/2010/05/27/article_398542.html. و نعوش، صباح، تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية، مرجع سابق، ص ٢-٨. عبد الله إبراهيم القويز، ماذا فعلت أزمة اليورو بالاقتصاديات العربية، صحيفة الاقتصادية، مرجع سابق، http://www.aleqt.com/2010/05/29/article_399290.html. ورزيق، كمال، وعقون، عبد السلام، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص١٨٤-١٨٥. المعهد العربي للتخطيط، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، جسر التنمية، مرجع سابق، ص ٦-١٢. المناصير، علي، والكساسبة، وصفي، الأزمة المالية العالمية حقيقتها... أسبابها... تداعياتها... وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء- الأردن، ١٠-١١ نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٢٢-٢٥.

(٢) محمد ولد عبد الدائم، آثار أزمة اليورو على اقتصاديات عربية، الجزيرة.نت، بتاريخ ٢٠١١/٨/٩، http://www.aljazeera.net/eissues/pages/60fd3a58-6034-4e90-a025-b4e6b4e0ec83#4

ثانياً: ارتفاع تحويلات العمال العرب المغتربين

إن انخفاض حجم تحويلات العاملين العرب في منطقة اليورو يعتبر من أهم تداعيات الأزمة على الدول العربية حيث تعتبر هذه التحويلات مصدر هام للعملات الأجنبية بالنسبة لهذه الدول وخاصة فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية، وكذلك مصدر معيشة بالنسبة لعائلاتهم، فقد شكلت هذه التحويلات ٧% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، وبسبب ارتفاع معدلات البطالة في دول منطقة اليورو التي انتقلت من ٧% في عام ٢٠٠٨م إلى ١٠% في منتصف عام ٢٠١٢م، ينتج عنه عودة المغتربين العرب إلى بلدانهم بما يسمى (الهجرة العكسية)، وسوف تنخفض الأجور لهذه العمالة مما يتسبب بتراجع التحويلات إلى الدول العربية[١].

والواقع أن محاولة ربط الهجرة العكسية بارتفاع البطالة وهبوط التحويلات المالية هو ربط غير دقيق؛ فالهجرة العكسية لم تحدث في الدول الأوربية الكبرى بل في اليونان وأيرلندا فقط أي في دول لا تستقبل إلا عددًا ضئيلاً جدًا من العمال العرب. كما أن ارتفاع نسبة العاطلين العرب لا علاقة له بأزمة اليورو بل بعوامل عديدة سابقة لهذه الأزمة[٢].

ومع هذا فإن تحويلات العمال العرب لم تشهد أي انخفاض طيلة السنوات السابقة؛ بل على العكس تماماً فقد لوحظ ارتفاع لهذه التحويلات في المغرب بنسبة ٣٨% للتحويلات بالدولار، و بنسبة ٤٠,٢% باليورو، ما بين عام ٢٠٠٦-٢٠١١م، وهذا يدل على أن هذه الزيادة حقيقية غير مرتبطة بعوامل نقدية. ولا يقتصر الأمر على المغرب فقط بل شمل أيضًا دولاً عربية أخرى كتونس.

وهذا يؤكد على أن أزمة منطقة اليورو لم تؤدي إلى هبوط تحولات العمال العرب كما أن ارتفاع التحويلات لا يتأتى من استعدادات العودة النهائية للعمال العرب إلى بلدانهم الأصلية لأنهم يعتقدون أن وضعهم المعيشي في منطقة اليورو التي تعاني حاليًا من أزمة خانقة أفضل من وضعهم المعيشي في حالة عودتهم إلى بلدانهم. وتجدر الإشارة إلى أن عودة العمال الأجانب التي أشار إليها تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تخص الأوربيين الشرقيين فقط[٣].

وبهذا يعتبر ارتفاع تحويلات العمال العرب من منطقة اليورو دليل على عدم جواز تعميم الآثار السلبية لأزمة هذه المنطقة، ولكن هذا الارتفاع قد يكون أكبر لو لم تكن الأزمة واقعة؛ فقد قادت على

---

[١] قدي: عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية ، مرجع سابق، ص٢٠-٢١.

[٢] نعوش، صباح، تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية، مرجع سابق، ص٥.

[٣] نعوش، المرجع السابق، ص٥.

الأقل إلى تشديد الإجراءات المتخذة للحد من دخول أجانب جدد إلى أوربا، ولهذا لم تتأثر البطالة العربية في أوروبا إجمالاً، وإن تأثرت في بعض مراكز الأزمة كاليونان وأيرلندا.

ثالثاً: أثر الأزمة على الاستثمارات الخارجية بين الدول العربية ومنطقة اليورو[١]

من المتوقع تراجع تدفق الاستثمارات الأوروبية نحو الدول العربية، وهذا ليس بمنحصر في الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً بل كذلك في دول أخرى، وذلك يعود إلى سحب بعض الشركات الأوروبية الضخمة استثماراتها من الدول العربية التي تقدر بمليارات الدولارات بسبب أوضاعها المالية وانحسار أموالها وذلك لتأثرها بالأزمة.

وكذلك من المفترض هبوط الاستثمارات الخارجية للبلدان العربية المتأتية من صناديقها السيادية جراء الأزمة التي أدت إلى تراجع إيرادات النفط التي تعتبر المصدر الرئيسي لرؤوس أموال هذه الصناديق.

ويشير مراقبون مغاربة إلى أن إفلاس شركات مقاولات أوروبية من شأنه أن يقلص من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي على أسعار السكن وتراجع قدرة الأشخاص والشركات على تمويل القروض.

وبهذا فسوف تتوجه الاستثمارات العربية إلى دول عربية أخرى بعد تراجع الثقة بالاقتصاد الأوروبي، وهذا يساهم في تأمين أسواق مستقبلية لهذه الاستثمارات في ظل تراجع التنافسية الغربية في الوقت الراهن، ويقلل من تعرض هذه الاستثمارات إلى المزيد من المخاطر لتوفر الضمانات وتنويع مصادر الإيرادات العامة في الدول العربية المضيفة. فقد أثبتت الأزمة الأوربية أن الاعتماد الكلي على إيرادات النفط يسبّب ضائقة مالية شديدة للبلدان المصدِّرة للخام. وبالتالي لابد من مصدر إضافي للإيراد العام وهو ربح الاستثمار الداخلي والخارجي. وتساهم عملية انتقال الاستثمارات العربية إلى دول عربية أخرى بقيام هذه الاستثمارات بتأمين أسواق مستقبلية واعدة، مع تراجع المنافسة الغربية لها في الوقت الراهن.

وقد أدت الأزمة إلى تراجع في أسواق المال العربية بسبب تراجع تعاملات الأجانب، وبعض المستثمرين المحليين الذين قاموا بسحب أموالهم من الاستثمار في الأسهم وتوجيهها إلى الادخار عن طريق السندات.

---

(١) انظر: عبد الله إبراهيم القويز، ماذا فعلت أزمة اليورو بالاقتصاديات العربية، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٦٠٧٤، ٢٠١٠، http://www.aleqt.com/2010/05/29/article_399290.html. وقدي: عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص٢٠.

وبالنظر إلى حجم الاستثمارات العربية في الواقع، نجد مؤشرات الاستثمار لصناديق الثروة السيادية للدول الخليجية في ارتفاع وذلك كما يأتي:

١. حققت صناديق الثروة السيادية في العالم نمواً قدره ٢١,٩% وذلك في أوج أزمة اليورو عام ٢٠٠٩م، والتي تسهم فيها الصناديق العربية الخليجية بشكل واضح نظرًا لتصدرها منذ عدة سنوات لأكبر العمليات الاستثمارية في العالم.

٢. تستحوذ الصناديق السيادية الخليجية على أغلب العمليات الاستثمارية الكبرى؛ فمن بين العمليات التسع الكبرى في العالم لعام ٢٠١٠م هنالك خمس عمليات خليجية، بالإضافة إلى ذلك أنجزت الصناديق السيادية الخليجية عشرات العمليات الاستثمارية داخل وخارج منطقة اليورو خلال السنوات الماضية خاصة في القطاع المصرفي.

٣. لم تتأثر الصناديق السيادية الخليجية رغم هبوط إيرادات النفط وتفاقم أزمة منطقة اليورو بل على العكس تماماً فقد زادت استثمارات هذه الصناديق عن طريق زيادة رؤوس أموالها. ففي الفترة الواقعة بين ٢٠٠٦-٢٠١١م يلاحظ ارتفاع رأسمال مبادلة الإماراتية من ١٠ إلى ٤٨ مليار دولار، وهيئة الاستثمار القطرية من ٦٠ إلى ١٠٠ مليار دولار، والأجيال القادمة الكويتية من ٢٦٤ إلى ٢٩٦ مليار دولار، وساما السعودية من ٣٦٥ إلى ٥٣٢ مليار دولار، أما رأسمال مركز (أبو ظبي للاستثمار) فهو يسجل المرتبة العالمية الأولى حيث يبلغ ٦٢٧ مليار دولار حيث يعادل هذا المبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر وقطر والعراق والسودان وتونس وسوريا مجتمعة. أما مجموع رؤوس أموال الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون فتساوي الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا التي تحتل من هذا الباب المرتبة الأوربية الثالثة بعد ألمانيا وفرنسا. ويعود هذا إلى استغلال هذه الصناديق للأزمة الأوروبية حيث قامت هذه الصناديق بالاستفادة من فروقات الأسعار بين الدولار واليورو، فقد أنفقت دولة قطر ٣,٥ مليار يورو على شراء عقارات أوروبية مميزة وذات دخل جيد حيث استغلت انخفاض أسعارها نسبياً في ظل الأزمة، مما أدى إلى حصولها على عوائد جيدة وإمكانات ممتازة للربح الرأسمالي ومخزنا للقيمة في كثير من الأحوال[١].

---

[١] انظر: الثنيان، فهد، الصناديق السيادية الخليجية استفادت من فروقات أسعار العملات بشراء عقارات أوروبية فاخرة، جريدة الرياض، بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٩م.

ولا بد من الإشارة إلى أن حجم الأموال الطائلة المستثمرة بالصناديق السيادية هي أموال تم تسريبها إلى خارج الدول العربية بحجة استثمارها، ولكن الواقع يقضي بأن هذه الأموال هي أموال تم تسريبها خارج الاقتصاد العربي والإسلامي وتستخدم في دعم المراكز المالية في الدول الغربية وذلك في صورة هيمنة اقتصادية على الأموال العربية والإسلامية، فالصناديق السيادية أدوات للهيمنة على رأس المال في العالم العربي، وهذا ليس من الرشد الاقتصادي، ويجب منعه من الناحية الشرعية إن لم يكن من باب الأحكام الفقهية فمن باب السياسة الشرعية التي تقضي بالحفاظ على الموارد الحقيقية وعدم وضعها في صناديق ومحافظ مالية تحت وصاية أجنبية.

وعلى الرغم من تحسن تحويلات العمال المغتربين والإيرادات السياحية وأرباح الصناديق السيادية لبعض الدول العربية فإن أزمة منطقة اليورو ساهمت بفاعلية في تردي الوضع المالي للبلدان العربية النفطية وغير النفطية.

رابعاً: أثر الأزمة على القطاع المصرفي في الدول العربية

تأثرت بعض البنوك في الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية كالمغرب حيث تراجعت معدلات السيولة في بنوكها بسبب تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك بسبب تأثرها بتحويلات المغتربين العاملين في أوروبا؛ إلا أن انسحاب البنوك الدولية الرئيسية من تمويل بعض المشاريع الرئيسية في الدول العربية أدى إلى مزيد من الضغوط على البنوك المحلية لتمويل مشاريعها التنموية، ولكن هذا الأمر لا يعتبر سلبياً لأنه أعطى الفرصة للبنوك العربية المحلية التي تملك احتياطيات نقدية هائلة -قادرة على تحريك عجلة النمو في المنطقة- من توجيه هذه الاحتياطيات إلى الدول العربية مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط حركة قطاع الأعمال العربي.

خامساً: تراجع المعونات والمشروعات المشتركة بين الدول العربية ومنطقة اليورو

مع استمرار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ستتراجع بالتأكيد حجم المعونات المقدمة من الاتحاد الأوروبي للدول العربية بموجب اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية، وذلك من حيث المعونات الفنية والمالية للقطاع الخاص في بعض الدول العربية مما يؤدي إلى تراجع للقطاع الخاص في الدول العربية المرتبطة بهذه الاتفاقيات. وبهذا سوف تتأثر المشروعات المشتركة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الإستراتيجية كمشروعات الطاقة المتجددة التي تحتاج إلى دعم مالي من قبل الاتحاد حتى يتم البدء بها، وكذلك بالنسبة للدعم الفني

فهناك برامج لتطوير الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم التي تسهم في وجود قطاع خاص نشط ليتمكن من تطوير منتجاته لتواكب متطلبات السوق الأوروبية، إلا أن الأزمة قد تعمل على تراجع الدعم المالي والدعم الفني لمثل هذه المشاريع والبرامج[١].

المطلب الرابع: أثر الأزمة على مديونية الدول العربية وعجز موازناتها العامة[٢]

أولاً: أثر أزمة اليورو على المديونية العربية المحررة باليورو

كان لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو أثراً كبيراً في تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار وبعض العملات العربية بسبب تراجع الثقة باليورو وزيادة المخاطر المرتبطة فيه، ومع سيادة معدلات فائدة منخفضة، أدى ذلك إلى تراجع حجم المديونية العربية المحررة باليورو على الحكومات والمصارف العربية. ولكن المصاعب التي تواجه منطقة اليورو المتعلقة بالديون السيادية أدت إلى اتساع فروق التأمين على مبادلات مخاطر الديون السيادية والائتمان في المنطقة، وبهذا فإن أي ارتفاع في أسعار الفائدة دولياً سوف ينعكس على أسعار الفائدة في منطقة اليورو، وهذا يعطي مؤشراً على عدم استقرار المديونية العربية فيما يتعلق بحجم الفوائد على هذه المديونية.

ثانياً: العجز في الموازنات العامة للدول العربية وخاصة الدول النفطية

مع تراجع الإيرادات العامة للدول النفطية من النفط، ومع ارتفاع النفقات العامة -التي كانت سبباً رئيسياً في ظهور العجز- لأغراض الدفاع بسبب التحولات الديمقراطية في المنطقة التي صاحبت الأزمة أدى هذا إلى ظهور العجز في الموازنات العامة للدول العربية، ففي الإمارات انتقل وضع الميزانية العامة من فائض يعادل ١٦,٤% إلى عجز يساوي ١٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة أعلى حتى من نسبة العجز المالي في اليونان، ثم تحسن الوضع المالي عام ٢٠١٠م نتيجة ارتفاع أسعار الخام والإنتاج لكن العجز لا يزال السمة الأساسية لميزانيات الجزائر والإمارات. ومع استخدام الديون لتمويل العجز أدى ذلك إلى زيادة حجم المديونية، أو عن طريق السحب من الأرصدة فتنخفض القدرة المالية للدولة.

---

(١) انظر: رزيق، كمال، وعقون، عبد السلام، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص١٨٥. و قدي: عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) نعوش، صباح، تأثير ازمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية، مرجع سابق، ص ٢-٨.

ثالثاً: المساهمة في خطط الإنقاذ للدول الأوروبية من خلال القروض

قد تتعرض بعض الدول العربية ذات الفائض لضغوط للمساهمة في برامج الإنقاذ إما عن طريق القروض أو الضمانات مباشرة أو عن طريق صندوق النقد الدولي، وهذا مما يحمل ميزانيات الدول العربية مزيد من الأعباء المالية.

المطلب الخامس: أثر أزمة اليورو على مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العملة الخليجية الموحدة

تُعَدُّ أزمة اليورو مؤشراً حذراً يجب الأخذ به وإعادة النظر في الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الموحدة، وخاصة أن دول مجلس التعاون قد أخذت ببعض معايير منطقة اليورو حرفياً، وكان من المأمول أن يتم تداول العملة الخليجية الموحدة عام ٢٠١٠م ولكنها لم تتم حتى الآن، وذلك ليس فقط لوجود الموقف المعارض من قبل الإمارات وعُمان، ولكن هناك أسباب أخرى أبرزها أزمة منطقة اليورو، التي تعطي مؤشراً أنه يمكن للعملة الموحدة أن تخلق مشاكل اقتصادية يمكن أن تزعزع الثقة بها.

ليس من المتوقع أن تتأثر اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي بأزمة الديون السيادية إلا بشكل محدود جداً، أو بعدم تأثرها مطلقاً فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، وذلك يعود إلى عدم تورط البنوك في مجلس التعاون الخليجي بهذه الديون.

ومع هذا فإن هناك آثار اقتصادية لهذه الأزمة ستلحق أضراراً ببعض دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وتراجع الطلب على السلع المستوردة من دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا مؤشر على أن هناك تراجع سيحدث في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الدول ذات الانكشاف الاقتصادي الكبير على دول منطقة اليورو.

وكذلك ستزيد مخاطر الاستيراد والتصدير بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب عدم استقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات الدولية، وخاصة الدولار، وهذا يعني عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات وفواتير الواردات لدول مجلس التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة القادمة.

ويترتب على انخفاض سعر اليورو فقدان قيمة الودائع بسبب اعتماد دول الخليج على سياسة سلة العملات، ووجود تبادلات باليورو تؤدي إلى فقدان قيمة هذه الودائع.

ومع هذه المخاطر المتعلقة بتراجع قيمة اليورو، إلا أن له جانب إيجابي يتعلق بتراجع أسعار السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي، وبالنتيجة تراجع معدل التضخم المستورد في دول المجلس في الفترة القادمة[١].

ولا بد من الإشارة إلى أن أكبر خطر لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل بتراجع أسعار النفط بسبب تراجع الطلب من قبل دول منطقة اليورو، وهذا سيؤدي إلى تراجع إيرادات دول المجلس من تصدير النفط، وخاصة الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط لتمويل موازناتها العامة، وانخفاض الدخل القومي لدول المجلس، ويتوقف هذا الخطر على التطورات المستقبلية للأزمة[٢].

ومن الآثار التي تركتها أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على دول مجلس التعاون الخليجي هو (العملة الخليجية الموحدة) حيث ستصبح محل نزاع وتثار الشكوك حول نجاحها استناداً إلى أزمة اليورو، وذلك لأن مشروع العملة الخليجية الموحدة تم تصميمه على غرار تجربة منطقة اليورو في الدرجة الأولى وتم اعتماد بعض المعايير بحرفية منها.

ومع هذا فلا بد من الإشارة إلى أن ظروف منطقة اليورو تختلف عن ظروف منطقة العملة الخليجية الموحدة، وخاصة في موضوع التباين الاقتصادي بين دول منطقة العملة الموحدة، فهناك تباين اقتصادي واضح بين دول منطقة اليورو، وبالمقابل فالتباين الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي محدود مقارنة بدول بمنطقة اليورو، ومن المؤكد وجود اختلافات هيكلية بين الاقتصاديات الخليجية، لكنها ليست بحجم الاختلافات الموجودة بين اقتصادي إيطاليا وأيرلندا مثلاً، بالإضافة بأنه يجب ملاحظة أن دول المجلس ستمثل اقتصاديات تعتمد على عائدات نفطية شبه مستمرة ومضمونة، وهو عامل مساعد لدول المجلس لمواجهة أي أزمة مستقبلية مماثلة لأزمة اليورو[٣].

وفي إطار الحديث عن انعكاسات أزمة اليورو على انطلاق العملة الخليجية الموحدة، لا بد من ملاحظة ما يلي:

١. لم تكن المشاكل في منطقة اليورو بسبب العملة الموحدة بل بسبب عدم الالتزام بالمعايير التي تستند إليها اتفاقية منطقة اليورو، وهذا ما أثبته الواقع من تجاوزات بعض الدول التي

---

[١] نعوش، صباح، تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية ،المرجع السابق، ص ٧-٨.
[٢] انظر: درويش، عبد اللطيف، الأزمة المالية اليونانية .... جذورها وتداعياتها، مرجع سابق، ص٧.
[٣] الشمري، حبيب، أزمة الديون الأوروبية تؤثر في صادرات الخليج وترفع مخاطر التصدير، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٦٠٩٦، ٢٠١٠، http://www.aleqt.com/2010/06/20/article_408863.html

كانت محور الأزمة في المنطقة، وهذا ما أثبته الواقع حيث اختلفت الأوضاع الاقتصادية بين دول المنطقة، وكذلك فإن العجز المالي المرتفع في بعض دول منطقة اليورو كاليونان وإسبانيا يقل عن العجز المالي لبريطانيا وهي خارج المنطقة، وهذا يدل على عدم ارتباط الأزمة بالعملة الموحدة بل بعدم احترام المعايير التي قامت عليها الاتفاقية، وبهذا فلا مبرر للتخوف من العملة الخليجية الموحدة المرتقبة شريطة مراعاة معايير التقارب.

٢. لا بد من ملاحظة عدم قدرة الحكومات اللجوء إلى السياسة النقدية لمعالجة أزماتها المالية المحتملة في ظل العملة الموحدة وذلك لكون السياسة النقدية تكون موحدة لجميع دول الاتحاد، ففي اليونان ارتفعت المديونية بسبب ارتفاع العجز المالي، وفي سبيل المعالجة قدمت منطقة اليورو مساعدات مالية لليونان شريطة إتباع سياسة مالية انكماشية بزيادة حصيلة الضرائب وتقليص النفقات العامة، وذلك لتخفيض العجز وتراجع معدل الدين العام، ولكن هذا يقود إلى تذمر شعبي واسع النطاق، وفي حين لو لم تكن اليونان في المنطقة لاستخدمت السياسة النقدية من خلال الإصدار النقدي الجديد مع ملاحظة آثاره في زيادة التضخم إلا أنه سيكون خياراً متاحاً وهي خارج المنطقة فقط. وهذا التخوف من العملة الموحدة لكونها تسلب الحكومات حرية اتخاذ القرارات النقدية سيكون سبب مهم للتردد في اعتماد العملة الخليجية الموحدة، ولا شك أن هذه الدول لا تلجأ إلى الإصدارات النقدية لتسديد الديون. لكن عدم لجوئها إلى هذه الإصدارات تحت ظل العملات الحالية لا يرقى إلى المنع تحت ظل العملة الموحدة.

لقد أثرت أزمة منطقة اليورو تأثيرًا سلبيًا على مستقبل العملة الخليجية الموحدة؛ فقد اقتبست دول الخليج معايير هذه المنطقة القائمة على العجز وهي غير صالحة للخصوصيات الخليجية، وتعتبر تجربة اليورو غير جديرة بالاقتباس فهي لم تستمر إلا لاعتبارات سياسية (ألمانية وفرنسية). وهذا لا يشجّع أية منطقة في العالم على تبني عملة موحدة.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية والاتحاد الأوروبي كانت أحد أهم عوامل تأثر الأولى في الأزمة، وقد تصدرت هذه القائمة الدول النفطية، وكانت للأزمة أثر مباشر على هذه الدول، وذلك بسبب السياسات الانكماشية لدول الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى السيطرة على الدين العام، ولهذا فكلما تراجعت درجات الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية مع الاتحاد الأوروبي تراجعت احتمالات تأثرها المباشر بالأزمة، وتبقى

الآثار غير المباشرة التي قد تكون في بعض الأحيان أشد خطراً من الآثار المباشرة، وتعود في أغلبها إلى تأثر الشركاء التجاريين للدولة العربية والإسلامية بالأزمة. ولا بد من الإشارة إلى وجود بعض الآثار الجيدة للأزمة على الدول العربية والإسلامية، ومنها ما حققته الصناديق السيادية من أرباح رأسمالية عن طريق شراء عقارات فاخرة في أوروبا نتيجة انخفاض سعر صرف اليورو؛ وبناءً على هذا يرى الباحث أن وجود الدول العربية والإسلامية في موقع التبعية للدول الكبرى يجعلها عرضة لأزمات "لا ناقة لها فيها ولا جمل" وكلما تحررت السياسات الاقتصادية للدولة كانت أقدر على تجنب هذه الأزمات لا بل الاستفادة منها أيضاً، وهذا ما سيتم مناقشته في المباحث الآتية.

المبحث الثاني

أساليب تقليل الآثار السلبية للأزمة على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية

في ظل الانفتاح الاقتصادي وارتباط اقتصاديات الدول العربية والإسلامية باقتصاديات الدول الصناعية تنتقل الأزمات والمشكلات الاقتصادية إليها حيث إنها تعتبر تابعة لاقتصاديات الدول الصناعية، فلا بد أن تتأثر اقتصاديات هذه الدول باقتصاديات الدول الصناعية بفعل العولمة، ولكن هناك أساليب ووسائل من شأنها تقليل الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية - التي تحصل في الدول الصناعية- على الدول العربية والإسلامية، وسيتم بيانها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: على صعيد السياسات التجارية واتفاقيات التجارة الخارجية(١)

أولاً: إعادة النظر باتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية

تضمنت اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية شيئاً من الغبن لحق باقتصاديات الدول العربية، وخاصة في شروط التجارة المتبادلة والمنافسة، فتقوم الاتفاقيات على قيام الدول العربية بفتح أسواقها للمنتجات الأوروبية الأمر الذي يساهم في عدم قدرة الدول العربية على إنشاء قواعد صناعية لوجود منافسة قوية من السلع الأجنبية للسلعة المصنعة محلياً، فلا بد من إعادة النظر في هذه الاتفاقيات، وضرورة فتح نوافذ تجارية جديدة مع الاتحاد الأوروبي واستكشاف فرص جديدة للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات.

ثانياً: تشجيع التجارة العربية البينية

يجب على الحكومات العربية تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة العربية الكبرى وإعطاء أولوية للسلع العربية في الأسواق، وهذا بدوره يساهم في تنويع العلاقات التجارية وزيادة العلاقات البينية للدول العربية التي أثبتت الأزمة أنها أقل عرضة للأزمات بخلاف الدول الصناعية الكبرى، وبهذا تقل فرص تأثر الدول العربية بهذه الأزمات بشكل كبير.

---

(١) انظر:الطباع، حمدي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي المشكلة والحلول المقترحة، منتدى: أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي،مرجع سابق، ص ٨-١١. و بسيسو، فؤاد حمدي، الأزمة المالية الدولية والفرصة المتاحة للاقتصاديات العربية، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٨م، نشر مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠٠٩م، ص ١٣٢-١٤١. وأبو حمور، محمد، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: تجلياتها وآثارها، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢م، ص ٤٣-٤٤.

وتحتل التجارة الخارجية البينية بين الدول العربية مساحة ضيقة بالنسبة إلى إجمالي التجارة العربية، ويلاحظ وجود ثبات نسبي في الصادرات البينية للدول العربية، وذلك خلال السنوات من ٢٠٠٨-٢٠١١م، كما يلي:

جدول رقم (٦) بيانات التجارة البينية للدول العربية

السنة	حجم الصادرات (مليار دولار)	نسبة الصادرات للصادرات العالمية	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية
٢٠٠٨	١٠٦٨	%٦,٧	%٨,٣
٢٠٠٩	٧٢٦	%٥,٩	%١٠,٣
٢٠١٠	٩٠٤,٥	%٥,٩	%٨,٦
٢٠١١	١١٩٥,٨	%٦,٦	%٨

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠ و ٢٠١٢م.

تعاني التجارة العربية البينية من ضعف ملموس سواء بالنسبة لحجم الصادرات العالمية أو بالنسبة إلى إجمالي الصادرات العربية، وذلك يعود لضعف اتفاقيات التجارة العربية الحرة، وضعف الإنتاج الفعّال في الدول العربية بسبب تماثل الهياكل الإنتاجية بانتاج المواد الأولية، واعتماد صادراتها على تصدير المواد الأولية وعلى رأسها النفط والمعادن حيث بلغت نسبتها ما يقارب ٧٢% من إجمالي صادراتها عام ٢٠١٠م، وضعف التصدير في قطاع المصنوعات حيث بلغ ما نسبته ١٩,٥% من قيمة صادراتها؛ ويعود السبب في ارتفاع نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات الإجمالية للدول العربية سنة ٢٠٠٩م الذي بلغ ١٠,٣% إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أكبر من انخفاض قيمة الصادرات البينية، ولا يعتبر مؤشر تحسن لواقع التجارة العربية البينية(١).

ثالثاً: حماية الدول العربية لأسواقها من سياسات الإغراق السلعي الخارجي

يتعين على الدول العربية حماية أسواقها من المنافسات غير المتكافئة والاحتكارات من قبل الدول الغربية، وخاصة في القطاع الزراعي، حيث يتم إغراق الأسواق العربية بالمواد الزراعية من الأسواق الغربية، وهذا بدوره يقلل فرص تطور القطاع الزراعي في المنطقة العربية، والاعتماد على الإنتاج الغربي في القطاع الزراعي والذي يعتبر قناة نشطة لنقل الأزمات، فباتخاذ أي إجراء احترازي

---

(١) انظر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١م، ص١٤٨-١٥١.

لحماية الأسواق العربية من هذه الاحتكارات والإغراق السلعي من شأنه أن يقلل تأثر الدول العربية بالأزمات الغربية.

رابعاً: رفع القدرة التنافسية للدول العربية في الأسواق العربية والغربية

يجب أن تتجه الدول العربية إلى تطوير وتحسين مستويات الإنتاج من حيث المواصفات والجودة للسلع المصنعة عربياً، وذلك للتمكن من منافسة السلع الغربية في الأسواق العربية ثم في الأسواق الغربية، وذلك للتقليل من أثر الأزمة على التجارة العربية، وفي هذا المجال لا بد من عقد دورات للتعريف بسياسات وآليات التبادل التجاري مع الأسواق العالمية وزيادة الصادرات العربية لها.

خامساً: تنويع الشركاء التجاريين

يتحتم على الدول العربية القيام باعتماد سياسات تجارية تصحيحية بتنويع الشركاء التجاريين للدول العربية الذي يساهم بدوره في تنويع القنوات التجارية للدول العربية مما يقلل تأثرها بالأزمات الغربية في أمريكا والاتحاد الأوروبي، فيمكن للدول العربية إنشاء علاقات تجارية رئيسية بديلة عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - الذي يعاني من أزمات متتالية تؤثر ولو بشكل غير مباشر على الدول العربية- كدول مجموعة البركس مثلاً (روسيا والبرازيل والصين والهند)، والدول الإفريقية كاقتصاديات ناشئة يمكن الاستفادة منها. فقد بلغت نسبة مساهمة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في صادرات الدول العربية ٢٣% ومساهمتهما في الواردات ٣٥% وتعتبر هذه النسب كبيرة يمكن أن تؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية في حال تعرض الأولى إلى أزمات اقتصادية ومالية(١).

المطلب الثاني: على صعيد السياسات المالية والنقدية والمصرفية(٢)

أولاً:الاعتماد على التمويل الداخلي للمشروعات التنموية

إن ضبط الأداء المالي للحكومة وتشجيع المواطنين على الادخار يساهم في الحد من الخلل في الميزانية العامة، ولكي تعتمد الحكومة على القروض الداخلية، وتبتعد عن وضع الاقتصاد الوطني تحت رحمة دول أو مؤسسات مالية أجنبية عند اقتراضها من الخارج، أو تكون رهان الأوضاع الاقتصادية في الدول المقرضة أو الممولة كما تأثرت كثير من المشاريع الإستراتيجية الممولة من

---

(١) انظر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١م، ص١٥١.

(٢) انظر: بسيسو، فؤاد حمدي، الأزمة المالية الدولية والفرصة المتاحة للاقتصاديات العربية، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٤١. و وأبو حمور، محمد، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: تجلياتها وآثارها، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص٤٣-٤٤.

الاتحاد الأوروبي كمشاريع الطاقة البديلة، ويتم الاقتراض عن طريق صيغ التمويل الإسلامية التي تتناسب وطبيعة الحاجة للتمويل الحكومي المطلوب، كصيغة المرابحة والاستصناع والسلم، وبعض صيغ المشاركات والمضاربات والإيجارات التمويلية.

ثانياً: إعادة النظر بالربط النقدي للعملة باليورو والدولار

إن ارتباط أي عملة باليورو أو الدولار يعتبر ارتباطاً بالمتغيرات النقدية التي تطرأ على هذه العملات، وبهذا فإن أي تراجع لليورو أو الدولار سينعكس سلباً على العملة المحلية فتفقد من قيمتها، وبهذا فإن ربط العملة المحلية بعملة واحدة يعتبر مخاطرة وربط لمصير العملة المحلية بتلك العملة، ولهذا يجب إعادة النظر بعملية ربط العملات في الدول العربية باتباع سياسة سلة العملات والاعتماد على الذهب ما أمكن، وبهذا يتم توزيع مخاطر تقلبات العملات الأجنبية على العملات المحلية.

ثالثاً: إعادة النظر في السياسات المالية المتبعة في الدول العربية

على الدول العربية إعادة صياغة السياسات المالية بشكل مناسب لتتمكن من تقليل احتمالات تأثرها بالأزمات الاقتصادية في الدول الغربية وخاصة السياسات المتعلقة بإدارة الدين العام الخارجي، حيث تعاني من مشاكل في اتساع الدين العام الخارجي والتي تتمثل بارتفاع أسعار الفائدة وتدهور شروط التبادل التجاري والركود الاقتصادي العالمي بفعل الدورات الاقتصادية المتسارعة بفعل العولمة، بالإضافة إلى مشاكل الإدارة المحلية المتمثلة في انعدام الكفاءة والفساد، كما أن نمو أعباء خدمة الدين مع مرور الزمن تجعل عملية الإصلاح المالي أكثر صعوبة، ويشكل الاقتراض الحكومي من الداخل والخارج خطورة على الاستقرار الاقتصادي الوطني طالما كان هذا الاقتراض يفوق إمكانات الدولة على السداد، وذلك حتى لو كانت هذه الدولة تحت مظلة تكتل اقتصادي قوي[١]، ولهذا يجب إعادة النظر في سياسات الاقتراض الخارجي والاستعاضة عنها بالمصادر المحلية كالضرائب، وتمويل المشاريع العامة باستخدام صيغ التمويل الإسلامي كالاستصناع والسلم والمرابحة، وقد تستخدم صيغ المشاركات والمضاربات في بعض المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص أن يتملك جزءً منها[٢].

---

[١] الشمري، حبيب، أزمة الديون الأوروبية تؤثر في صادرات الخليج وترفع مخاطر التصدير، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٦٠٩٦، ٢٠١٠، http://www.aleqt.com/2010/06/20/article_408863.html

[٢] حجازي، المرسي السيد، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، مرجع سابق، ص ٢١.

رابعاً: إعادة النظر في إدارة المصارف والأسواق المالية العربية لتعاملاتها الخارجية

تعتبر المصارف من الخلايا النشطة التي تساهم في انتقال الأزمات عبر الدول، وبهذا فيجب على الدول العربية التحوط لمخاطر هذه القنوات من خلال الإدارة الجيدة للمحافظ الاستثمارية في الأسواق المالية والنقدية العالمية بعيداً عن المخاطر وعدم الاعتماد بشكل كبير على مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية التي أثبت الواقع أنها كانت مضللة خلال الأزمة المالية الحالية. ولهذا يجب على المصارف العربية عدم الاعتماد في توظيف الأموال على الأسواق المالية والنقدية التي تتقلب بشكل كبير بفعل الأزمات التي تصيب النظام الرأسمالي المتمثل بالدول الصناعية الكبرى، والتوجه نحو توظيف الأموال في المشاريع التنموية في إطار الاقتصاد الحقيقي وتفعيل حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية. ولهذا على المصارف العربية أن تهتم بأمرين، هما: إدارة المخاطر وإدارة السيولة.

خامساً: إعادة النظر بنظم الأسواق المالية والنقدية بهدف منع المضاربات المحضة

لقد أسفرت المضاربات المحضة التي يقصد منها الانتفاع من فروق الأسعار إلى إيجاد شرخ بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والذي يسمى باقتصاد الفقاعة الذي أسفر عن أزمات متتالية أصابت الاقتصاد العالمي في الفترة السابقة، ولهذا يجب على الدول العربية والإسلامية إعادة النظر في المضاربات في الأسواق المالية والنقدية التي لا ترتبط بالاقتصاد الحقيقي وإنما تؤول إلى قبض لفروق الأسعار والتي تعرف بالصفقات ذات المجموع المساوي للصفر، ولتكون إعادة الصياغة للمعاملات في الأسواق المالية بحيث تكون مساندة للاقتصاد الحقيقي ووجه صحيح يعبر عنه[1].

المطلب الثالث: على صعيد الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال

أولاً: طرح فرص استثمارية ضخمة وعدم الرهان على الاستثمارات الأجنبية

على الدول العربية تهيئة البيئة المناسبة لإنشاء المشاريع الاستثمارية الضخمة لإعادة توزيع الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والمال إلى المنطقة العربية وخاصة دول الخليج العربي (الدول النفطية)، وقيام الدول العربية غير النفطية بالبحث عن مصادر الطاقة البديلة كالطاقة المتجددة من الشمس والمياه والرياح وغيرها، وإنشاء هذه المشاريع بالاستعانة بالدول والشركات التي تمتلك

---

(1) قحف، منذر، الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل: خطوط عريضة، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٨، نشر مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٢٤-١٢٥.

التكنولوجيا الخاصة بهذه المشروعات، وتأهيل الشركات المحلية للقيام بهذه المشروعات وعدم الرهان على الشركات الأجنبية.

ثانياً: الاهتمام بالاستثمار البشري

تعتبر الدول العربية دول شبابية حيث ترتفع معدلات الشباب في التعداد السكاني مقارنة بمعدلات شبابية منخفضة في الدول الغربية التي تعتبر مجتمعات هرمة وخاصة الدول الأوروبية، فأي عملية استغلال للطاقات الشبابية تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وبناء الاقتصاد المعرفي على المستوى العربي، وخاصة في مجال التدريب للأعمال الحرة التي تساهم في توظيف الابتكار والإبداع من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية وتوسيع هذه الأعمال لتنطلق إلى المجتمعات الدولية[١].

ثالثاً: تنظيم القطاعات المالية غير المصرفية ودعم الشركات

تحتاج المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية إلى إعادة تأهيل وهيكلة، وكذلك هي بحاجة إلى مساعدة بعض الشركات التي تمتلك فرص للتقدم وتعاني من أوضاع مالية صعبة، وعدم التسرع في تصفيتها مع وجود إمكانيات لدعمها من قبل الحكومة، وعدم الاعتماد على الجانب الاقتصادي فقط للحكم عليها فلا بد من مراعاة الجانب السياسي والاجتماعي التي تقوم به هذه الشركات، وحلول الاندماج وإنشاء التكتلات الصناعية.

رابعاً: إعادة صياغة المعايير الخاصة بالقرارات الاستثمارية

لقد أظهرت أزمة الديون السيادية عدم كفاية بعض معايير القرار الاستثماري التي تعتمد بشكل أساسي على المناخ الاستثماري وسهولة ممارسة الأعمال فقط، ولم يعد يفرق بين بلد متقدم وبلد نام بهذا الشأن، ولم تعد هذه المعايير هي الحاسمة في القرار الاستثماري، إنما أصبحت مؤشرات الديون العامة والأداء المالي للدولة أمر حاسم فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة.

---

(١) عبد السلام، مصطفى، أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي وسبل المواجهة، العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن، ٣-٤ أيار ٢٠٠٦م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان- الأردن ٢٠٠٨، ص٤٠٩.

المطلب الرابع: على صعيد الدور الاقتصادي للدولة[1]

أولاً: الشفافية والوضوح فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الاقتصادي

أظهرت أزمة الديون السيادية أن أحد أهم أسباب الأزمة هو عدم دقة المؤشرات المالية والاقتصادية للدول التي لجأت إلى تجميل مؤشراتها بهدف انضمامها إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، وقد أثبتت التجربة أن مؤشرات الاقتصاد الحقيقي لا بد أن تنكشف عاجلاً أم آجلاً، الأمر الذي سيؤدي بالمتلاعبين بالإحصائيات والأرقام إلى دفع الثمن غالياً، وذلك لعدم قدرة النظام الاقتصادي في تلك الدولة لتحمل أي ضغوط اقتصادية فتظهر هشاشة النظام الاقتصادي لتلك الدولة مما يؤدي إلى دخولها في أزمة اقتصادية حادة، وبهذا فإن الشفافية والوضوح في مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول يساهم في تقليل فرص تأثرها بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية، وتعرضها للأزمات الاقتصادية.

ثانياً: تحسين الأداء الاقتصادي ومحاربة الفقر حتى في ظل وجودها ضمن تكتل اقتصادي

أثبت الاتحاد النقدي الأوروبي أن انضمام أي دولة إلى التكتل الاقتصادي لا يعني تأمين لاستقرارها ونموها الاقتصادي، بل يجب على الدولة أن تقوم بمواصلة الجهود التنموية ومحاربة الفقر والبطالة، وتحسين أدائها الاقتصادي بشكل مستمر حتى بعد انضمامها إلى التكتل، حيث لا يعتبر التكتل الاقتصادي حصن لهذه الدول ولا مصدر لتطورها إن لم تقم بدورها الاقتصادي على أكمل وجه، بل على العكس تماماً فقد يكون التكتل عبء عليها حيث يعتبر تطور الدول داخل التكتل وتحسن الوضع المعيشي لمواطنيه مدعاة إلى حصول التضخم الذي يضر بشكل مباشر بالدول ذات النمو المنخفض، وبهذا فإن تحسين الأداء الاقتصادي للدولة داخل التكتل يقلل من آثار التضخم التي تلحق بالعملة الموحدة.

ثالثاً: عدم مسايرة العولمة التي تعارض الجمع بين سيادة الدولة والديمقراطية

تلعب سياسات العولمة دوراً كبيراً في تعارض الجمع بين سيادة الدولة والديمقراطية، حيث تعتبر العولمة قناة رئيسية لانتقال الأزمات الاقتصادية من الدول الصناعية إلى الدول النامية، وذلك لأنها إما أن تقيد سيادة الدولة بانضمامها للديمقراطية، أو تقيد الديمقراطية بانضمامها لسيادة الدولة، وبهذا ففي ظل العولمة لا بد للمجتمع من الاختيار بين الأخذ بالديمقراطية وتقييد سيادة الدولة، أو

---

[1] انظر: الشمري، حبيب، أزمة الديون الأوروبية تؤثر في صادرات الخليج وترفع مخاطر التصدير، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٦٠٩٦، ٢٠١٠،
. http://www.aleqt.com/2010/06/20/article_408863.html

سيادة الدولة وتقييد الديمقراطية، وبالنظر لأهمية سيادة الدولة والديمقراطية كذلك فلا بد من عدم مسايرة العولمة.

ومن وجهة نظر إسلامية نجد أن المذهب الاقتصادي حدد وظائف سيادية للدولة يجب أن تقوم بها وأعطاها حق الرقابة والإشراف والتملك العام للقيام بتحقيق الأهداف المنوطة بها، وبالنظر لسياسات العولمة نرى أنها نقيض سيادة الدولة التي تعتبر أحد ركائز الفكر الاقتصادي الإسلامي، فهي تتعارض مع المذهب الاقتصادي الإسلامي، حيث إن الخصخصة أحد أهم سمات العولمة الاقتصادية، وهي تتعارض بشكل مباشر مع أهم مبادئ المذهب الاقتصادي الإسلامي الذي تعتبر الملكية العامة من أحد أهم مرتكزاته التي تميزه عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

ويستنتج مما سبق أنه يمكن للدول العربية والإسلامية أن تقوم بتقليل تعرض اقتصادياتها للآثار السلبية جراء الأزمات الاقتصادية وذلك بتقليل اعتمادها على الدول الغربية، من حيث التصنيع والتمويل والاستثمارات التي تعتبر قنوات نشطة لتمرير الأزمات بين الدول، والقيام بإنشاء قواعد صناعية، وتشجيع التجارة البينية للدول العربية، وتنويع الشركاء التجاريين لها، والاهتمام بالاستثمار البشري وتفعيل دور الدولة في الاقتصاد وإعادة النظر في المفاهيم الرأسمالية وخاصة فيما يتعلق بالعولمة، كل هذا يساهم في تقليل الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية على الدول العربية والإسلامية.

المبحث الثالث

حماية اقتصاديات الدول العربية والإسلامية من أزمة الديون السيادية في ظل العولمة

تتم حماية الاقتصاد العربي من الأزمة في ظل العولمة من خلال إلغاء القنوات السلبية التي يتم من خلالها انتقال هذه الأزمات التي تتمثل بسياسات الاقتصاد الرأسمالي الهشة، ولا بد من اعتماد النظام الإسلامي الذي تم تحصينه من هذه الأزمات من خلال الأحكام الشرعية التي تمنع وقوع مثل هذه المخالفات المؤدية إلى هذه الاختلالات ولا بد من اتخاذ بعض الإجراءات لوقاية الاقتصاد من هذه الأزمات من خلال التالي:

المطلب الأول: تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية وقيام سوق إسلامية مشتركة

وذلك لأن بقائها ضمن التكتلات والاتفاقيات الأجنبية لا يشير إلى أي جدوى لتحقيق تنمية حقيقية مستدامة، فلا بد من تحقيق التكامل الإسلامي وإنشاء سوق إسلامية مشتركة كبديل عن هذه المنظمات والاتفاقيات كل هذا سوف يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المنشودة، والتخلص من السموم التي تنتقل للدول العربية والإسلامية من خلال التكتلات والاتفاقيات الأجنبية، ومن أهمها الأزمات الاقتصادية التي يتم تصديرها إلى الدول العربية والإسلامية بحكم العلاقات المفتوحة بموجب هذه الاتفاقيات مما يعني أن الدول العربية والإسلامية سوف تقوم بتحمل أخطاء المنظمات الدولية دون وجه حق[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن الدول العربية تملك مقومات كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي تفتقدها كثير من دول العالم الغربي، وهي[2]:

١. **توفر الموارد الطبيعية بشكل كبير:** تتمتع الدول العربية بموارد طبيعية وافرة من أراضي زراعية وثروة حيوانية وموارد معدنية وموارد بترولية كبيرة، ولكنها غير مستغلة بالشكل الأمثل.

٢. **توفر رؤوس الأموال بشكل كبير:** فقد أسهمت الثروة البترولية الكبيرة في دول الخليج العربي في توفير عائدات ضخمة لهذه الدول، ولكن هذه الأموال لم تسهم في تنمية الدول العربية بشكل مناسب، وإنما توجهت هذه الأموال إلى استثمارات خارجية وتم حرمان هذه الدول من الاستفادة من هذه الأموال.

---

(١) المومني: رياض، واقع الاقتصاديات الإسلامية ومستقبلها في ظل العولمة، مؤتمر العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن، ٣-٤ أيار ٢٠٠٦م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان- الأردن ٢٠٠٨، ص ٣٧١.

(٢) الجوزي: جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف- الجزائر، العدد ٥، ٢٠٠٨، ص ٢٦.

٣. **توفر الموارد البشرية بشكل مناسب:** فتمتاز البلاد العربية بارتفاع معدلات الشباب فيها مقارنة بالدول الغربية التي يعاني كثير منها من كونها شعوب هرمة، ولهذا يتم اجتذاب هذه الموارد البشرية من الدول العربية إلى الغرب لعدم استغلالها بشكل جيد في الدول العربية.

٤. **اتساع السوق العربي:** تتمتع الدول العربية بكثافة سكانية تعني بشكل مباشر وجود طلب استهلاكي كبير ولكنه لم يستغل من قبل الدول العربية وتم استغلاله من قبل الغرب فكانت أسواق رائدة للصناعات الغربية ولم يتم استغلاله عربياً.

٥. **الموقع الاستراتيجي:** تحتل الدول العربية موقع استراتيجي بين القارات الثلاث، وهذا يعطيها ميزة اقتصادية بربط دول العالم، وكذلك تمتاز بتضاريس جيدة يمكن من خلالها توليد طاقات كهربائية هائلة وتتمثل بالمساقط المائية والمياه الجارية، ولكنها لم تستغل بالشكل الأمثل.

ويتحقق بالتكامل الاقتصادي عدة منافع للدول العربية والإسلامية، ومنها[1]:

١) **اتساع نطاق السوق:** وهو الأمر الذي يزيد القوة التفاوضية مع الكتل الاقتصادية الكبرى، ويزيد من وفورات الإنتاج داخلياً وخارجياً، لأن ضيق السوق من أعقد المشكلات التي تواجه التوسع في الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية؛ واتساع السوق يؤدي إلى مزيد من التخصيص، وتقسيم العمل بين الدول بحسب المزايا النسبية الحقيقية، وهذا يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وزيادة المقدرة على المنافسة الدولية. وهذا بدوره يعتبر عامل استقلال اقتصادي يحمي الاقتصاديات العربية والإسلامية من انتقال عدوى الأزمات الاقتصادية لها بفعل الانفتاح الاقتصادي وبحكم التبعية الاقتصادية المالية والنقدية.

٢) **زيادة معدل النمو الاقتصادي، وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج:** ينعكس التكامل الاقتصادي بشكل ايجابي على التوقعات المستقبلية للمستثمرين بسبب اتساع الأسواق، فيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج لضمان تصريف الإنتاج، وزيادة مستوى التوظيف وتقليل معدلات البطالة، وزيادة الدخول تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، وهذا ينعكس على زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

---

[1] عبد السلام، مصطفى، أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي وسبل المواجهة، العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، مرجع سابق، ص٤٠٣- ٤٠٤.

٣) **الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية:** حيث يحقق التكامل الاقتصادي حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول العربية والإسلامية المتكاملة، وبهذا يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بشقيها الإنتاجية والتخصيصية باستخدام الموارد المتاحة، وهذا بدوره يحقق التنمية الاقتصادية.

٤) **التنوع في الإنتاج والتصدير وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية:** يحقق التكامل الاقتصادي تنوع في الإنتاج في الدول العربية والإسلامية بسبب حرية انتقال عناصر الإنتاج وتحقيق الكفاءة في الإنتاج والتخصيص، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة بين الدول العربية وهذا يزيد من الثقل الاقتصادي للدول العربية والإسلامية في المحافل الاقتصادية الدولية.

٥) **تقوية المركز التفاوضي لدول التكامل مع العالم الخارجي:** يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة حجم السوق العربية وقدرة منتجاتها على منافسة المنتجات الغربية، وبهذا يكون لهذا التكامل نسبة كبيرة من حجم التجارة العالمية، وتنمية الناتج المحلي نتيجة زيادة الصادرات، وهذا يعطيها ثقل في المحافل الدولية كمنظمة التجارة الخارجية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١].

المطلب الثاني: تفعيل المنظمات الاقتصادية العربية (صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية)

إن ارتباط الدول العربية بالمنظمات الاقتصادية الغربية يعتبر أحد القنوات التي تنتقل منها الأزمات الاقتصادية للدول العربية، وذلك لأن هذه المنظمات تعكس وجهات نظر الدول المؤسسة والمسيطرة عليها وهم الدول الصناعية الكبرى مصدر الأزمات، وبهذا يجب على الدول العربية بعد إنشاء التكامل الاقتصادي العربي تفعيل المنظمات الاقتصادية العربية القائمة بحيث تكون بديل عن تلك المنظمات الغربية المتمثلة (بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، ومن المنظمات العربية - البديلة لتلك المنظمات الغربية- التي تعاني من عدم تفعيلها بشكل مناسب حتى تؤتي أكلها (صندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية)، ويمكن الاستفادة من هذه المنظمات العربية في منح القروض للدول العربية بهدف المساعدة وتخصيص بعض الموارد لتشجيع التجارة العربية البينية[٢].

---

(١) دوابه، أشرف محمد، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة- مصر، دار السلام، ط١، ٢٠١٠، ص ١٧٧-١٧٨.

(٢) القويز، عبد الله، كيف تتعامل الدول العربية مع تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية؟، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٥٦٦٥، ٢٠٠٩،

.http://www.aleqt.com/2009/04/15/article_216355.html

المطلب الثالث: العملة العربية الموحدة كبديل عن العملات الصعبة والعودة للذهب

تعتبر الوحدة النقدية ركن أساسي للوحدة الاقتصادية حيث تعتبر قوة سياسية كذلك، وتعتبر الوحدة النقدية هدف استراتيجي لدول مجلس التعاون، وقد تم تأسيسها على أسس فنية سليمة، وتعتبر الوحدة النقدية في الفترة الحالية أكثر البدائل المجدية التي ستحقق تكامل سياسي في المستقبل، وبالنظر للمكاسب والتكاليف التي تترتب على الوحدة النقدية فستترجح كفة المكاسب، وبالتالي سيهون على الدول التخلي عن بعض الأمور السيادية أو التي تبدو كذلك، ويعتبر كثير من هذه الأمور شكلية، فلا تمس سيادة الدولة بشكل مباشر.

وأما بالنسبة لاستقلالية السياسة النقدية فقد تم التخلي عنها منذ فترة طويلة من خلال ربط أسعار صرف العملات، التي كان لها أثر سلبي على الإدارة الاقتصادية للدولة من خلال ربط مصير العملة المحلية بعملات أجنبية أخرى، مع التمسك ببعض الأمور الشكلية. وبهذا فإن التخلي عن بعض المفاهيم التقليدية للسيادة هي من أهم شروط إنجاح عملية الاتحاد النقدي(١).

كما أنه يمكن الاستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي حيث لم تكن شروط الاتفاقية الأوروبية للوحدة النقدية كافية للتصدي لأزمة الديون التي تعرضت لها المنطقة حيث اقتصرت شروط الاتفاقية على نسبة عجز الميزانية والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يجب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية الموحدة التي يقوم بها البنك المركزي للإتحاد، وقد نصت اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي على أن الهدف الأساسي للبنك المركزي للإتحاد هو استقرار الأسعار في المنطقة، ولا بد من التنسيق بين السياسة المالية والنقدية من أجل تحقيق بعض شروط العضوية كمعدل التضخم الذي يقتضي التنسيق بين السياستين قبل مرحلة إطلاق العملة الموحدة(٢).

إن أحد أهم الوسائل لحماية الاقتصاديات العربية والإسلامية من الأزمات الاقتصادية، هي عدم الارتباط المباشر بالاقتصاديات الغربية التي تتعرض لهذه الأزمات، وتعتبر العملة أحد أهم قنوات انتقال الأزمات، وذلك لكون العملات المحلية ترتبط بالعملات الأجنبية من خلال الاحتياطيات، وحيث إن الدولار لا يرتبط بشيء والعملات الأخرى ترتبط به، فإن انهيار الدولار انهيار للعملات الأخرى، ولهذا فإنه يجب العودة إلى الذهب ما أمكن، ويتم ربط العملات به لا بالدولار بحيث يكون هناك سعر صرف موحد مرتبط بنسبة من الذهب ويكون وحدة حسابية لنقد عالمي موحد، ولهذا يعتبر الذهب

---

(١) الخاطر، خالد بن راشد، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي: التطلعات والتحديات والمكاسب الإستراتيجية بعيدة المدى، الدوحة- قطر، بنك قطر المركزي- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

عدو الحكومات الكبرى، ولكنه مصدر الحريات، إلا أن العودة إلى نظام النقد الذهبي يحتاج إلى مجهود سياسي واقتصادي كبير، حيث إن الذهب نادراً ما يغادر مبنى الاحتياطي الفدرالي، وإنما تقتصر التسويات الدولية بالذهب بنقله من زاوية إلى أخرى داخل مبنى الاحتياطي، أو يكتفي بتقييد ذلك بالسجلات، ويعتبر إلغاء نظام بريتون وودز (Bretton Woods) الذي كان يربط الدولار بالذهب وترتبط باقي العملات بالدولار أحد عوامل الحفاظ على قيمة النقد ولكن مع إلغاء هذا النظام في أوائل السبعينيات بدأ العالم يعاني من التضخم المتزايد بسبب التمويل بالدين بإصدار المزيد من الدولارات دون أدنى ارتباط لها بالذهب أو أي شيء، وبهذا فقد المال قيمته، ولهذا قيل:" تخلصوا من العملة واحصلوا على المال"[١].

المطلب الرابع: تفعيل النظام المالي الإسلامي كنظام بديل عن النظام الرأسمالي

لقد أسفر النظام الرأسمالي عن أزمات اقتصادية متتالية نتيجة ارتباطه بسعر الفائدة الذي ينخر في عود الاقتصاد، فبمجرد حدوث تراجع في المؤشرات الاقتصادية تبدأ الفوائد بالتراكم على الجهات المدينة حتى تعجز عن السداد فتقود النظام إلى الأزمات الاقتصادية، وهذا ما أطلق عليه أرباب النظام الدورات الاقتصادية التي تعتبر أمر مصاحب للنظام الرأسمالي، وتم وضع نظريات للدورات الاقتصادية كجزء من الاقتصاد وأمر بديهي من بدهيات النظام وليس أمر طارئ عليه، وبناء على هذا كان لا بد من البحث عن نظام اقتصادي بديل يقود المرحلة الاقتصادية القادمة وخاصة للدول العربية التي تتأثر سلباً بهذه الأزمات التي ليس لها فيها ناقة ولا بعير[٢].

يقدم النظام المالي الإسلامي حلول جذرية لكل المشكلات المالية في النظام الرأسمالي من خلال المذهب الاقتصادي، وهيكلية السوق وصيغ التمويل المصرفية التي أثبتت تفوقها في الأزمة المالية العالمية حتى بدأت الدول الغربية تتجه إلى آلية التمويل المصرفي الإسلامي كبديل للنظام المصرفي التقليدي الذي أثبت الواقع عدم كفاءته.

وبهذا فعلى الدول العربية تبني النظام الاقتصادي الإسلامي كنظام بديل للنظام الرأسمالي لتتمكن من حماية اقتصادياتها من أزمات النظام الرأسمالي التي ترحل إليها عن طريق الدول الصناعية

---

(١) قناة العربية، كيف فقد المال قيمته؟، فلم وثائقي، على الإنترنت،
http://www.youtube.com/watch?v=6IrVn8uW3pw

(٢) انظر: بسيسو، فؤاد حمدي، عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذه في ضوء الأزمات العالمية، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٤.

الكبرى التي تمثل هذا النظام، وذلك من خلال تبني السياسات المالية والنقدية والتجارية الإسلامية، وتفعيل دور الدولة في مراقبة الأسواق والمساهمة في النشاط الاقتصادي حتى تتمكن من القيام بالإنفاق العام على الوجه الأمثل من خلال إيرادات المشروعات العامة التي تملكها الدولة.

المطلب الخامس: تحرير الأسواق المالية وإعادة صياغتها وفق أسس جديدة وإنشاء الصناديق السيادية للدول العربية والإسلامية

تُعَدُّ الأسواق المالية قناة رئيسية وفعالة وسريعة لنقل الأزمات الاقتصادية من الدول الرأسمالية (الصناعية) إلى الدول العربية والإسلامية، حيث ترتبط أسواق الدول العربية والإسلامية بشكل مباشر بالأسواق العالمية التي تسيطر عليها الدول الصناعية، وبما أن هذه الأسواق تم بنائها على أسس النظام الرأسمالي الذي يتسم بالتقلبات الاقتصادية فلا بد من إعادة صياغة أسواق الدول العربية والإسلامية المالية على أسس جديدة تقود إلى انفصالها وتحررها عن الأسواق العالمية، وإنشاء سوق مالية إسلامية عالمية يتم فيها تداول الأوراق المالية الإسلامية وفق الضوابط الشرعية[١]. ولا بد من الإشارة إلى أن إنشاء صناديق سيادية في الدول العربية بحيث تكون ملكاً للدولة لتيسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة يعزز المراكز المالية للدولة، وقد تم إنشاء بعض الصناديق السيادية في بعض الدول العربية أهمها صندوق سلطة أبو ظبي للاستثمار[٢]. وهذه الصناديق تساهم في تمويل بعض المشاريع الحكومية والاستعاضة بها عن الاقتراض الخارجي، والحفاظ على سيادة الدولة.

المطلب السادس: تفعيل الدور الاقتصادي للدولة وعدم التوجه نحو الخصخصة

تساهم عملية الخصخصة بتحجيم الدور الاقتصادي للدولة بحيث تقل الاستثمارات العامة في ظل العمل بالخصخصة، وهذا بدوره يساهم في تقليل الإيرادات العامة للدولة، ومع تزايد النفقات العامة بسبب ارتفاع تكلفة النفقات العامة والتطور التقني في مجال الخدمات العامة كالتعليم والصحة، تلجأ الدولة لتغطية نفقاتها عن طريق الدين العام بسبب تراجع معدلات الإيرادات العامة نتيجة الخصخصة للمشروعات العامة، ولهذا فإن عدم الاندفاع نحو الخصخصة يساهم في تراجع إمكانيات لجوء الدولة إلى الدين العام وخاصة الديون الخارجية، مما يؤدي إلى حماية الدولة من التعرض لأزمة ديون سيادية.

---

(١) عبد السلام، مصطفى، أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي وسبل المواجهة، العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، مرجع سابق، ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٢) كورتل، فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ص١٧.

ومن الملاحظ تعارض مبدأ الخصخصة مع قواعد المذهب الاقتصادي الإسلامي الذي نص على وجود ملكية عامة للدولة لا ينبغي أن تقوم بتملكها جهات خاصة، ومنها أصول المنافع لعامة، قال رسول الله ﷺ "الناس شركاء في ثلاث، الماء والكلأ والنار"[1] وهذا إشارة إلى عدم جواز تملك كل ما يمس أفراد المجتمع عموماً من الموارد الطبيعية والبنى التحتية، وبهذا فإن الخصخصة بمفهومها الغربي التي تنبثق من مبادئ العولمة تتعارض بشكل مباشر مع تعاليم المذهب الاقتصادي في الإسلام.

وفي ضوء ما سبق نجد أن أهم وسائل حماية اقتصاديات الدول العربية والإسلامية من الأزمات الاقتصادية الغربية، هو إنشاء الكيان الاقتصادي المستقل لهذه الدول، وذلك بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، وتفعيل المنظمات الاقتصادية العربية والإسلامية كصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، كبدائل عن جهات التمويل الدولية التي تفرض شروط مجحفة في حق هذه الدول لصالح الدول الراعية لها، ولا بد كذلك من تفعيل السوق العربية المشتركة وتشجيع التجارة العربية البينية لتجنب انتقال التضخم المستورد من الدول الغربية التي تعاني من أزمات اقتصادية متتالية، وكل هذا يجب أن يتم في ضوء المذهب والسياسات الاقتصادية الإسلامية التي تمثل العدالة والكفاءة في أعلى مستوياتها، في حين تفتقدها الأنظمة الاقتصادية الحالية.

---

[1] ابن ماجة، أبي عبد الله القزويني، سنن ابن ماجة، بيروت- لبنان، المكتبة العلمية، د.ت، ج٢، ص٨٢٦ .

الاستنتاجات والتوصيات

لقد توصل الباحث في هذه الأطروحة إلى جملة نتائج وتوصيات ،وهي على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. تُعَدُّ الديون السيادية إحدى أكبر المشاكل التي تتعرض لها الدول اقتصادياً، وتهدد استقلالها في صياغة القرارات الاقتصادية.

٢. تشكلت أزمة الديون السيادية نتيجة اختلالات هيكلية في موازين المدفوعات، وخاصة الميزان التجاري.

٣. تعود هذه الاختلالات في موازين المدفوعات إلى عدة أسباب أهمها عدم الإدارة السليمة للدين العام وخاصة بسبب الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة وعدم ضبط الإنفاق العام، في دول الاتحاد.

٤. كان الفساد المالي للدول الأوروبية وغياب الشفافية في المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها دول الاتحاد وخاصة اليونان سبباً رئيسياً في عدم القدرة على السيطرة على الأزمة.

٥. كانت سياسات الإنقاذ المقدمة من قبل الدول للمصارف والشركات المالية في الأزمة المالية العالمية سبباً لانتقال الأزمة من هذه المؤسسات إلى الدولة لتشكل مرحلة جديدة من الأزمة أخذت شكل الديون السيادية.

٦. تعود أسباب أزمة الديون السيادية من منظور إسلامي إلى ضعف النظام الاقتصادي العالمي القائم على سعر الفائدة والمثقل بالمخالفات الشرعية التي تكرس غياب العدالة والكفاءة عن الاقتصاد العالمي.

٧. يمكن علاج هذه الأزمة في ظل سياسات الاقتصاد الإسلامي القائمة على مبدأ العدالة والكفاءة، والتي يفتقر إليها النظام الرأسمالي.

٨. كان الفساد والإفساد الأخلاقي في الاقتصاد أحد أكبر عوامل تفاقم أزمة الديون السيادية وخروجها عن السيطرة

٩. تتأثر الدول العربية بأزمة الديون السيادية في أوروبا بشكل متفاوت استناداً إلى درجات الانفتاح الاقتصادي للدولة مع مركز الأزمة.

١٠. لم تكن آثار الأزمة على الدول العربية سلبية برمتها، بل كان لها آثار إيجابية على بعض الدول العربية تتمثل بعودة الأموال المهاجرة إلى الدول العربية، وإعادة النظر في أسس تصنيف المخاطر والسعي نحو تنوع المخاطر بزيادة حصص الاستثمار في الدول العربية على حساب الدول الصناعية، والتوجه نحو الاقتصاد الحقيقي، وتخفيض معدلات التضخم.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة تبني الدول الشفافية في كافة تعاملاتها المالية وغيرها، وذلك لتجنب تعرضها لأزمات مالية واقتصادية مفاجأة.

٢. على دول منطقة اليورو توحيد السياسات المالية والنقدية للمنطقة لأن توحيد السياسات النقدية فقط بمنأى عن السياسات الاقتصادية الأخرى سيؤدي إلى انفصام في الأوضاع الاقتصادية لدول الاتحاد مما ينشأ عنه مشكلات اقتصادية.

٣. على دول العالم وضع آليات لمحاربة الفساد والإفساد في إدارة المؤسسات الاقتصادية الحكومية، وتعزيز الرقابة عليها من قبل هيئات مستقلة.

٤. على دول العالم تبني نظام اقتصادي بديل يحقق مبادئ العدالة والكفاءة عوضاً عن النظام الرأسمالي الذي لم يعد صالحاً لقيادة الاقتصاد العالمي في المرحلة القادمة، ويتمثل هذا النظام البديل بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

٥. على الدول العربية التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يؤدي إلى حمايتها من التبعية للنظام الاقتصادي الغربي، ومن ثم عدم تأثرها المباشر بالأزمات الاقتصادية في تلك الدول.

٦. على دول الخليج المضي قدماً نحو الاتحاد النقدي بإصدار العملة الخليجية الموحدة حيث إن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو كانت مؤشر إيجابي لإطلاق العملة الموحدة في دول مجلس التعاون الخليجي لكونها أكثر تقارباً من الناحية الاقتصادية وتمتلك ثروات نفطية

تحول دون حدوث عجوز مالية في موازين مدفوعاتها على خلاف دول منطقة اليورو التي لا تمتلك جميعها ثروات نفطية ومتباعدة من الناحية الاقتصادية.

٧. الحرص على تفعيل المنظمات الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة التي تعزز المركز الاقتصادي للدول العربية عالمياً، وتجعلها في مركز تنافسي كبير عالمياً.

٨. العمل على تشجيع الاستثمار العربي العربي، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار البشري، والحفاظ على الأموال العربية ودعمها للحيلولة دون هجرتها ودعم عودة الأموال المهاجرة وتوجيهها إلى الدول العربية.

٩. يوصي الباحث بضرورة الرجوع إلى أصول الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية وعدم إتباع ركب الاقتصاد الرأسمالي والمصرفية الربوية التي أثبت الواقع عدم صلاحيتها، فعلى الجهات والأشخاص المعنيين القيام بـ **"إخضاع الواقع للشرع، وعدم إخضاع الشرع للواقع"** كما يتم ذلك في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية التي انحرفت عن أصول التمويل الإسلامي لمحاكاة التمويل التقليدي الذي أكد أربابه ضعفه عن تلبية الحاجات بالصورة السليمة لكل الأطراف المعنية به.

١٠. يوصي الباحث بالمضي قدماً في بناء النموذج الاقتصادي الإسلامي على أسس اقتصادية متينة مستندة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم حصر الاقتصاد الإسلامي بفقه المعاملات خطأً كما يعتقد كثير من الخلق.

بحمد الله

قائمة المراجع

١. القرآن الكريم.

٢. أحمد، محي الدين، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، جدة- السعودية، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م.

٣. إريك توسان، وداميان مييه، ترجمة: مختار بن حفصة، خدعة الديون، سورية- دمشق، دار الطليعة، ط١، ٢٠٠٥م.

٤. آليه، موريس، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، ١٩٩٣م.

٥. آمال: قحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف- الجزائر، العدد ٣، ٢٠٠٥م.

٦. ايشنجرين: باري، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٤٦، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٩م.

٧. الباجوري، خالد عبد الوهاب، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢م.

٨. الببلاوي: حازم، جذور الأزمة المالية الدولية ومكوناتها- محاولة للفهم، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠٠٨/١١/٨، نشر مركز دراسات الشرق الأوسط ٢٠٠٩م.

٩. البرواري، شعبان محمد، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دمشق- سوريا، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٥م.

١٠. بسيسو، فؤاد حمدي، الأزمة المالية الدولية والفرصة المتاحة للاقتصاديات العربية، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٨، نشر مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠٠٩م.

١١. بلوناس، عبد الله، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة (مع دراسة حالة الجزائر)، الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، ١٩٩٦م.

١٢. البنك الدولي، تقرير التنمية، ١٩٨٣م.

١٣. بنكاسم، محمد، أزمة اليورو، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٣

http://www.aljazeera.net/coverage/pages/3d4eba04-662f-4ceb-8f43-5c5c2c24c976

١٤. بني عامر، زاهرة، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، عمان- الأردن، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩م.

١٥. بيان الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، حلول اقتصادية من التمويل الإسلامي، في، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جدة- السعودية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ٢٠٠٩م.

١٦. الجزيرة، الاقتصاد والأعمال، بتاريخ ٨-٤-٢٠١١.

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/f1fed7c5-8b34-4f64-878a-73417215964f

١٧. جليدان، سعود بن هاشم، الآثار غير المباشرة للأزمة المالية في المملكة، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٥٩٢٦، ٢٠١٠،

http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_14014.html

١٨. الجمال، محمد عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، القاهرة- مصر، دار الكتاب المصري، ط٢، ١٩٨٦م.

١٩. الجمعة، علي بن محمد، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، الرياض- السعودية، مكتبة العبيكان، ط٢٠٠٠،١م.

٢٠. الجهني، علي بن طلال، الأزمة المالية وسوق الأسهم المحلية، الرياض- السعودية، توزيع مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠١٠م.

٢١. الجوزي: جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف- الجزائر، العدد ٥، ٢٠٠٨م.

٢٢. الجويني، ضياء الدين أبي المعالي، الغياثي – غياث الأمم في التياث الظلم، بيروت- لبنان، دار المنهاج، ط١، ٢٠١١م.

٢٣. حبش: محمد، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ١٩، العدد ٣-٤، ٢٠١١م.

٢٤. حجازي، المرسي السيد، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى- السعودية، ٢٠٠٥م.

٢٥. الحكومة الألمانية، إستراتيجية للتغلب على أزمة الديون السيادية، ترجمة: المركز الألماني للإعلام، وزارة الخارجية الألمانية

http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/06/02 Dt Wirtschaft Unternehmeen/11 12 06 Staatsschuldenkrise Seite.htm

٢٦. حماد، نزيه، عقد القرض في الشريعة الإسلامية، دمشق- سوريا، دار القلم، ط١، ١٩٩١م.

٢٧. ــــــــ، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، فيرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

٢٨. أبو حمور، محمد، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: تجلياتها وآثارها، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢م.

٢٩. خاسف، جمال الدين، فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

٣٠. الخاطر، خالد بن راشد، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي: التطلعات والتحديات والمكاسب الإستراتيجية بعيدة المدى، الدوحة- قطر، بنك قطر المركزي- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢م.

٣١. خبراء صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، ٢٠٠١م.

٣٢. خضير، خضير حسن، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٣. أبو داود، سليمان السجستاني، سنن أبي داود، عمان- الأردن، دار الأعلام، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٤. درويش، عبد اللطيف، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢م.

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/8/12/201281210931670734Euro%20in%20the%20face%20of%20challenges.pdf

٣٥. دنيا، شوقي أحمد، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الرياض- السعودية، مكتبة الخريجي، ط ١، ١٩٨٤م.

٣٦. دوابه، أشرف محمد، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة- مصر، دار السلام، ط١، ٢٠١٠م.

٣٧. راتول: محمد. لقمان: معزوز، عملية توريق الديون كأداة مالية مستحدثة ودورها في صناعة وانتشار الأزمات المالية، مؤتمر الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، ١٣و ١٤ مارس ٢٠١٢م.

٣٨. رزيق، كمال، وعقون، عبد السلام، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، عمان- الأردن، مكتبة المجتمع العربي، ط١، ٢٠١١م.

٣٩. رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، بيروت- لبنان، دار المعرفة، ط٢، ج٢٠، د.ت.

٤٠. رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، عمان- الأردن، دار وائل، ط١، ١٩٩٨م.

٤١. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت- لبنان، دار الفكر، ١٩٨٤م.

٤٢. روبيني، نوريل، كيف نتفادى أهوال الانكماش القادم؟، الجزيرة.نت، بتاريخ 3/12/2008،

http://www.aljazeera.net/news/pages/fa8c60c1-3164-41c1-8f2d-9871571f22f8

٤٣. ريان، حسين راتب، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، عمان- الأردن، دار النفائس، ط١، ١٩٩٩م.

٤٤. زبير، محمد عمر، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،ط١، ١٩٩٨م.

٤٥. الزرقا: محمد أنس بن مصطفى، الأزمة المالية العالمية المديونية المفرطة سبباً والتمويل الإسلامي بديلاً، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢م.

٤٦. زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ط١، ١٩٨٧م.

٤٧. زيتوني، عبد القادر، التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢م.

٤٨. السامرائي، سعيد، القاموس الاقتصادي الحديث، بغداد- العراق، مطبعة المعارف، ط١، ١٩٨٠م.

٤٩. السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعياً وإسلامياً، إربد- الأردن، مطبعة حلاوة، ط١، ٢٠١٢م.

٥٠. ــــــــــــــــ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، عمان- الأردن، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠١م.

٥١. سحنون، محمود، ومحسن سميرة، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

٥٢. السقا: محمد إبراهيم، ما هي الديون السيادية، على شبكة الإنترنت ٢٠١٢/٧/١.
http://alphabeta.argaam.com/?p=14786

٥٣. ــــــــــــــــ، هل الاتحاد النقدي الأوروبي منطقة عملة مثلى، صحيفة الاقتصادية السعودية، ٢١ مايو ٢٠١٠م.
http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/05/blog-post_21.html

٥٤. سلمان، حيان، الديون السيادية، صحيفة الثورة يومية سياسية، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، ٨-٨-٢٠١١،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=3043728
9120110807225903

٥٥. السويلم، سامي بن إبراهيم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ٢٠١٢م.

٥٦. ــــــــــــ، التحوط في التمويل الإسلامي، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢٠٠٧،١م.

٥٧. ــــــــــــ عبر صفحته على الفيس بوك بتاريخ ٢٠١١/١١/١٩ .https://www.facebook.com/#!/sami.suwailem/posts/2245796896687

٥٨. شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة: المصري، رفيق يونس، دمشق- سورية، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٥م.

٥٩. ــــــــــــ، نحو نظام نقدي عادل، عمان- الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٠م.

٦٠. الشاطبي، أبي إسحاق إبراهيم، الإعتصام، المنامة- البحرين، مكتبة التوحيد، ٢٠٠٠م.

٦١. شطناوي، زكريا، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان- الأردن، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٩م.

٦٢. شكري، ماهر كنج، وعوض، مروان، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، عمان- الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤م.

٦٣. الشمري، حبيب، أزمة الديون الأوروبية تؤثر في صادرات الخليج وترفع مخاطر التصدير، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٦٠٩٦، ٢٠١٠، http://www.aleqt.com/2010/06/20/article_408863.html

٦٤. ــــــــــــ، أزمة اليورو .. ٦ تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها (الدولرة)، ١٩/يونيو/٢٠١٠ http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.save

٦٥. شهاب، مجدي محمود، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٨م.

٦٦. صيام، أحمد زكريا، تأثير الأزمة المالية على أسواق المال والتجارة والاقتصاديات العربية، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٨، نشر مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠٠٩م.

٦٧. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١م.

٦٨. الطباع، حمدي، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي المشكلة والحلول المقترحة، منتدى: أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت- لبنان، ٢٩ آذار ٢٠١٢، نشر إتحاد رجال الأعمال العرب، بيروت- لبنان، ٢٠١٢م.

٦٩. طلفاح، أحمد، الجدارة الائتمانية السيادية،المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٥، على شبكة الإنترنت http://www.arab-api.org/course19/c19_1.htm

٧٠. الظاهر، نعيم إبراهيم، مبادئ الإدارة الاقتصادية، إربد-الأردن، علم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٩م.

٧١. ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، بيروت- لبنان، دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٠م.

٧٢. عبابنه،عمر يوسف، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، إربد- الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١م.

٧٣. عبد السلام، مصطفى، أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي وسبل المواجهة، العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن، ٣-٤ أيار ٢٠٠٦م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان- الأردن ٢٠٠٨م.

٧٤. العثماني، محمد تقي، التجارة والاقتصاد المعاصر في ضوء الإسلام، كراتشي- باكستان، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، د.ت.

٧٥. العربية، "دافوس" يكشف صعوبة حل أزمة الديون السيادية، ٢٧ يناير ٢٠١٢
http://www.alarabiya.net/save_pdf.php?cont_id=190895

٧٦. عزام، هنري، تفاقم أزمة الديون السيادية وتأثيرها في دول المنطقة، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٦٠٧٢، ٢٠١٠،
.http://www.aleqt.com/2010/05/27/article_398542.html

٧٧. العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، القاهرة- مصر، دار الريان للتراث، ١٩٨٩م.

٧٨. علية، محمد بشير، القاموس الاقتصادي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٥م.

٧٩. عمر: محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر،القاهرة- مصر، 11 أكتوبر ٢٠٠٨م.

٨٠. ــــــــــــ، الدين العام المفاهيم – المؤشرات – الآثار، ندوة إدارة الدين العام، جامعة الأزهر- مصر، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣، نشر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٣م.

٨١. غافراس: بانايوتيس، لعبة التصنيف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٤٩، العدد ١، مارس ٢٠١٢م.

٨٢. الغزالي، أبي حامد، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، بغداد- العراق، رئاسة ديوان الأوقاف، ١٩٧١م.

٨٣. الغزالي، عبد الحميد، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، جدة – السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، ط١، ١٩٩٤م.

٨٤. ابن فارس، أبي الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، دمشق – سوريا، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٨٥. أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، إربد- الأردن، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١م.

٨٦. ــــــــ، نجاح عبد العليم، التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م١٥، ٢٠٠٣م.

٨٧. فريد، عبد الله محمد، القاموس الفريد في المال والاقتصاد، ط١، ١٩٨٥م.

٨٨. قحف، منذر، الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل: خطوط عريضة، ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٨، نشر مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠٠٩م.

٨٩. ــــــــ، إيرادات الميزانية العامة للدولة الإسلامية، ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام، سطيف- الجزائر، ١٤-٢٠ مايو ١٩٩١، نشر البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة- السعودية، ط٢، ٢٠٠١م.

٩٠. ــــــــ، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢٠٠٠،٢م.

٩١. ــــــــ، الإيرادات العامة للدولة في صدر الإسلام، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، ط٢، ٢٠٠٠م.

٩٢. قدي: عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية. بحوث اقتصادية عربية، القاهرة – مصر، العدد ٤٦، ٢٠٠٩م.

٩٣. قسم الدراسات في جمعية البنوك الأردنية، أزمة الديون الأوروبية: الحلقة الأولى، مجلة البنوك في الأردن، العدد (٦) مجلد (٢٩) حزيران ٢٠١٠م.

٩٤. قنطقجي، سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دمشق- سوريا، دار النهضة، ط١، ٢٠٠٨م.

٩٥. ــــــــ، أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة، دمشق- سوريا، مؤسسة الرسالة ناشرون، د.ت.

٩٦. القويز، عبد الله إبراهيم، ماذا فعلت أزمة اليورو بالاقتصاديات العربية؟، صحيفة الاقتصادية، الرياض- السعودية، العدد ٦٠٧٤، ٢٠١٠،

.http://www.aleqt.com/2010/05/29/article_399290.html

٩٧. كنعان،علي، الاقتصاد الإسلامي دراسة في اقتصاديات المال ودور الدولة في الاقتصاد، حمص- سوريا، دار المعارف، ط١، ١٩٩٧م.

٩٨. كورتل، فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/kourtel.pdf

٩٩. لاغارد: كريستين، المخاطر العالمية في تزايد، لكن مسار التعافي لا يزال ممتداً، ندوة جاكسون هول، ٢٧ أغسطس ٢٠١١م.

١٠٠. اللحياني، سعد بن حمدان، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، جدة- السعودية، البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، ١٩٩٧م.

١٠١. ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة بشرح السندي، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م.

١٠٢. ماكنامارا: سالي، و فوستر: جي دي، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي اليوناني، ترجمة: علي الحارس، مركز هيريتيج، ٢٠١٠.

http://www.iraqfuture.net/0v4/translations/151-200/183-SMJF.pdf

١٠٣. الماوردي، أبي الحسن علي، كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت- لبنان، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٠م.

١٠٤. مراد، محمد حلمي، مالية الدولة، القاهرة- مصر، مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٤م.

١٠٥. المرزوقي، عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، الرياض- السعودية، مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ٢٠٠٦م.

١٠٦. المركز العربي الألماني، أزمة اليورو وتداعياتها الأوربية والعالمية، نوفيمبر/٢٠١١ http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=48729:2011-12-09-02-36-31&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7

١٠٧. مسعود، سميح، الموسوعة الاقتصادية، عمان- الأردن، ط١، ٢٠٠٨م.

١٠٨. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، بيروت- لبنان، دار المعرفة، ط٧، ٢٠٠٠م.

١٠٩. المصري: رفيق يونس، الأزمة المالية العالمية :أسباب وحلول من منظور إسلامي،في، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة – السعودية، ط١،٢٠٠٩م.

١١٠. معزوز: لقمان، وبودري: شريف، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد ٩، ٢٠١١م.

١١١. المعهد العربي للتخطيط، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، جسر التنمية، الكويت، العدد ١٠٢، ٢٠١١م.

١١٢. ملهم الجزماتي، أزمة منطقة اليورو جذورها ... مقترحات لحلها، مجلة ايكونوميكات، العدد ١٩، يونيو ٢٠١٢م.

١١٣. المناصير، علي، والكساسبة، وصفي، الأزمة المالية العالمية حقيقتها... أسبابها... تداعياتها... وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء- الأردن، ١٠-١١ نوفمبر ٢٠٠٩م.

١١٤. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، بيروت – لبنان، دار صادر، ط٤، ٢٠٠٥م.

١١٥. مهيدات: محمود فهد، المضاربات الوهمية السوقية ودورها في الأزمة المالية (عقود الخيارات مثالاً)، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢م.

١١٦. موسلي: أمينة، أزمة الديون السيادية ومصير الاتحاد النقدي الأوروبي، مجلة ايكونوميكات، العدد ١٩، ٢٠١٢م.

١١٧. المومني: رياض، واقع الاقتصاديات الإسلامية ومستقبلها في ظل العولمة، مؤتمر العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن، ٣-٤ أيار ٢٠٠٦م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان- الأردن ٢٠٠٨م.

١١٨. ـــــــــــ، وظائف الدولة الاقتصادية "فترة صدر الإسلام"، أبحاث اليرموك، إربد- الأردن، المجلد ٥، العدد ٤، ١٩٨٩م.

١١٩. ـــــــــــ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد

العالمي للفكر الإسلامي، عمان – الأردن، كانون أول ٢٠١٠م، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ٢٠١٢م.

١٢٠. النجار، مصلح بن عبد الحي، الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي، الرياض- السعودية، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠١١م.

١٢١. النجفي، حسن، والأيوبي، عمر، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، بيروت – لبنان، أكاديميا، ط١، ١٩٩٤م.

١٢٢. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر، مكة المكرمة- السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٩٩٧، ج١، ص ١٢٣.

١٢٣. نعوش، صباح، تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية، الدوحة- قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢م.

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/7/29/20127299525212580euro%20zone%20crisis.pdf

١٢٤. هالوود، سي بول، وماكدونالد، رونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: حسني، محمود حسن، الرياض- السعودية، دار المريخ، ٢٠٠٧م.

١٢٥. هاينز، ديتر سميتس، أزمة الديون السيادية في أوروبا هي تمويل الدول المدينة من دون بديل، جامعة دوسلدورف- ألمانيا، نشر معهد الاقتصاد، كلية الاقتصاد، ، نوفمبر ٢٠١١م.

١٢٦. ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، فتح القدير، بيروت- لبنان، دار الفكر، ط٢، د.ت.

١٢٧. الهميم، عبد اللطيف، الأزمة المالية والبديل الثالث (سقوط الرأسمالية)، الرياض- السعودية، بيت الأفكار الدولية، ٢٠١١م.

١٢٨. هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية- مصر، منشأة المعارف، ١٩٩٧م.

١٢٩. أبو الهول، محي الدين يعقوب، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، القاهرة- مصر، دار السلام، ط١، ٢٠١٢م.

١٣٠. هيكل، عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت-لبنان، دار النهضة العربية، ١٩٨٠م.

١٣١. يورغن كايزر، حل أزمات الديون السيادية: نحو إطار دولي نزيه وشفاف للديون، برلين- ألمانيا، فريدريش إيبرت، يناير ٢٠١١م.

١٣٢. يونس، محمد مصطفى، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية، القاهرة – مصر، دار النهضة العربية، ١٩٩٥م.

133. Andreas Dombret: Europe's sovereign debt crisis – causes and possible solutions, Speech by Dr Andreas Dombret, Member of the Executive Board of the Deutsche Bundesbank, to the Deutsche Alumni, Frankfurt am Main, 20 Decemb2011.
http://www.bis.org/review/r120111b.pdf

134. Andreas Dombret: Europe's sovereign debt crisis – causes and possible solutions ,Speech by Dr Andreas Dombret, Member of the Executive Board of the Deutsche Bundesbank, to the Deutsche Alumni, Frankfurt am Main, 20 December 2011
http://www.bis.org/review/r120111b.pdf

135. Andreas Dombret: The sovereign debt crisis in Europe and its impact on the emerging market economies, Speech by Dr Andreas Dombret, Member of the Executive Board of the Deutsche Bundesbank, to the German-Brazilian Chamber of Industry and Commerce, São Paulo, 6 December 2012.

136. Anwar, Muhammad, Modeling Interest-Free Economy, A Study in Macro-economics and Development, Herndon- USA, The International Institute of Islamic Thought, 1987.

137. Chapra, Muhammad Umer, THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS SOME SUGGESTIONS FOR REFORM OF THE GLOBAL FINANCIAL

ARCHITECTURE IN THE LIGHT OF ISLAMIC FINANCE, Japan , Center for Islamic Area Studies at Kyoto University (KIAS), 2009.

138. European Central Bank, FINANCIAL Stability Review, June 2010.

139. Michael G. Arghyrou and Alexandros Kontonikasb, The EMU sovereign-debt crisis: Fundamentals, expectations and contagion, European Commission Directorate-General for Economic and Financial Affairs, 2011.

140. Schweser, Kaplan . FRM Part 1 book 3: Valuation And Risk Models, Kaplan, Inc, USA, 2011.

141. Sebastián Nieto Parra, Crises de la dette souveraine et indicateurs d'alerte : le rôle du marché obligataire primaire, CENTRE DE DÉVELOPPEMENT DE L'OCDE, Repères 89, février 2009. http://www.oecd.org/dataoecd/8/36/42486106.pdf

Abstract

Abd Al-Jawad, Alaa Mohammad. Global Sovereign Debt Crisis- an Islamic Economic evaluation. PhD thesis at Yarmouk University. 2013 (Supervisor: Prof. Riad Abdullah Mohammad Al-Momani).

The problem of the study resides in understanding the real reasons behind the global sovereign debt crisis, the possibility of fixing it and avoiding its occurrence in the light of the principles of the Islamic economical approach and referring to the impact of such crisis on the global economy in general, and on the Arab-Islamic countries in particular in addition to the possibility of avoiding such crisis in the future.

The study aims at showing the treatment mechanisms of sovereign debt crisis and the ways to avoid such crisis in the future. The study will be conducted throughout the basis of the Islamic economy, with an indication to the weaknesses in the current economic policies, which have become unable to continue in the global economical steering wheel properly.

In the light of what has been mentioned, the importance of the study resides in shedding light on the weakness of the current system in dealing with such crisis, and in offering a substitute system presented by the Islamic economical system with a clarification of the presence of some policies that would enable Arab and Islamic countries to protect themselves against such crisis in the context of globalization.

The researcher used inductive approach to determine the actual causes behind this crisis, and the extrapolation of the Islamic economic mechanisms as alternative mechanisms of the capitalist system in the field of the economical management and financing. We also used a deductive approach to develop and analyze the causes of this crisis and to indicate the Islamic efficiency of economy, its policies and its ability in treating this crisis hoping to avoid such an occurrence in the future.

We found out that one of the main causes behind this crisis was corruption. The financial moral corruption led to the aggravation of the crisis that became out of control. The lack of transparency in economic indicators published by the Euro zone countries, Also contributed to the crisis. We also reached to the weakness of the current economic policies based on the interest rate, and which was far away from being efficient and economically just; which not only failed in curing the global financial crisis, but also transmitted it from the financial markets to foreign countries, representing a severe sovereign debt crisis. Thus, it is essential for the global economy to conduct an alternative economical system that enshrines the principles of efficiency and justice that is presented in the Islamic economical system.

In this regard, we recommend moving forward towards the Islamic economy, in order to follow its principles and mechanisms that are efficient and just; to avoid a global economic crisis in the future. We also recommend moving forward to accomplish an Arab and Islamic economical integration to reduce its economical dependence on Western nations and to minimize its vulnerability to the economic crisis of Western nations as a result of such dependency.

Keywords: sovereign debt, economic crises, Euro Zone, Arab and Islamic countries, Islamic economy, Islamic finance, National debt.